الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الخمسون

الجلسة العامة ٤٠
الخميس، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥،
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال ..... (البرتغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البند ١٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/50/444/Addendum 6.

ففي رسالة واردة في هذه الوثيقة أبلغني الأمين العام أنه منذ إصدار رسائله، المؤرخة ١٩ و ٢٢ أيلول/ سبتمبر و ٢ و ٤ و ١٦ و ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥ سددت تشاد الدفعة اللازمة لتخفيض متأخراتها إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو الواجب بهذه المعلومات؟

تقرر ذلك.

البند ٢٩ من جدول الأعمال (تابع)

الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة

الاجتماع التذكاري الخاص للجمعية العامة بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نعقد عصر هذا اليوم الجلسة الأخيرة للاجتماع التذكاري الخاص للجمعية العامة بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة.

خطاب فخامة السيد سالي بيريشا، رئيس جمهورية ألبانيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستستمع الجمعية أولا إلى خطاب يلقيه فخامة السيد سالي بيريشا، رئيس جمهورية ألبانيا.

اصطحب فخامة السيد سالي بيريشا، رئيس جمهورية ألبانيا، إلى المنصة.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-86417
9586417

الرئيس بيريشا (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أرى أن من دواعي سروري الخاص أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الخمسين، وأن أهنئ الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالى، على براعته في قيادة المنظمة.

واليوم وبعد مضي خمسين عاما على بدء نفاذ ميثاق الأمم المتحدة أتينا إلى هنا بثقة لا تتزعزع بأن المقاصد والمبادئ المجسدة فيه أفادت وستفيد البشرية في تحقيق تطلعاتها نحو السلام والأمن العالمي، ونحو المساواة بين الشعوب وحقها في تقرير المصير، ونحو التعاون الدولي من أجل التنمية والتقدم واحترام الحريات وحقوق الإنسان.

وتعرب جمهورية ألبانيا عن تقديرها العالي لإسهام الأمم المتحدة خلال نصف القرن المنصرم في منع نشوب صراع عالمي وفي تسوية الصراعات وتعزيز الأمن الدولي وتخفيف معاناة ملايين البشر الذين وقعوا في شرك الصراعات أو الفقر، ودعمها للتنمية الاقتصادية في العالم وللعملية الديمقراطية.

وتحتفل الأمم المتحدة بعيدها الخمسين في فترة تحول هامة في الانجازات العظيمة التي تحققها البشرية، ومنها سقوط الستار الحديدي وانهيار الدكتاتورية الشيوعية التي عانت في ظلها بلدان كثيرة، منها ألبانيا، معاناة شديدة. إن سقوط الستار الحديدي - الذي كان للأمم المتحدة فيه تأثير إيجابي - قد جنبنا التهديد بمواجهة واسعة النطاق وآذن بفترة تحول صعبة لبلدان شرق أوروبا ولكن لم تقتصر على هذه البلدان. وفي هذه العملية ثبت أن المؤسسات الدولية ليست متشابكة فحسب ولكنها أحيانا تعرقل بعضها بعضا.

وبدخول المجتمع الدولي القرن الحادي والعشرين يتنامى الوعي فيه بضرورة إعادة توجيه خطاه نحو إقامة مجتمع دولي أكثر موثوقية لدى كل الناس. وبوسع الأمم المتحدة ووكالاتها أن تقدم إسهاما جديدا في هذا الاتجاه لفائدة التاريخ المعاصر.

وألبانيا، بصفتها من بلدان البلقان، تشعر بالقلق الشديد إزاء التعدي على القيم الانسانية وانتهاك الاتفاقيات والاتفاقات الدولية في يوغوسلافيا السابقة. لقد شجبنا العدوان الصربي - وهو سبب معاناة الملايين من البشر في البوسنة والهرسك - وتهيئة أراضي "مطهرة اثنيا" بالقوة. ونحن نؤيد محادثات السلام التي بادرت بها

الولايات المتحدة، ونرى أن اشتراك قوات منظمة حلف شمال الأطلسي أمر حيوي، ليس فقط لإرساء السلام والتسوية الدائمة فقط، الأمر الذي لا يصلح حال المعتدي في البوسنة والهرسك، ولكن أيضا لمنع تفجر سلسلة من الصراعات في البلقان وما يجاوزها، وهو الأمر الذي تود القوات القومية المتطرفة أن تحرض عليه.

وبالاضافة إلى ذلك، فقد بدأت أزمة البلقان في كوسوفا؛ ودون تسوية لمسألة كوسوفا، لا يمكن أن يستتب السلام الطويل الأجل في يوغوسلافيا السابقة أو الاستقرار في البلقان. وما لا غنى عنه أن تدرج مسائل إنهاء انتهاك حقوق الإنسان والحقوق الوطنية للألبان في كوسوفا، وإعادة المؤسسات الديمقراطية فيها، واستهلال المحادثات بين سلطات بلغراد والممثلين الشرعيين للألبان في كوسوفا، في وجود طرف ثالث - تلك المحادثات التي تشمل مسألة حل مركز كوسوفا مستقبلا وفقا لاتفاقات دولية - أن تدرج في قائمة مفاوضات مجموعة اتصال تعنى بحل الصراع في يوغوسلافيا السابقة. وإذا أصرت الأمم المتحدة على تنفيذ قرار الجمعية العامة ٤٩/٢٠٤ الذي صدر في كانون الأول/ديسمبر الماضي والذي يتضمن هذه المطالب، فإنها تسدي خدمة جليلة للسلام والأمن في منطقتنا وقارتنا.

ولا تزال ألبانيا مصممة على معارضة تغيير الحدود بالعنف، ومصرة على إقامة علاقات التعاون الإقليمي مع جيرانها. وتمشيا مع هذه السياسة، نرى أن الالتزام بإنشاء ممر أفقي تكاملي للاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل يصل إلى دول أخرى داخل المنطقة وخارجها هو إنجاز حقيقي. وهذا الالتزام تعهد قطعه رؤساء بلغاريا وتركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وألبانيا على أنفسهم في قصر الأمم المتحدة هذا قبل يومين. وسيساعد هذا الممر على التقريب والتوحيد بين بلداننا ذاتها، وبين بلدان البلقان والاتحاد الأوروبي، وبين الشرق والغرب، وقد أثار هذا المشروع اهتمام الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وسنقدر أيما تقدير التزام البنك الدولي وغيره من المؤسسات المالية بتحقيقه.

وأعتقد أن الممر الرأسي بين ليوبليانا وأثينا يمكن أن يكون مشروعا تكامليا آخر في شبه جزيرة البلقان.

وإبان السنوات الخمسين التي انقضت على إنشاء الأمم المتحدة، كُتب لألبانيا البقاء بالرغم من إحدى التجارب الدكتاتورية الأكثر مرارة في القارة. ففي انتهاك صارخ لمبادئ الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي وقّعته ألبانيا، سجن أكثر من ٤٠٠ ألف ألباني أو اعتقلوا أو عذبوا أو أعدموا، كما نُسفت بالديناميت ودُكت الآلاف من المؤسسات الدينية في البلد، وكثير منها يعود عهدها إلى قرون مضت.

ويسرني أن أعلن اليوم أنه قد تم إرساء حكم القانون واقتصاد السوق في ألبانيا، وأن جميع القوانين الشيوعية السابقة قد استبدلت. ومع أن ألبانيا كانت تحظر الحريات وحقوق الإنسان في الماضي، فإنها اليوم تزخر بمئات الصحف والمجلات الخاصة. وقد تحولت من بلد تمنع فيه المعتقدات الدينية إلى مركز للتسامح الديني بكل معنى الكلمة، ومن بلد درج على اعتبار مؤسسات بريتون وودز مؤسسات مستعبِدة إلى بلد يتعاون الآن بكل نجاح معها، كما يتعاون مع وكالات عديدة ومتنوعة للأمم المتحدة.

ومع أن ألبانيا كانت الدولة الأخيرة التي وقّعت على الوثيقة الختامية لهلسنكي، فإنها تفي في العصر الحاضر بمعايير وثيقة كوبنهاغن بشأن حقوق الإنسان وحقوق الأقليات لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وعلى الرغم من أن ألبانيا كانت في الماضي بلد الاشتراكية التامة، فإن ٧٥ في المائة من الناتج القومي الاجمالي في ألبانيا اليوم يرد من القطاع الخاص. ويبلغ معدل النمو الاقتصادي فيها ١٠ في المائة أو أكثر، كما يبلغ معدل التضخم فيها ٩ في المائة أو أقل، ونسبة الناتج القومي الإجمالي إلى الدين الخارجي أقل من ١٠ في المائة.

ويدل كل ذلك على نجاح الحرية في ألبانيا، التي تحولت من بلد يعد أكثر بلدان المعمورة عزلة وانغلاقا إلى بلد يلتزم التزاما راسخا بالاندماج الكامل في المجتمع الدولي، فأصبح على الصعيد الإقليمي عضوا في مجلس أوروبا، كما أنه يشترك اشتراكا فعالا على الصعيد العالمي في أنشطة هذه المنظمة. وقد علقت ألبانيا أهمية كبيرة على الوفاء بالتزاماتها المالية للمنظمة وأعربت عن استعدادها لتقديم قوات لعمليات الأمم المتحدة في حفظ السلام، واتخذت أهبتها لذلك.

وقرار حكومة ألبانيا بترشيح البلد للمقعد غير الدائم المخصص لمجموعة دول أوروبا الشرقية في مجلس الأمن للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ تعبير عن إرادة ألبانيا واستعدادها للاشتراك بنشاط أكبر في المنظمة. ونرى أن البلدان الصغيرة يمكنها أيضا أن تساهم مساهمة قيِّمة في الأمم المتحدة، ونعتبر أن عدم وجود التمثيل العادل هو تعبير عن التمييز ضد هذه البلدان، مما ينتهك روح الميثاق بعينها.

وتؤيد جمهورية ألبانيا اقتراح زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن لأن من شأن ذلك أن يتمشى بصورة أفضل مع الواقع الجديد وأن يعزز كفاءة أعمال المجلس. إن الزيادة التي تجاوزت أربعة أضعاف في عدد أعضاء المنظمة خلال الخمسين عاما الماضية تستدعي إعادة تقييم دور الدول الصغيرة التي تعلق أهمية كبيرة على وجود منظمة قوية وتتطلع إلى المساهمة الفعالة في نشاطها. ونرى أن من المهم تهيئة الظروف التي تتيح لهذه البلدان التمثيل الأكثر إنصافا في الأجهزة الرئيسية.

وباعتماد الاعلان في ختام هذه الجلسات الخاصة، فإن جمهورية ألبانيا تلتزم بالتعاون من أجل إعادة تنشيط دور الأمم المتحدة في مجالات السلام والتقدم والمساواة والعدالة لخدمة الجيل الحالي ولضمان عالم أفضل للأجيال القادمة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس جمهورية ألبانيا على بيانه.

اصطحب فخامة السيد سالي بيريشا، رئيس جمهورية ألبانيا، من المنصة.

خطاب فخامة السيد فيديل ف. راموس، رئيس جمهورية الفلبين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب فخامة السيد فيديل راموس، رئيس جمهورية الفلبين.

اصطحب فخامة السيد فيديل ف. راموس، رئيس جمهورية الفلبين، إلى المنصة.

الرئيس راموس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الفلبين، بصفتها بلدا وقّع على ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥، والرئيس الحالي لمجموعة الـ ٧٧، تعتبر من دواعي شرفها أن تشترك في أعمال الأمم المتحدة.

لقد شهدنا خلال العقود الخمسة المضطربة الأخيرة تصفية الاستعمار من جميع أنحاء العالم، واحتلال حقوق الانسان مركز الصدارة في اهتمامات العالم، واضطلاع مجتمعنا العالمي باصلاحات من أجل خير الأطفال والنساء والأقليات والبيئة، وفوق كل شيء، العمل على إعادة بناء التنمية في المناطق الفقيرة في العالم. والآن، يجب أن نكفل قدرة هذه المنظمة على التصدى لتحديات عهد جديد.

فلنتذكر أن الأمم المتحدة أنشئت، كما جاء في الميثاق، لكي

"نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح"

في كل أنحاء العالم.

ونعلم في الوقت الحاضر أنه يمكن للبلدان الفقيرة أن تحسن مستوى معيشتها وترتقي به بالفعل إذا انتهجت السياسات الصحيحة وحصلت على القليل من المساعدة. إلا أنه مما يؤسف له أننا نرى في البلدان المتقدمة النمو، وحتى في بعض الدول النامية الأكثر تقدما، مجهودا مستنكرا لعكس تيار العصر بإغلاق أسواقها في وجه صادرات البلدان الأخرى وإثارة قضايا وهمية حول حالة البيئة وظروف العمل.

ولهذا، يجب أن ننهض الآن بفعالية أكبر بعمل الأمم المتحدة في مجال نشر التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية اللذين يؤدي انعدامهما إلى نشوب الصراعات. فلندعم بهمة متساوية وكالات الأمم المتحدة التي تعمل على تعزيز العدالة الاجتماعية والتقدم الاقتصادي.

وتبقى الحقيقة التي مفادها أن الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة لا تزال قائمة، وأن هذه الفجوة تتسع لتصل إلى أبعاد خطيرة في بعض الحالات. ولا يمكن أن ينمو السلام في أي مجتمع ابتلي بالفقر والبؤس.

وفي مجال العمل من أجل صنع السلام، من الواضح أن التسويات واجبة. وفي حين أن الخطر الذي يهدد السلام العالمي من المجابهة النووية قد تناقص بشكل كبير، فقد حلت محله صراعات إقليمية وإثنية عديدة لا تقل ضراوة، وتشكل تحديا وإهانة للضمير الجماعي للجنس البشري. لذلك ينبغي ألا نهمل الفرصة المتاحة لدفع الأمم المتحدة إلى اتخاذ موقف أكثر صراحة ضد كل أعمال وأساليب وممارسات الإرهاب، لأن الإرهاب يمثل سيفا مسلطا على صميم النظام الأمني لكل دولة وعلى الاستقرار العالمي.

وعلاوة على ذلك، يجب أن ندين السعي الشاذ للاستحواذ على الأسلحة النووية وغيرها من أدوات

الدمار الشامل، وإن تضافر العمل من أجل إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب في العام القادم من شأنها أن توقف جميع التجارب النووية إلى الأبد.

وبالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧، أوجه نظر الجمعية العامة أيضا إلى المشاكل الناجمة عن الهجرة الواسعة للعمال. فبالنسبة لغالبيتهم، تعني الهجرة الحرمان من الحقوق والكيل بمكيالين في نظر القانون، والأسوأ من ذلك التعرض للعنف والإساءة. لذلك، نحث الأمم المتحدة على عقد مؤتمر دولي يعالج على نحو محدد محنة العمال المهاجرين. إن الحقيقة التي مفادها أن الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ما زالت تنتظر تصديق بلدان عديدة عليها تمثل تذكرة إضافية بالطريق الصعب الذي ما زال يتعين علينا أن نقطعه.

وأخيرا، علينا ألا نسمح بأن يمر هذا الاحتفال دون معالجة قضية إصلاح الأمم المتحدة، وتنظيمها، وعملياتها، وتمويلها. إن أكفأ منظمة في العالم لا يمكنها أن تعمل بفعالية دون أن يكون لها تمويل مستقر ويمكن التنبؤ به. لذلك، نطلب إلى جميع الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها المالية للأمم المتحدة، وأن تفعل ذلك في الوقت المحدد. ونؤيد إصلاح مجلس الأمن ذاته. ونرى أنه يجب توسيع عضويته وإعادة توزيعها بما يكفل التمثيل المنصف لجميع المناطق الجغرافية وللبلدان النامية.

وهذا ليس تعبيرا عن ضيق ذرعنا بهذه المؤسسة التي خدمت عالمنا بتفان كبير مدة نصف قرن، ولكنه بالأحرى تعبير عن الأمل في أن تصبح أممنا المتحدة في المستقبل أكثر اهتماما واستباقا للأحداث، وأن تكون الجسر الذي يمكن عن طريقه تحقيق تطلعات شعوبنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس جمهورية الفلبين على بيانه.

اصطحب فخامة السيد فيديل ف. راموس، رئيس جمهورية الفلبين، من المنصة.

خطاب فخامة الرفيق روبرت غبرييل موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه فخامة الرفيق روبرت غبرييل موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي.

اصطحب فخامة الرفيق روبرت غبرييل موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي، إلى المنصة.

الرئيس موغابي (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة هي بالفعل مناسبة لإمعان النظر في دور ومهمة المنظمة في الماضي والحاضر والمستقبل. ونحن نضم صوتنا إلى أصوات مجموعة الذين أثنوا عن جدارة على الأمم المتحدة لدورها الرائع في منع الصراعات العالمية وفي دعم شتى حركات النضال من أجل إنهاء الاستعمار وتحقيق تقرير المصير.

وبالنسبة لنا في افريقيا، كانت مساهمة الأمم المتحدة في عمليتي إنهاء الاستعمار ونشر الديمقراطية ممتازة ومشرفة، مما أدى إلى أن نرى اليوم منطقة الجنوب الافريقي - التي وصفها بحار برتغالي ذات يوم بأنها "منطقة عواصف" قد أصبحت في النهاية وبالفعل منطقة الرجاء الصالح، حيث نجد أن نظم المستوطنين القمعية التي رسخها ذات يوم إعلان الاستقلال من جانب واحد، والفصل العنصري، وأنظمة الحكم الوحشية الأخرى قد استسلمت أمام الإرادة الثورية للأغلبية، مما مهد السبيل لإحلال السلام وتحقيق الاستقرار والتعاون الإقليمي.

بيد أن رحيل الحكم الاستعماري لم يتركنا سالمين من الضرر. فقد استمرت الأعمال العدائية الإثنية والقبلية التي أذكتها الأنظمة الاستعمارية في استراتيجيتها القائمة على القوة من خلال سياسة "فرق تسد" في العديد من بلداننا مما مزق بعض دولنا إربا. وتتجلى حدة وشراسة الحروب الإثنية في رواندا وبوروندي وليبريا والصومال بقدر تجليها في البوسنة والهرسك، ومع ذلك، فإن عمليات الإبادة الجماعية الجارية في رواندا يوليها العالم أهمية دون الأهمية التي تلقاها عمليات الإبادة الجماعية في البوسنة. وتُترك الصومال تحترق بينما تنتشر الكارثة. وتنسحب قوات الأمم المتحدة الغربية من الصومال لكي يتم وزعها في البوسنة تحت غطاء منظمة حلف شمال الأطلسي. ونتساءل، أين الأخوة في الإنسانية؟ ونتساءل أيضا، أين نزاهة الإنسان وعدم تحيزه؟ وأين في الواقع الدليل على عدم عنصريته؟ ونتساءل كذلك، هل من عاديات الدهر أن يكون الإنسان أسود؟

ما الذي حدث لمفهومنا المقبول عالميا، مفهوم القرية العالمية؟ هل نحن بحاجة إلى مهربي المخدرات،

والمتاجرين بالإرهاب، والأمراض الوبائية لكي نقتنع بأن هذا المفهوم كاف حقا؟ أخشى أننا لو أغفلنا اليوم مأساة الملايين من الفقراء الجياع واللاجئين، فإننا سنجني غدا بالتأكيد الزوبعة المتمثلة في حالة "موت أسود" أخرى.

وإن التغيرات الكثيرة التي حدثت في علاقاتنا الدولية تتطلب أن تتجلى في هياكل منظماتنا الدولية. وهناك حاجة جد ملحة إلى إعادة هيكلة وتحويل الأمم المتحدة كيما تعبر عن واقع عالمنا المعاصر، وليس الواقع الذي كان سائدا قبل خمسين عاما. ومجلس الأمن بتكوينه الحالي لا يمكّن إلا أقلية صغيرة من الحلفاء المنتصرين في حرب وقعت قبل نصف قرن من الاستمرار في استخدام سلطات شاملة تمكنه من اتخاذ أو منع اتخاذ قرارات تؤثر على مصير أغلبية الدول الأعضاء التي تحتل مقاعدها هنا في الجمعية العامة. وهذا الطغيان في مجلس الأمن، لا سيما سلطة حق النقض، يتحدى المنطق ويتناقض مع نفس المبادئ والقيم الديمقراطية التي تطالب الدول الأعضاء بإعمالها في ممارساتها السياسية الداخلية. لقد استمعنا إلى بيانات قادة هذه البلدان المتمتعة بامتيازات تاريخيا. ولم يشر أحد منهم على الإطلاق إلى ضرورة إضفاء الطابع الديمقراطي على هذه المؤسسة. وأنا أطلب إليهم جميعا أن يجيبوا على سؤال واحد مفاده هل يقبلون تطبيق مبدأ الديمقراطية على الأمم المتحدة أم لا. هل الرد بالإيجاب أو بالنفي؟

يجب أن تعبر العضوية في مجلس الأمن عن التمثيل الجغرافي المنصف لجميع المناطق في العالم. والواقع أن منظومة الأمم المتحدة ككل بحاجة إلى الإصلاح وتجديد الحيوية من أجل جعلها أكثر شفافية، ومساءلة، وديمقراطية.

إن أملنا في أن يبشر إنشاء منظمة التجارة العالمية بوضع إطار جديد لنظام تجاري دولي منصف وعادل ثبت أنه أمل ضعيف. فالعلاقات التجارية الحالية ما زالت تفسدها الانعكاسات القديمة للحمائية والتصرف من جانب واحد. ولا تزال مؤسسات بريتون وودز دون إصلاح، وإذ تواصل هياكل هذه المؤسسات تحدي الديمقراطية، لا تزل تتصرف كسادة دكتاتوريين يشرفون على الاقتصاد العالمي بالنيابة عن الدول الغنية والقوية في العالم؛ لذا فإن تدابير هذه المؤسسات القاسية والعقابية تلحق أشد الضرر بمجتمعاتنا الفقيرة التي لا تزال تناضل لتتخلص من تركة الاستعمار المتمثلة في البؤس وإهمال التنمية.

ولم يعد سرا أن الأمم المتحدة واقعة الآن في قبضة أزمة مالية. ولكي تتمكن المنظمة من تحمل مسؤولياتها المتنامية والتصدي للتحديات المتزايدة، فعلى الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها بموجب الميثاق. وسيارة دون وقود لن تستطيع السير؛ وكذلك لن تستطيع الأمم المتحدة العمل دون موارد.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام بلدي بالعمل في سبيل إقامة عالم أفضل، بينما أكرر التأكيد على الرأي القائل بأن تحدي اليوم يتمثل، في رأينا، في تحويل وتعزيز هيئتنا العالمية لمصلحة الأجيال القادمة. ولإقامة عالم ديمقراطي ثمة حاجة إلى مؤسسات ديمقراطية على الصعيدين الوطني والدولي كليهما. ولذا، يجب أن تعبر الأمم المتحدة عن حقيقة هذا العالم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس جمهورية زمبابوي على بيانه.

اصطحب فخامة الرفيق روبرت غبرييل موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي، من المنصة.

خطاب فخامة السيد الغيرداس ميكولاس برازاوسكاس، رئيس جمهورية ليتوانيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد ألغيرداس ميكولاس برازاوسكاس، رئيس جمهورية ليتوانيا.

اصطحب فخامة السيد ألغيرداس ميكولاس برازاوسكاس، رئيس جمهورية ليتوانيا، إلى المنصة.

الرئيس برازوسكاس (تكلم بالليتوانية؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): إن جميع المجتمعين منا هنا في أهم قاعة اجتماعات على ظهر الأرض يوجد بينهم الأمل والإيمان بنظام عالمي جديد، بعالم يقوم على أساس وحدة الدول في السعي من أجل إحلال السلام والرخاء على الأرض. ولا ينبغي أن نتأمل في تجربة هذه المنظمة الفريدة لمجرد الاحتفال بهذه المناسبة الخاصة. يجب أن نعزز فعاليتها وأن ننشئ آليات جماعية جديدة للتغلب على تحديات الحاضر والتحديات المنتظرة في المستقبل.

ومنذ انهيار نظام الاستقطاب الثنائي، يواجه العالم على نحو أشد حدة المشاكل القديمة والمشاكل التي تبدو

مستعصية على الحل في ميادين الهجرة الدولية والسكان والبيئة. وظهرت إلى الوجود شواغل جديدة تتصل بالتنمية وتوطيد السلام والعدالة الاجتماعية والديمقراطية.

وتعتبر ليتوانيا مسؤولية الدولة عن الحكم الصالح والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الوسيلة لضمان الأمن والرخاء للإنسانية. ونحن نسعى جاهدين في الوقت ذاته لبناء مجتمع مدني يستطيع أن يشارك مشاركة فعالة ومسؤولة في تسوية المشاكل الدولية.

وتفخر ليتوانيا في الوقت الحاضر بحسن علاقاتها مع جميع الدول المجاورة. وتستند هذه العلاقات إلى القانون ومبادئ حُسن الجوار. ولتحقيق ذلك الهدف تعين علينا أن نتجاوز الأنماط الجامدة التاريخية السلبية، والتغلب على الشك والريبة اللذين عادا إلى الظهور. وفي مقدور العالم أن يحرز التقدم الكبير إذا نجحت أغلبية الدول في الحفاظ على علاقات تعاونية مع جيرانها.

وقد تزايد دور الأمم المتحدة في الوقت الراهن تزايدا ملحوظا في مجال السلم والأمن الدوليين. وتؤيد ليتوانيا الدور الرائد الذي تؤديه الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام والتوصيات الواردة في "خطة للسلام".

ويؤكد الواقع الراهن أن المجابهات الإيديولوجية التي عرفتها حقبة الحرب الباردة قد حلت محلها صراعات محلية طويلة الأجل. وتصبح أهمية الدبلوماسية الوقائية أكثر جلاء في منع نشوب المنازعات المسلحة وما يصاحبها في كثير من الأحيان من أزمات إنسانية. ولذلك تقدر ليتوانيا عمل المنظمة في هذا المجال وكذلك في إدارة حالات ما بعد الصراعات تقديرا كبيرا. وتتطلب الحقبة الجديدة تفاعلا أكثر إيجابية وتكاملا مع الهياكل الإقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي واتحاد أوروبا الغربية.

ونحبذ القيام بتوزيع أكثر تحديدا للأهداف والمهام وزيادة تنسيق الأنشطة ذات الصلة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثات الدبلوماسية الوقائية. وتشارك ليتوانيا مشاركة نشطة في هذه المبادرات وهي على استعداد لزيادة مشاركتها في حفظ الأمن الدولي.

وتعي ليتوانيا وعيا تاما أنه لا يمكن إيجاد أمم متحدة أخرى. كما أننا نفهم في الوقت ذاته الحاجة إلى إصلاح هذه المؤسسة. والأمم المتحدة، شأنها شأن الدول الأعضاء فيها، كان لها نصيبها من النجاح والفشل. ولم تتمتع المنظمة بالقدرة على مواكبة التحديات الدائمة التغير التي تواجه المجتمع الدولي.

وهكذا وقعت الأمم المتحدة في خضم أزمة عميقة وحالة مالية صعبة. ومن المؤسف أن هذا يشير إلى الافتقار إلى الإرادة السياسية الجماعية من جانب الدول الأعضاء.

ويجب أن يبدأ الإصلاح بتعزيز منظومة الأمم المتحدة وتوسيع عضوية مجلس الأمن. وتؤيد ليتوانيا ضم ألمانيا واليابان إلى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وتسعى إلى ضمان التمثيل الوافي لمصالح الدول الصغيرة في هذه الهيئة. وعلى المنظمة أن تواجه بعزم التحديات التي تظهر باستمرار التي تواجه الجنس البشري أي الجريمة العابرة للحدود الوطنية، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، والإرهاب الدولي وانتشار الإيدز (متلازمة نقص المناعة المكتسب).

ونحن لا نشكك في الأولوية الممنوحة لمسائل السلم والأمن الدوليين. ولكن وظيفتي الأمن وحفظ السلام اللتين تضطلع بهما الأمم المتحدة ينبغي عدم القيام بهما على حساب البرامج الاقتصادية والاجتماعية. وسنسعى لأن تعبر "خطة التنمية" عن احتياجات السياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلدان التي تمر بمرحلة انتقال وعن أولويات تلك البلدان، كما فعلنا من قبل في هذا العام فيما يتعلق بأعمال المؤتمرين الدوليين في كوبنهاغن وبيجين.

وإن خمسين عاما من أعمال الأمم المتحدة قد كللت بإنجازات ملموسة جديرة بالثناء. وأهم ما في الأمر أن عدد الدول الديمقراطية قد تزايد مزيدا مثيرا خلال تلك السنوات. وقد تقلص التهديد النووي العالمي. ولكن نسيج الحياة ما زال هشا. ولا خيار أمامنا سوى أن نعيش معا، ساعين إلى التفاهم الأفضل والتعاون الأوثق بعضنا مع بعض.

وهذا هو الأساس لتفاؤلي وإيماني بالإنسان وأيضا بالمستقبل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس جمهورية ليتوانيا على بيانه.

اصطحب فخامة السيد الغيرداس ميكولاس برازاوسكاس، رئيس جمهورية ليتوانيا، من المنصة.

خطاب فخامة السيد مارتي أهتيساري، رئيس جمهورية فنلندا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد مارتي أهتيساري، رئيس جمهورية فنلندا.

اصطحب فخامة السيد مارتي أهتيساري، رئيس جمهورية فنلندا، إلى المنصة.

الرئيس أهتيساري (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كانت للآباء المؤسسين للأمم المتحدة رؤية إنشاء نظام عالمي للأمن الجماعي. وإدراكا منهم لدروس عقد الثلاثينات من القرن العشرين أرادوا ضمان قيام الأمم المتحدة بإجراءات فورية لمراقبة حالة السلام والأمن، والبحث عن حلول تعاونية، والتصدي الفعال للعدوان. وقد دمرت الحرب الباردة تلك الرؤية. والآن تسنح لنا فرصة تاريخية لإعادة الأمم المتحدة إلى الصورة التي تخيلها مؤسسوها أصلا. ولكن منظمتنا يشلها عدم تسديد الأنصبة من الاشتراكات المقررة على النحو الواجب، في انتهاك للالتزامات المفروضة بموجب الميثاق. وإنني أشعر بقلق عميق حيال هذا الاتجاه في إدارة الأمم المتحدة.

كما أنه من المعتاد انتقاد الأمم المتحدة وأمانتها العامة. ولقد عملت أنا شخصيا في الأمم المتحدة، وأعرف أن هناك كثيرين جدا من الرجال والنساء المتفانين في العمل والأكفاء العاملين في هذه المنظمة بقيادة أميننا العام.

واليوم يحتاج العالم إلى الأمم المتحدة لتحقيق الحكم العالمي: لرعاية السلام وتعزيز حقوق كل فرد من بني الإنسان من خلال التنمية المستدامة. ومهمتنا الفورية هي إتاحة المتابعة الفعالة للمؤتمرات الناجحة التي عقدت في ريو والقاهرة وكوبنهاغن وبيجين.

وثمة حاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى مجلس الأمن لضمان العمل الفعال في سبيل تحقيق السلام. وأفضل ضمان لفعالية المجلس هو وجود مجلس أمن يمثل عالمية العضوية ويعبر عن حقائق عالم اليوم. ومن ثم فإن فنلندا تؤيد زيادة عضوية مجلس الأمن بما في ذلك إضافة أعضاء دائمين جدد من جميع المناطق.

لقد أتاحت نهاية الحرب الباردة للأمم المتحدة فرصا جديدة لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وقد ساعدت العالم في التركيز على التهديدات المحيقة بأمننا المشترك والتي لا يمكن حلها بالوسائل العسكرية. وهذا يصدق فعلا في أوروبا، المسرح الرئيسي للحرب الباردة، حيث يقوم الاتحاد الأوروبي بالدور الرئيسي في توفير الاستقرار والرخاء في هذه القارة.

ولقد ركز التقريران اللذان صدرا مؤخرا عن الأمين العام على المناقشة العالمية. وتوفر "خطة للسلام" و"خطة للتنمية" ثروة من الأفكار لمواجهة تحديات عالم ما بعد الحرب الباردة. ومن واجبنا بوصفنا قادة أن نحول تلك الأفكار إلى واقع ملموس.

وسأتناول اقتراحا عرضه علينا الأمين العام في خطته للسلام. فقد اقترح أن يكون للأمم المتحدة قوة خاصة بها للرد السريع عندما تنشأ حاجة طارئة إلى قوات لحفظ السلام.

وأجد نفسي في تعاطف عميق مع مشاغل الأمين العام وقد اقنعتني مشاركتي في الأمم المتحدة بحاجة المجتمع الدولي إلى الرد بطريقة سريعة وملموسة على حالات الطوارئ. وأنا مقتنع بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تنشيء، كجزء من عملية الاصلاح، قدرة فعالة ومتكاملة ومتعددة الجنسيات لادارة الأزمات وذلك للتصدي للتحدي الذي تمثله حالات الطوارئ في المستقبل.

وأظهرت المناقشة التي دارت حتى الآن أن أكثر السبل عملية لإحراز التقدم على المدى القصير ربما يكون زيادة تطوير ترتيبات القوات الاحتياطية القائمة. غير أن ترتيبات الاحتياط لا تكفي لضمان توفر القوات. ولذلك، علينا أن نفكر في المستقبل. فتجربة بلدان الشمال في مجال حفظ السلام توفر أساسا صلبا للابتكار. فقد أنشأت بلدان الشمال بالفعل كتيبتين مشتركتين تعملا بنجاح كجزء من قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في يوغوسلافيا السابقة.

إن إنشاء قوة حسنة التدريب ومحدودة يمكن للأمم المتحدة أو لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إرسالها سريعا للقيام ببعثات إنسانية أو ببعثات لحفظ السلام - وهي بعثات تتطلب براعة فائقة - أمر ضروري في المستقبل. وتقوم حكومة فنلندا حاليا بإعداد قوة احتياط فنلندية لهذا الغرض بالذات.

واقترح أن يكلف الأمين العام شخصا بارزا مستقلا ومؤهلا تماما في عمليات حفظ السلام العسكرية والسياسية بأن يختار من فيض الأفكار المتوفرة عددا محدودا من التوصيات العملية والممكنة سياسيا لاتخاذ إجراءات بحلول فترة انعقاد الجمعية العامة القادمة.

ولقد سعت الأمم المتحدة طوال خمسة عقود إلى توفير الأمن بأوسع معاني هذه الكلمة. وكانت المنظمة العالمية مصدر الهام وعقبة أمام الاستخفاف بالدنيا. ربما لا ندرك دوما جهوها، وربما نبغضها في بعض الأحيان. ولكن لا يمكننا الاستغناء عنها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس جمهورية فنلندا على بيانه.

اصطحب فخامة السيد مارتي اهتيساري، رئيس جمهورية فنلندا، من المنصة.

خطاب فخامة السيد ليفون تير - بتروسيان، رئيس جمهورية أرمينيا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد ليفون تير - بتروسيان، رئيس جمهورية أرمينيا.

أصطحب فخامة السيد ليفون تير - بتروسيان، رئيس جمهورية أرمينيا، إلى المنصة.

الرئيس تير - بتروسيان (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن أرمينيا الدولة ليست من بين الموقعين الأصليين على ميثاق الأمم المتحدة. إلا أن أرمينيا الأمة قد أرسلت إلى ميادين القتال في الحرب العالمية الثانية زهاء ٦٠٠ ٠٠٠ من أبنائها وبناتها، ولم يعد نصفهم تقريبا أبدا. فتكريما لذكراهم، تفتخر أرمينيا وهي دولة مستقلة بأن تحتل مكانها الصحيح في هذه الجمعية للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة.

ونظرا للوضع الذي كان سائدا في عام ١٩٤٥، كان من الطبيعي أن يستهدف ميثاق الأمم المتحدة في المقام الأول صيانة السلم والأمن الدوليين. وقامت الأمم المتحدة بدور مركزي في عملية إعادة البناء التي أعقبت دمار الحرب العالمية الثانية، وتمكنت حتى الآن من الحيلولة دون اقحام العالم في صراع عالمي. وحتى خلال الحرب الباردة، كان وجود محفل دولي يمكن للدول أن تناقش فيه القضايا العالمية حائلا دون اندلاع صراعات عديدة.

ولا تزال الأمم المتحدة تضطلع بدور بناء في احتواء الصراعات الإقليمية، مثلا، في اطار المفاوضات الرامية غلى تسوية الصراع الدائر في ناغورني كاراباخ تحت رعاية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وأود في هذا الصدد أن أؤكد مجددا اعتزام الطرف الأرميني الامتثال لوقف اطلاق النار القائم منذ وقت طويل، وتحويله في أقرب وقت ممكن إلى سلام دائم.

إن ضمان السلام ليس إلا هدفا من أهداف المنظمة. فقد أحرزت الأمم المتحدة، والعالم كذلك، تقدما ملحوظا على جبهات كثيرة منذ عام ١٩٤٥. فبفضل عملية تصفية الاستعمار، والقضاء على الفصل العنصري، وانهيار النظام القديم وظهور أنظمة ديمقراطية جديدة في وسط أوروبا وشرقها، وفي الاتحاد السوفياتي السابق، أُعترف لمئات الملايين من الناس بحقهم الأساسي في تقرير المصير، وفي الإعراب عن رأيهم في مجتمع الأمم.

وقد مكنت منظمتنا أيضا أمم العالم أجمع من الإعراب عن وجهات نظرها في مجموعة واسعة من المواضيع، بما في ذلك استراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وحقوق الإنسان، وحماية البيئة، وتعزيز القانون الدولي. وفي الوقت ذاته، فإن عمل الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة قد حسن تحسينا مباشرا حياة الملايين من البشر في العالم أجمع.

وتود أرمينيا أن تكون الأمم المتحدة معززة الجانب ومحل احترام أكبر. وإننا ممتنون للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالى، على الجهود الجهيدة التي يبذلها لاصلاح منظومة الأمم المتحدة في هذا العالم المتغير. فقد تم تحت توجيهه احراز التقدم الكبير في ادارة المنظمة. وبناء على مبادرته، انعقدت مناقشات في السنوات الأخيرة حول الاقتراحات التي قدمها في "خطة للسلام"، و"خطة للتنمية"، وفي "ملحق لخطة للسلام" الذي صدر مؤخرا.

وأود قبل أن أختتم أن أحيي جميع الذين كانوا في خدمة المنظمة طوال الخمسين عاما الماضية، وأن أشيد اشادة خاصة بالرجال والنساء الذين أودوا بحياتهم في خدمتها. إننا نحيي ذكراهم، ونتعهد بمواصلة رسالتهم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر رئيس جمهورية أرمينيا على بيانه.

اصطحب فخامة السيد ليفون تير - بتروسيان، رئيس جمهورية أرمينيا، من المنصة.

خطاب فخامة السيد جان برتراند أريستيد، رئيس جمهورية هايتي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد جان برتراند أريستيد، رئيس جمهورية هايتي.

أصطحب فخامة السيد جان برتراند أريستيد، رئيس جمهورية هايتي إلى المنصة.

الرئيس أريستيد (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسرني أن أحييكم باسم حكومة وشعب هايتي. فاليوم داخل بلدي وفي الشتات - أو في "المحافظة العاشرة" لبلدي - يغني سبعة ملايين من الهايتيين في انسجام "السلام والسعادة والنجاح على الدوام للأسرة الكبيرة للأمم المتحدة".

وللاحتفال بالذكرى السنوية، الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة معنى خاص بالنسبة لأول جمهورية سوداء مستقلة في العالم، ويتيح لنا الفرصة للاحتفال أيضا بالذكرى السنوية الأولى لعودة الديمقراطية إلى هايتي. فعودتنا إلى هايتي في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ بعد ثلاث سنوات في المنفى، والسلام الذي تحقق خلال هذه العملية الديمقراطية يشكلان معجزة سياسية. وأقول بكل تواضع، ولكن في وضوح تام إن هذه هي المرة الأولى التي تحدث فيها مثل هذه المعجزة في أي مكان من العالم، وهذا بفضل بطولة وشجاعة شعب هايتي وبفضل قيادة الرئيس كلينتون، وبفضلكم سيادة الأمين العام وكل أصدقائنا الأعزاء في الأمم المتحدة. فالامتنان ذاكرة الفؤاد؛ فلتنبض قلوبنا نبض الفرح الشديد لأننا حققنا معا معجزة هذا القرن.

والآن بعد استعادة السلام زاد الناتج القومي بنسبة ٣ في المائة وكان قد عانى من الانخفاض في ١٩٤٤ بنسبة ١٠ في المائة. وقد يبلغ معدل النمو بحلول كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ ٤,٥ في المائة. وتزايدت العائدات بنسبة ٨٥ في المائة عما كانت عليه في السنتين اللتين سبقتا عودتنا. واليوم تبلغ هذه العائدات ٢,٢٣١ بليـــون غورد أو ما يعادل ٧,٥ في المائة من الناتج القومي الاجمالي لهايتي. وبالاضافة إلى ذلك انخفض العجز في الميزانية من ١,٤ بليون غورد إلى ٣٥٠ مليون غورد. وخلال ثلاث سنوات سيكون ٨٥ في المائة من سكان بلدنا يعرفون القراءة والكتابة.

وتبعث هذه الأرقام فينا أملا جديدا وهي دلالة على السلام الذي يغمد قلوبنا ويبهر عيوننا ويزيل من نفوسنا ظلال العنف. فلم تعد طلقات المدافع تفرقع. "زام يو بيبي". لقد مني الجيش بكارثة ولم يعد موجودا. "لي كريزي". وآمل أن نحتفل قريبا في برلماننا بالمأتم الرسمي لهذا الجيش.

ويبعث إنشاء قوة شرطة وطنية، وإجراء اصلاحات قضائية حياة جديدة في نظامنا الديمقراطي. فالعدالة تحمي الروابط الاجتماعية وتعزز المصالحة والكرامة واحترام حقوق الفرد الإنسان. وفي هذا السياق أجريت الانتخابات التشريعية ونحن ننتظر إجراء انتخابات رئاسية ستتم بالتأكيد في مناخ من الحرية والنزاهة والديمقراطية.

نعم، اليوم تتفتح هذه الزهور الأولى للديمقراطية وينبعث منها عبير حلو، عبير السلام والأمل؛ فلتنشر أسرة الأمم المتحدة هذا العطر الرائع في جميع أنحاء العالم وليعم السلام في نهاية المطاف في البوسنة، وفي جورجيا، وفي رواندا، وفي بوروندي.

وبحلول عام ٢٠٥٠ سيبلغ عدد سكان العالم عشرة بلايين نسمة. فلتشتعل قلوبنا حماسا لاعداد عالم أفضل لهؤلاء الناس، ولنضيء تاريخ البشرية وهي تقترب من نهاية ألف عام. وبهذا تتوج الأمم المتحدة بهالة من المجد والفخر والسلام.

وإذا ما وقفنا معا، أمكن تحقيق ذلك. فنحن بمفردنا ضعفاء. وبتجمعنا أقوياء. فلنقف جميعا معا. لافالاس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس جمهورية هايتي على بيانه.

اصطحب فخامة السيد جان - برتراند أريستيد، رئيس جمهورية هايتي، من المنصة.

خطاب فخامة السيد باكيلي مولوزي، رئيس جمهورية ملاوي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد باكيلي مولوزي، رئيس جمهورية ملاوي.

اصطحب فخامة السيد باكيلي مولوزي، رئيس جمهورية ملاوي، إلى المنصة.

الرئيس مولوزي (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اليوم بلغت الأمم المتحدة من العمر خمسين سنة، وهذا مدعاة للاحتفال. والبلد الذي جئت منه تقترن فيه الشيخوخة عادة بالحكمة. وقد تعلمت الأمم المتحدة من تجربتها وازدادت بمرور الزمن حكمة. وهذا هو أحد الأسباب العديدة التي تدعونا نحن شعب ملاوي إلى الاعتقاد بأن الأمم المتحدة تستحق التأييد وتستحق المعاملة باحترام أكبر منه في أي وقت مضى.

ولو كانت الأمم المتحدة قد قامت بمعجزات في السنوات الخمسين الماضية لكان ذلك حسنا. ولو كانت الأمم المتحدة قد، نجحت على سبيل المثال، في منع البشر من ذبح بعضهم بعضا بصورة متعمدة وعلى أساس منتظم لكان ذلك طيبا. لم تقم الأمم المتحدة بهذه المعجزة: إذ يواصل بنو البشر في جميع أنحاء العالم قتل بعضهم بعضا لأسباب سياسية وقبلية ودينية ولمختلف الأسباب الأخرى. وعلى الرغم من مشيئتنا لم يصبح العالم بعد أسرة كبيرة وسعيدة واحدة، وهذا يعني أن الأمم المتحدة لا يزال عليها أن تضطلع بدور حاسم في تحقيق السلام والاستقرار والحرية والعدالة في العالم.

وتحيي ملاوي الدور الذي لعبته الأمم المتحدة في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي نصرة قضايا الفقراء في العالم. و"خطة للسلام" التي وضعتها الأمم المتحدة مؤخرا أرست على نحو راسخ الصلة بين السلام العالمي والتنمية. والحقيقة البسيطة هي أنه لا يمكن أن ننعم بالسلام إلا إذا تحققت العدالة الاجتماعية وإنه لن تقام العدالة الاجتماعية ما لم نعالج القضايا الاقتصادية التي تواجه معظم البلدان الأعضاء اليوم.

ونود أيضا أن نشيد بالأمم المتحدة للحملة التي تشنها لتعزيز حكم القانون فيما بين الدول الأعضاء، كما تتجلى في اصرار المنظمة دون هوادة على مراعاة حقوق الإنسان.

وبانتهاء الحرب الباردة وانحسار دور الأيديولوجية السياسية شيئا فشيئا في الشؤون الدولية، من سوء الطالع أن بلدا عظيما، الصين، لا يزال منقسما، لأسباب أيديولوجية. ولذلك تود ملاوي أن تسجل تأييدها للجهود الرامية إلى إجراء مصالحة بين الجانبين وإلى حسم مسألة الانقسام بغية إعادة توحيد البلد في نهاية المطاف. وإذا تحقق ذلك فإنه سيتمشى مع روح الديمقراطية التي تؤيدها الأمم المتحدة.

وتود ملاوي أن تضم صوتها إلى الدول الأعضاء الأخرى في إقرار خطط العمل التي اتفق عليها في القمة العالمية للتنمية الاجتماعية وفي المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية وفي المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، باعتبارها تشكل جدول أعمال للأمم المتحدة، نبيلا وقابلا للتنفيذ، وهي تشرع في مسيرتها في الخمسين سنة المقبلة وفيما يتجاوزها.

ومرة أخرى، فإن شعب وحكومة ملاوي يهنئانكم سيدي الأمين العام، ويهنئانكم سيدي الرئيس في هذه المناسبة الميمونة للغاية، عاشت الأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس جمهورية ملاوي على بيانه.

اصطحب فخامة السيد باكيلي مولوزي رئيس جمهورية ملاوي من المنصة.

خطاب فخامة السيد ارنستو سامبر بيزانو، رئيس جمهورية كولومبيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية بعد ذلك الى خطاب يدلي به فخامة السيد ارنستو سامبر بيزانو، رئيس جمهورية كولومبيا.

اصطحب فخامة السيد ارنستو سامبر بيزانو، رئيس جمهورية كولومبيا الى المنصة.

الرئيس سامبر بيزانو (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة فرصة ممتازة للنظر الى الماضي وللتخطيط للمستقبل.

واستعراض التاريخ يعلمنا دروسا لا يمكننا تجاهلها. إن تعددية الأطراف الحقيقية، أي اتخاذ قرارات قائمة على إرادة الأغلبية، أتاحت للبشرية أن تخلص نفسها من

بعض أسوأ مشاكلها مثل الاستعمار، والفصل العنصري وسباق التسلح النووي.

وفي الأسبوع الماضي، عقدت حركة بلدان عدم الانحياز، في قرطاجنة مؤتمرها الحادي عشر لرؤساء الدول أو الحكومات، وتولت كولومبيا رئاسة الحركة للأعوام الثلاثة المقبلة. وفي قرطاجنة، أكدت بلدان حركة عدم الانحياز مجددا صلاحية الحركة التامة ورغبتها في العمل بشكل نشط بما يعود بالنفع على بلدان الجنوب وبتحقيق مصالحها.

وستتوقف أهمية عملنا على قدرتنا على التوصل الى إجابات ملائمة للأسئلة التي يثيرها الوضع الدولي للتسعينيات وعلى إعداد أنفسنا لأن نواجه بنجاح تحديات القرن الحادي والعشرين.

ومع أنه من الصحيح أن الحرب الباردة قد انتهت كما نعرف جميعا، فإن الفقر لا يزال قائما وكذلك المشاكل البيئية التي تحول أرضنا الى صحراء. ولا يزال الطمع في الحصول على الأسلحة يخيم على الأرض مثل الشبح.

وأفسحت الحواجز الإيديولوجية القديمة الطريق لحواجز جديدة: حواجز حمائية تجارية جديدة تقيد إمكانية وصول منتجاتنا الى أسواق البلدان الصناعية؛ وحواجز تكنولوجية تعزلنا عن المعرفة التي نحتاجها لتحقيق التنمية؛ وحواجز إثنية وعقائدية يواصل البعض قتل كل منهم الآخر باسمها.

وفي قرطاجنة، أكدنا مجددا إرادتنا لمواصلة مكافحة جميع تلك الحواجز الجديدة التي تعرقل تنميتنا. كما كان الحال في وقت من الأوقات بالنسبة للجدار الذي كان يفصل نظامين سياسيين بدوا وكأنهما لا يمكن تحقيق المصالحة بينهما.

ولا تفتأ المشاكل التي تؤثر على شعبنا تتخذ طابعا يتخطى الحدود الوطنية وهذه الحقيقة، بدلا من أن تؤدي بنا الى قبول عصر جديد من التدخل، يجب أن تواجه بإرادة صارمة لتعاون بعضنا مع بعض. والتحدي الكبير الذي يواجهنا ينبع من فهم أن المشاكل التي تجمعنا تسير بخطى أسرع من الحلول التي كان ينبغي لنا أن نكون قد اتفقنا عليها فعلا حتى نحلها.

والتضامن الدولي ليس الجواب الأفضل فحسب: إنه الجواب الوحيد. إن كلا منا يحتاج الى الآخر لأن حل المشاكل العالمية لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق الأعمال المشتركة. وأحد هذه الأعمال المشتركة هو العمل المطلوب لمواجهة مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

ولا تزال كولومبيا البلد المبتلى ابتلاء أكبر بالاتجار غير المشروع بالمخدرات. والبلد الذي حقق أكبر نجاح في مكافحته. وسيعرف عام ١٩٩٥ في التاريخ بأنه الفترة التي شهدت أعظم الإنجازات ضد الاتحادات التي تضم عصابات المخدرات. لقد قدم اتحاد عصابة كالي الى العدالة. ووصل استئصال المحصول غير المشروع الى مستويات لم يسبق لها مثيل. وقضينا على ٨٠ في المائة من سوق الكوكايين. وأسعار عجينة الكوكا الآن عُشر ما كانت عليه من قبل، بينما ارتفعت أسعار الاستهلاك ارتفاعا كبيرا.

والرد على التساؤل عما اذا كانت هذه الإنجازات ستحقق التقدم في هذا الكفاح سيتوقف على المسؤوليات التي تتحملها بلدان العالم. ولا يمكننا أن نستمر في هذه المناقشة التي لا نهاية لها لتحديد المسؤول، مع إلقاء كل بلد اللوم على جاره عن أخطائه نفسه. ولا بد لنا أن نفهم أن تجارة يدور فيها رأس مال قدره ٥٠٠ بليون دولار كل عام لا يمكن أن يكافحها بلد واحد أو مجموعة واحدة من البلدان. إننا جميعا مسؤولون. والوقت المناسب هو الآن وإلا فلا.

ولقد كان الرئيس بيل كلينتون على حق عندما أبرز في خطابه يوم الأحد الماضي كون الضربات التي ألحقناها بتجار المخدرات كانت نتيجة عملنا المشترك. كما أنه على حق أيضا في الإشارة الى الحاجة الى المواجهة الشاملة لمشكلة الاستهلاك وعلاقتها بزيادة الإجرام الاجتماعي. وكولومبيا توافق على إعلان الرئيس كلينتون الحرب ضد غسيل الأموال المتدفقة من السوق غير المشروعة للمخدرات.

وكولومبيا مقتنعة بأن نجاح هذه الأعمال سيتوقف على مدى تنفيذها على المستوى المتعدد الأطراف. وليس فقط في بلدنا. إن غسيل الأموال الذي هو جريمة دولية يتضمن الأطراف الفاعلة والتصرفات التي ينطوي عليها والتي ينبغي ملاحقتها قضائيا والمعاقبة عليها في جميع البلدان، إينما كان وقوعها. فلنعاقب النظم المالية، التي

تسمح، أينما كانت، عن عمد أو غير عمد، بتلويث حسابتها بأرباح ناجمة عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

ولنعاقب جميع الصناعات في العالم أجمع التي تبيع بوعي منها مواد كيميائية تشكل منها مواد لازمة للمعالجة الصناعية للمخدرات. ولنعاقب جميع الشركات، أيا كان مكانها، التي تسهل الحصول على سلع معمرة أو غير معمرة، أو التي تساعد على تهريب السلع الى البلدان المنتجة لتسهيل غسيل الأموال وإخفاء هذه الأرباح اللعينة، وأيضا مشروعات العقارات التي تحقق نفس الأهداف الجديرة بالازدراء.

ولنفحص فحصا شاملا أعمال بيوت المقامرة والكازينوهات وأعمال اليانصيب في العالم أجمع التي تتوسط بالقيام بالجمع الشيطاني بين المقامرة والمخدرات.

وبلدي، الذي تحمل تكاليف إنسانية واقتصادية هائلة في هذا الكفاح الذي قام به في كثير من الأحيان منفردا، طلب عقد مؤتمر عالمي لمكافحة المخدرات تتضافر فيه الإرادة الثابتة للبلدان المنتجة والمستهلكة والموزعة في سعيها المشترك الحازم لشن هجوم متكامل على هذا الوباء.

لقد مضت عشر سنوات تقريبا الآن منذ انضممنا الى اتفاقية فيينا لمكافحة العقاقير غير المشروعة والمؤثرات العقلية بأمل أن تكون أداة لتنفيذ استراتيجية من هذا النوع. ولقد كانت بالتأكيد خطوة كبرى الى الأمام. لكننا لا يمكننا أن نعلن ارتياحنا الكامل بشأنها: فقد اتسع الاتجار غير المشروع بالمخدرات واستهلاكها اتساعا متزايدا الى بلدان أكثر، مسمما المزيد من الشباب كل يوم.

وتشعر كولومبيا أن ذكرى الآلاف من ضحايا هذه الحرب الطويلة القاسية ستجد التكريم اللائق اذا ما اتفق العالم على القيام بتحليل مخلص محدد للحاجة الى تحقيق تعاون دولي فعال للتغلب على أهم مشكلة تؤثر على البشرية في نهاية هذا القرن: مشكلة المخدرات.

لقد زرع إنشاء الأمم المتحدة قبل خمسين عاما بذور الأمل للبشرية: الأمل في السلم والتقدم، والإيمان بآليات للسلم لتسوية الصراعات، والإيمان بتعددية الأطراف ونحن نواجه أصعب المسائل المطروحة أمام البشرية.

واليوم علينا أن نعيد التفكير في أنفسنا. لنعرف ماذا نريد أن نصبح. والكتاب المقدس يعلمنا أن الإنسان يهلك اذا افتقد الرؤية ويجب أن تكون مهمة منظومة الأمم المتحدة الجديدة استعادة تلك الرؤية، حتى يمكننا أن نواصل البقاء كحضارة ونظام ديمقراطي وبوصفنا بشرا راشدين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس جمهورية كولومبيا على بيانه.

اصطحب فخامة السيد ارنستو سامبر بيزانو، رئيس جمهورية كولومبيا من المنصة.

خطاب فخامة السيد ميلان كوتشان رئيس جمهورية سلوفينيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن الى خطاب فخامة السيد ميلان كوتشان، رئيس جمهورية سلوفينيا.

اصطحب فخامة السيد ميلان كوتشان، رئيس جمهورية سلوفينيا الى المنصة.

الرئيس كوتشان (تكلم بالسلوفينية: والترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): يسرني أن أضيف خالص تهانئ جمهورية سلوفينيا وآمالها الجديدة التي أعرب عنها للأمم المتحدة في هذه المناسبة. ويحق لنا أن نضع ثقتنا في الأمم المتحدة وأن نتوقع الكثير منها في الوقت ذاته.

وما من شك في أن الأمم المتحدة قد بررت إنشاءها في الأعوام الخمسين من وجودها. لكن الأهداف المحددة في ميثاق الأمم المتحدة لم تحقق حتى الآن. بل على العكس من ذلك، ففي المجال الرئيسي من أنشطتها، ألا وهو الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، تعاني الأمم المتحدة من افتقار الى النجاح يبعث على الانزعاج. ودعوني أشير الى البوسنة والهرسك والبلقان فحسب، لأن هذا المثال يكفي في حد ذاته. وعدم استعدادها للاعتراف بالطبيعة العدوانية الحقيقية للحرب ضد هذا البلد السيادي، وهو عضو في الأمم المتحدة، وعجزها عن هذا الاعتراف وتسويفها وعدم اتساقها في معالجة مسألة خلافة الدول في يوغوسلافيا السابقة، كانت كلها أخطاء خطيرة. ولم يكن من الممكن تقويم هذه الأخطـــاء

عن طريق المشاركة السياسية والعسكرية والإنسانية والمالية فيما بعد، مع أنها تمكنت من التخفيف الى حد جدير بالثناء من عواقب العنف ضد السكان المدنيين الأبرياء.

وأود أن أؤكد أن للفعالية الحقيقية للأمم المتحدة في صيانة السلم والأمن الدوليين أهمية حاسمة لمستقبل المنظمة، ذلك أنه يجب عليها أن تبرهن باستمرار على أهميتها ومصداقيتها وشرعيتها، يجب عليها أن تؤكد مقدرتها. فكل لحظة بالنسبة للأمم المتحدة هي لحظة الحقيقة، ولحظة مواجهة النفس.

إن المنظمة تمر بأسوأ أزمة سياسية ومالية حتى اليوم. ويبدو أن هذا ينطوي على التناقض، نظرا الى أن البشرية تتوقع المزيد من الأمم المتحدة وقد وضعت عليها أعباء متزايدة الثقل للحفاظ على السلام واستعادته. ولكن ذلك منطقي: فتحت وطأة الأحداث، لم يتم إصلاح الأمم المتحدة تنظيميا أو ماليا أو نفسيا. وفكرة أن الأمم المتحدة لا عيب فيها تنطوي على كثير من الصحة، ولكن العيب يكمن في أعضائها. وتعريف الأمم المتحدة المقبول على نطاق واسع هو أنها مجموع أعضائها. وهذا صحيح، لكن الأمم المتحدة هي أكثر من مجرد ذلك. فلو كانت مجرد مجموع الدول الأعضاء فيها لكانت مشابهة لأي منظمة حكومية دولية أخرى. غير أن الأمم المتحدة أكثر من ذلك. فعن طريق مجلس الأمن توجد تحت تصرفها الصفات المميزة لسلطات الدولة مثل الموارد والأسلحة. ويمكنها ويجب عليها أن تكون أعلى سلطة أدبية في الحكم على انتهاكات القواعد الأساسية للحياة الدولي، والتعايش وحقوق الانسان. ومن وجهة النظر هذه، لا يمكن أن تكون الأمم المتحدة محايدة. فمن شروط إعادة تنشيط الأمم المتحدة هو ما اذا كانت تأمل في إرساء المعايير الأخلاقية للعلاقات السياسية والقانونية فيما بين الأمم. وهذا الدور لا يسمح بالتنحي جانبا فيما يتعلق بأسوأ التهديدات للسلم والتعاون، وإنما يتطلب المشاركة والالتزام الأدبيين.

والمصداقية الأدبية للأمم المتحدة - الانطباع الذي لا يقبل الجدل بأنها تقف وراء مبادئها - هو أساس المهمة الرئيسية التالية التي يتوقعها العالم من الأمم المتحدة: ألا وهي تنفيذ الدبلوماسية الوقائية. وليس هناك من هو أكثر ملاءمة للانخراط في الدبلوماسية الوقائية من الأمين العام لمنظمة عالمية هي أكثر من مجموع الدول الأعضاء وأكثر من مجموع الدول الكبرى.

ولو روضت الأمم المتحدة النفس على قبول عدم الكفاءة لكان ذلك يعني التخلي عن الأهداف التي أنشئت المنظمة على أساسها. وكان يعني أيضا إلغاء الأمم المتحدة لذاتها. يجب علينا أن نواجه هذا الخطر صراحة. ويجب علينا أن نزن بكل جديه العلاقة بين الإرادة الحرة بوصفها مبدأ أساسيا من مبادئ الأمم المتحدة والحاجة الى السلوك المتسم بالمسؤولية وفقا للمبادئ المكرسة في ميثاقها، وهو شرط مسبق لفعاليتها فضلا عن سمعتها وسلطتها ومصداقيتها. فليس ثمة بلد سيادي أرغم إرغاما على الانضمام الى الأمم المتحدة. والعضوية قائمة على الاختيار الحر، والذي يفترض مسبقا قبول الالتزامات والتدابير المفروضة بموجب المبادئ التي أسست عليها الأمم المتحدة. وكل من لا يحترم هذه المبادئ أو يتصرف بما يتناقض معها فإنه يتصرف ضد جوهر المنظمة ولا يمكن أن يكون له مكان فيها. وباب العضوية يجب أن يكون مفتوحا على مصراعيه أمام كل من يرغب في الانضمام الى المنظمة، ولكنه يجب أن يكون مفتوحا بالمثل لمغادرة كل من يعمل ضد رسالة الأمم المتحدة. ويجب على كل منا أن يختار مصيره وأن يقبل بمسؤوليته. ومبدأ الإرادة الحرة يستبعد عدم الاكتراث بالإرادة والجهد المشتركين والافتقار الى التضامن معهما.

وآمل أن تكون الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهي الدول التي تقع عليها أكبر مسؤولية عن المنظمة، قد استمعت الى عبارات القلق في هذه الدورة، وأنها استمعت الى أن الدبلوماسية الوقائية وانتهاج الأمم المتحدة لسياسة تقوم على المشاركة يجب أن يصبحا واقعا قبل أن تتطور الصراعات الناشئة الى أزمات حادة.

وتقع المسؤولية عن مستقبل الأمم المتحدة بالطبع على عاتقنا جميعا. وقد تقدمت سلوفينيا باقتراحات محددة لإصلاح الأمم المتحدة. ونحن جزء من هذه المنظمة، جزء صغير منها. وقد علقنا عليها جميع آمالنا، ونحن على استعداد تام للاضطلاع بنصيبنا من المسؤولية من أجل نجاحها ومصداقيتها وفعاليتها.

(تكلم بالانكليزية)

ويثق شعب سلوفينيا في أن الأمم المتحدة سترقى الى مستوى تحديات عصرنا وستحقق آمال القرن المقبل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس سلوفينيا على بيانه.

اصطحب فخامة السيد ميلان كوتشان، رئيس جمهورية سلوفينيا، من المنصة.

خطاب فخامة السيد إسلام أ. كريموف، رئيس جمهورية أوزبكستان

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن الى خطاب فخامة السيد إسلام أ. كريموف، رئيس جمهورية أوزبكستان.

اصطحب فخامة السيد إسلام أ. كريموف، رئيس جمهورية أوزبكستان، الى المنصة.

الرئيس كريموف (ترجمة شفوية عن الروسية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتناول عددا من المسائل التي نعتقد أنها هامة في سياق المشاكل التي تناقش في هذا الاجتماع التذكاري الخاص للجمعية العامة.

من هذه المسائل الملحة في الوقت الحاضر مسألة الأمن والاستقرار الاقليميين. إن الحلقة الدراسية المعنية بالأمن والتعاون في آسيا الوسطى التي عقدت في طشقند في أيلول/سبتمبر من هذا العام بدعم مباشر من الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالى، قد حضرها ممثلو واحدة وثلاثين دولة وست منظمات دولية رسمية. وقد أكدت مجددا على أن الأمن العالمي لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق الأمن الاقليمي؛ وبعبارة أخرى فإن السبيل الى العالمية يمر عبر النزعة الاقليمية.

وتحقيق التفاهم فيما بين الدول في مناطق معينة، ولا سيما المناطق التي تدعى الآن "بؤرة التوتر"، يتطلب منا إحلال السلام في جميع أرجاء العالم. ولهذا أهمية خاصة بالنسبة لمنطقة وسط آسيا التي تمتلك قدرا هائلا من الموارد الطبيعية والمعدنية والاستراتيجية والمواد الخام، والتي تتحول باطراد الى ساحة للتنافس بين المصالح الجغرافية السياسية والاقتصادية وكذلك لما يتعين على أن أصفه بأنه مطامع العديد من الدول.

ولقد بدأت الحرب المستمرة في أفغانستان تهدد فعليا السلم والاستقرار لا في آسيا الوسطى فحسب، بل في العالم كله. فهذه الحرب ما برحت مستعرة منذ ١٧ عاما، وقد ألحقت بالشعب الأفغاني معاناة لا حد لها. وتصبح هذه الحرب مصدرا للإرهاب الدولي، والاتجار بالمخدرات وانتشار الأسلحة، وهي تزيد من تفاقم الحالة المتوترة بالفعل في طاجيكستان المجاورة. ونعتقد أن الصراع في أفغانستان يمكن تسويته، أولا وقبل كل شـــيء، بإزالة تدخل قوى خارجية. فهذا التدخل هو السبب الأساسي في استمرار الحرب في أفغانستان اليوم. ونناشد مجلس الأمن مرة أخرى أن يفرض حظرا على توريد الأسلحة الى أفغانستان، بغض النظر عن مصدرها.

وينبغي ألا تكون أفغانستان هدفا للأعمال العدائية، وإنما ينبغي أن تكون هدفا للسلام والاستقرار. وتود أوزبكستان أن ترى، وكذلك منطقة آسيا الوسطى بأكملها، تنفيذ المشروعات الواعدة التي أيدتها المؤسسات والشركات الدولية والمتصلة بإنشاء سكة حديد ووسائط نقل عبر إقليم أفغانستان وذلك كي تصبح إمكانية وصول منطقة آسيا الوسطى الى موانئ المحيط الهندي حقيقة واقعة.

وستساعد هذه المشروعات في إشراك ملايين الأفغان في أنشطة سلمية، لإنشاء خطوط مواصلات جديدة وأقصر بالإضافة الى إقامة روابط تجارية واقتصادية ولتغيير الوقائع الجغرافية - السياسية، من حيث المبدأ، في هذه المنطقة المتوترة من العالم بصورة خاصة.

وأرى أن من الضروري أن أشير من على هذه المنصة السامية الى الكارثة الأيكولوجية المتصلة بجفاف بحر آرال. وتكتسب هذه المشكلة طابعا عالميا، وتترك أثرا سلبيا على المجال الحيوي، والظروف المعيشية والصحية بل على العوامل الوراثية لعشرات الملايين من البشر.

واليوم أصبح من الواضح تماما أن هذه المشكلة لا يمكن حلها دون الدعم والمساعدة من جانب المؤسسات المالية الدولية والبلدان المتقدمة النمو، واضطلاع الأمم المتحدة بدور المنظم.

وفيما يتعلق بضرورة إصلاح هياكل الأمم المتحدة، وتحسين أدائها، فإن من الأساسي الآن أن يجري أولا توسيع عضوية مجلس الأمن بإدخال دول مثل ألمانيا واليابان بوصفهما عضوين دائمين وهما تضطلعان الآن بدور هام في السياسة العالمية؛ وثانيا، تعزيز سلطات الأمين العام للأمم المتحدة من أجل ضمان التنفيذ الفعال لقرارات الأمم المتحدة؛ وثالثا، أخذ يتضح على نحو متزايد أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية يحتاج الى التجديد وأن الهياكل الإقليمية للأمم

المتحدة بحاجة الى مزيد من التطوير لمنع الأزمات وحلها. واليوم يعد تزايد نطاق وحجم مبيعات الأسلحة، ولا سيما في منطقتنا، مبعثا لقلق كبير.

والعديد من البلدان لا يخفي أن مبيعات الأسلحة أصبحت بالنسبة لها مصدرا رئيسيا وأساسيا للعملات الأجنبية، وهي لا تعير أي اهتمام إطلاقا للسؤال: مَن تستهدفه هذه الأسلحة غدا ولأية أغراض سوف تستخدم؟

بل أن الحالة التي يتم فيها السعي لتحقيق نفس المصالح من خلال مشروعات لبيع التكنولوجيا النووية، بالرغم مما قد يصحبها من إعلان عن النوايا السلمية، تثير قلقا أكبر. وتؤيد أوزبكستان توفير الضمانات الدولية المناسبة المتعلقة بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وإبرام معاهدة للحظر الشامل على التجارب في أقرب وقت ممكن.

فليس بإمكاننا الموافقة على الكلام المنمق الذي يتردد صداه الآن هنا وهناك، والذي يستهدف العودة بنا الى المواجهة العسكرية والسياسية والمواجهة بين الكتل. وبالنسبة لنا فإن العزلة جد مدمرة. والطريق المستقيم الوحيد بالنسبة لنا يتمثل في الاندماج في المجتمع العالمي، بالرغم من أننا نرى صعوبات وعيوبا في هذه العملية.

واليوم، فإن الدول الحديثة العهد بالاستقلال في الحيز الذي كان واقعا في الاتحاد السوفياتي السابق تمر بعملية إرساء أسس دولتها القومية، وتتقدم باتجاه الإصلاح الديمقراطي الذي تحتاج فيه الى مساعدة ودعم المجتمع العالمي لتنفيذ الإصلاحات والإسراع بعملية دمجها في الهياكل السياسية والاقتصادية والمالية الدولية. ولا أعني فقط المساعدة المادية والمالية، بل، وفوق ذلك كله، الدعم الأدبي والسياسي الذي نحتاجه لسيادتنا وتطورنا المستقل. ومن الأهمية الحاسمة لنا الآن أن نصون على نحو أكبر تساوق الإصلاح وعدم الرجوع عنه، والالتزام بإقامة الديمقراطية واقتصاد السوق الحر، والاستقرار والتنمية المستدامة والعلاقات ذات المنفعة المتبادلة والمتساوية مع جميع الدول المحبة للسلام. وهذا سيمكننا من ضمان شغل المكان الذي نستحقه في المجتمع العالمي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر رئيس جمهورية أوزبكستان على بيانه.

اصطحب فخامة السيد إسلام أ. كريموف، رئيس جمهورية أوزبكستان، من المنصة.

خطاب فخامة السيد خوان كارلوس واسموسي، رئيس جمهورية باراغواي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تستمع الجمعية بعد ذلك الى خطاب فخامة السيد خوان كارلوس واسموسي، رئيس جمهورية باراغواي.

اصطحب فخامة السيد خوان كارلوس واسموسي، رئيس جمهورية باراغواي، إلى المنصة.

الرئيس واسموسي (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إنه لامتياز لي أن أمثل بلدي، باراغواي، رئيسا للجمهورية، في هذا الاحتفال التذكاري اليوم بالذكرى السنوية الخمسين لبدء سريان ميثاق الأمم المتحدة. وإنه لشرف كبير لي أيضا أن أكون جزءا من هذه اللحظة التاريخية في حياة الأمم المتحدة نظرا الى أن باراغواي كانت من بين مؤسسي المنظمة.

وما زالت باراغواي تشعر اليوم بنفس الحماس للأمم المتحدة وبنفس الإيمان بها كما كان شعورها عندما وقّعت على الميثاق، وتواصل دعم المنظمة بهدف مساعدتها على متابعة سعيها لتحقيق هدفيها الرئيسيين، أي حفظ السلام وصونه في العالم وبناء السلام على أساس تنمية موائمة ومتوازنة للدول الأعضاء. وأن اقتناعنا الراسخ بمُثُل الأمم المتحدة وتأييدنا لها لا يمكن أن تهزهما أو تحطمهما بعض الإخفاقات التي يمكن أن تكون قد عانت الأمم المتحدة منها. وإننا نعلن مجددا اقتناعنا بأن هذه المنظمة ضرورية جدا في عالمنا للاضطلاع بالمهمتين الأساسيتين اللتين تعهدت شعوب الأمم المتحدة بالاضطلاع بهما بعد مذبحة الحرب العالمية الثانية.

وتتعهد باراغواي رسميا بمواصلة دعم المبادئ المجسدة في الميثاق، وبهذا، فإننا نقدم دعمنا الكامل للأمين العام بطرس بطرس غالى ولنا فيه ملء الثقة. ويمكنكم، السيد الرئيس، أن تكونوا على ثقة بأن باراغواي قد احترمت التزاماتها فيما يتعلق بالأمم المتحدة وستواصل احترامها لها. لقد قطعنا معا طريقا طويلا امتد طوال خمسين عاما واليوم فإننا نرى بارتياح كبير أن الأهداف التي أنشئت هذه المنظمة العالمية من أجلها، يجري تحقيقها، وربما ليس بالسرعة المنشودة.

وإن تجربتنا المتنامية والتصميم المتزايد من جانب الدول على الحفاظ على السلام، وازدياد الرغبة المتقدة للدول في إحراز التقدم، والتطور والسعي لتحقيق مستويات معيشية أعلى لشعوبها تحفزنا على تعزيز هذه المنظمة التي تقف على رأس منظومة تشمل كل جوانب النشاط البشري.

وعلى جميع الدول واجب الالتزام بدعم الأمم المتحدة والإسهام في تمويلها. والتقاعس عن تقديم الدعم الذي تحتاجه لتتمكن من أداء عملها لتحقيق أهدافها أمر يصعب على الأفهام. فالدول، كبيرها وصغيرها، عليها نفس الالتزام بتوفير الوسائل التي تحتاجها الأمم المتحدة لتحقيق أهدافها. وباراغواي وفت بالتزاماتها حتى اللحظة الأخيرة.

وجمهورية باراغواي دولة مشاركة متحمسة ومتفانية عندما يطلب إليها أن تؤدي عملا في هيئات الأمم المتعددة. وحظينا أيضا بالتعاون التقني الكبير منذ عام ١٩٥١، ونشعر بالتقدير العميق له ونأمل أن يستمر، إذ أنه عامل هام في تنمية بلداننا.

لقد اضطلعت منظمتنا وما زالت تضطلع بدور رئيسي في العالم بوصفها نبراسا هاديا في المسائل ذات الأهمية بالنسبة لحياة الأمم مثل المهمة الضخمة المتمثلة في ضمان التقيد بمبادئ حماية حقوق الإنسان، وإنهاء الاستعمار، ودعم الديمقراطية والحرية، والمساواة القانونية بين الدول، وتدوين القانون الدولي - وأحد الأمثلة الباهرة على ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار - والكثير غيرها من المبادئ التي أصبحت مقبولة الآن عملا بالمعاهدات المتعددة الأطراف.

وفي هذا الوقت، تنعم باراغواي بالديمقراطية التامة وبالحرية الكاملة والاحترام لحقوق الإنسان. وهذه الحالة السياسية برزت بعد فترة طويلة من الإظلام، التي، لحسن الطالع، تم التخلص منها في أعقاب انتخابات حرة حملت شخصا مدنيا الى سدة الرئاسة، بعد ما يقرب من خمسين سنة، ملتزما بتوطيد هذه الديمقراطية وبإنفاذ مُثُل ومبادئ الدستور الوطني.

وتقبل باراغواي القانون الدولي بوصفه جزءا من تشريعاتها الوطنية، وتعترف بالعدالة الدولية باعتبارها أسمى الأمثلة على التسوية السلمية للصراعات. ولهذا، قامت باراغواي بدور الوسيط في تسوية النزاعات، ولجأت، في كثير من الأحيان، الى المحاكم الدولية في صراعات دولية، وحصلت على أحكام لصالحها.

وقررت باراغواي، بناء على دعوة رئيس الجمعية العامة في دورتها الخمسين، الأستاذ ديوغوفريتاس دو أمارال، وتماشيا مع تفانيها الراسخ في قضية السلام، أن تساهم مرة أخرى في وضع حد لآفة الحرب، وأن تتعاون في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

ولتلك الأسباب، واستلهاما بالمثل العليا للأمم المتحدة، يشرفني أن أعلن للجمعية العامة أن حكومتي قررت أن تقر بالولاية القضائية الجبرية لمحكمة العدل الدولية في نظر جميع المنازعات القانونية بينها وبين أية دولة أخرى تقبل نفس الالتزام، كما جاء في الفقرة ٢ من المادة ٣٦ من النظام الأساسي للمحكمة.

وسيصدر الإعلان ذو الصلة في صورته الرسمية وسيتم إيداعه وفقا لأحكام الفقرة ٤ من المادة ٣٦ من النظام الأساسي للمحكمة، بمجرد اتخاذ الإجراءات البرلمانية التي ينص عليها دستور بلدنا.

وختاما، اسمحوا لي أن أقول إن هذا القرار بقبول ولاية أعلى محكمة للبشرية جاء نتيجة مشاورات مسبقة، وبمباركة القوى السياسية الرئيسية في بلدي. وتود باراغواي أن تجدد الإعراب عن إيمانها بالقانون، بوصفه جزءا من المرحلة الجديدة في الحضارة الإنسانية.

وهكذا سنتمكن، مسلحين بالميثاق، من التغلب على المشاكل ومن تأكيد مبادئنا من جديد؛ ومع توفر سعة الخيال والشجاعة سنحقق أخيرا ذلك المجتمع الدولي الأكثر عدلا، الذي توخاه قبل خمسين عاما رجال ونساء آمنوا بأن الحرية تستحق خوض الكفاح لنيلها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر رئيس جمهورية باراغواي على بيانه.

اصطحب فخامة السيد خوان كارلوس واسموسي، رئيس جمهورية باراغواي، من المنصة.

خطاب لسمو الشيخ جاب الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): ستستمع الجمعية الآن الى خطاب لسمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت.

اصطحب سمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، الى المنصة.

الشيخ الصباح: أحييكم أطيب تحية مقرونة بأجمل الأمنيات لكم وللإنسانية جمعاء.

وفي ذكرى مرور خمسين عاما على إنشاء هيئة الأمم المتحدة، أشعر أن غالبية شعوب العالم، على اختلاف مذاهبها، متفقة على أن هذه الهيئة هي الملاذ العالمي الذي تتجه إليه لحل خلافاتها وعلاج مشكلاتها، وخاصة الشعوب الصغيرة عندما تبتلى بدكتاتوريات أكبر منها تريد ابتلاعها.

وفي هذه الذكرى، أقدم، باسم شعب الكويت، جزيل الشكر للأمم المتحدة على ما قدمته لبلادي من مساندة ضد العدوان، متمنيا أن تستمر هذه المساندة حتى يتم تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن، وخاصة فيما يتعلق بالأسرى الكويتيين وغيرهم، والذين يمثل احتجازهم في السجون العراقية مأساة إنسانية.

ولقد زادت ثقة العالم بالأمم المتحدة، وأصبحت معقدا لآمال الشعوب، بمساعدتها على التخفيف من معاناتها، وبخاصة ما ينجم عن العدوان وممارسة الضغوط المختلفة، واثقين بأن المنظمة ستصبح أكثر فعالية في تصديها لمشكلات البشرية في القرن القادم، وترسيخ معاني الإنسانية ومفاهيمها في حب الخير للجميع، والتعاون من أجل عالم ينعم فيه الإنسان بحياة آمنة كريمة.

ولا أرتاب في أن الآمال المعقودة على الأمم المتحدة كبيرة. وهي دليل الثقة في هذا الصرح الشامخ. وعلى الرغم من ذلك، فلا ينبغي أن نطلب الى الأمم المتحدة عمل المعجزات. ويكفي، تقديرا لدورها الكبير وآثاره الواسعة، أن نزن بالإنصاف ما حققته، ليس في الجوانب السياسية وحدها، بل في جوانب التنمية والثقافة والشؤون الاجتماعية والصحية وغيرها، مما تقوم به وكالاتها المختلفة، واستفادت منه على وجه الخصوص دول العالم الثالث.

وإننا نثمن قدرة جميع الشعوب على الإسهام في معالم المجتمع الذي حلم به مؤسسو الأمم المتحدة. ونستشعر الدور الذي فرضته المسؤولية التاريخية علينا، بتحقيق ذلك النوع من المجتمع الذي يسوده التسامح والتفاهم، واحترام المواثيق، في ظل طمأنينة لا تتهددها نزعات الهيمنة وجنوح العصبية وفزع الحروب والعدوان.

لقد جئت باسم الكويت شاكرا ومهنئا، وملتزما بالمبادئ التي جسدها ميثاق الأمم المتحدة.

فإلى مستقبل موعود بالخير والسلام، نضرع الى الله العزيز القدير أن يحقق مطامح البشرية في منظمتنا الإنسانية، الأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر أمير دولة الكويت على بيانه.

اصطحب سمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، من المنصة.

خطـــاب فخامة السيد يواكيم ألبرتو شيسانو، رئيس جمهورية موزامبيق

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لفخامة السيد يواكيم ألبرتو شيسانو، رئيس جمهورية موزامبيق.

اصطحب فخامـــة السيد يواكيم ألبرتو شيسانو، رئيس جمهورية موزامبيق، الى المنصة.

الرئيس شيسانو (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يمثل الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة معلما بارزا في تاريخ الإنسانية. فنحن نحتفل، أولا وقبل كل شيء، بنجاح الأمم المتحدة في إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. ونحتفل بحصول البلدان والشعوب التي كانت خاضعة للسيطرة الاستعمارية على استقلالها. ونحتفل بإيماننا بالمبادئ والقيم الأخلاقية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

وإذ نحتفل بهذا اليوبيل، نشيد إشادة خاصة بالآباء المؤسسين للأمم المتحدة. والتحدي الذي يواجهنا في القرن المقبل هو أن نواصل تعزيز هذه المنظمة لتمكينها من أن تعالج بمزيد من الكفاءة والحزم القضايا المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين، والنهوض بالتنمية المستدامة

وحقوق الإنسان والحريات الأساسية. فهذا وحده هو الذي يمكن أن يكفل عالما أفضل وأكثر أمانا للجميع.

وإصلاح منظومة الأمم المتحدة هو النتيجة المنطقية لزيادة عضوية المنظمة، ولرياح الديمقراطية التي تهب على العالم كله. والأمم المتحدة تحتاج الى تحديث هياكلها لتكييفها مع الواقع الجديد. وهذا يتطلب إصلاحات مبتكرة، وبالذات في تشكيل مجلس الأمن وأساليب عمله، لجعله أكثر تمثيلا وديمقراطية، مما يسمح بمشاركة أكبر للبلدان النامية عموما، وافريقيا بصفة خاصة.

إننا الآن في فجر عهد جديد. ومسؤوليتنا هي أن نجعله عهد سلام واستقرار وتنمية مستدامة للبشرية جمعاء. والتنمية هي الوجه الآخر للسلام. فلا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة دون السلام الدائم، ولا يمكن أن يحل سلام دائم دون التنمية المستدامة.

إن التنمية حق أساسي من حقوق الإنسان. وعلينا، بالتالي، أن نعتمد سياسات مشتركة للتنمية المتركزة حول الإنسان.

إن مؤتمرات القمة والمؤتمرات الأخرى التي عقدناها خلال السنوات الخمس الماضية تعبر عن الرغبة الواعية الجماعية في تحقيق الحلول الأنجع للمشاكل التي تواجه البشرية وعن التصميم الواعي الجماعي على هذا التحقيق. ونعتقد أن أهم عنصر في عقد مؤتمرات القمة والمؤتمرات الأخرى هو تنفيذ القرارات الصادرة عنها.

وعند النظر إلى التنمية بوصفها قضية عالمية علينا أن نضع في اعتبارنا الظروف المحددة للبلدان النامية واحتياجاتها وأن نراعي البعد الاجتماعي والإنساني للتنمية. فمشروطيات المساعدة والتمويل الإنمائيين، وخاصة من قبل مؤسسات بريتون وودز، يجب أن تستند إلى هذا الواقع إذا أردنا ضمان تحقيق التقدم في البلدان النامية.

ونحن في موزامبيق استفدنا مؤخرا من مساعدة الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والمجتمع الدولي عموما، في وضع حد لحرب مدمرة. ونقدر تقديرا بالغا الدور الذي قامت به الأمم المتحدة في مراقبة ورصد تنفيذ اتفاق السلم العام لموزامبيق الذي توج بإجراء أول انتخابات عامة متعددة الأحزاب في شهر تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٤.

لقد تحقق السلم في موزامبيق نتيجة للعوامل الرئيسية التالية: أولا، الإرادة السياسية الممتازة التي أبدتها الأطراف؛ ثانيا، الدور الإيجابي الذي اضطلعت به قطاعات المجتمع كافة؛ ثالثا، روح التسامح والتوفيق المتبادل؛ رابعا، الدور الهام الذي قام به المجتمع الدولي. ويعتبر بلدي نفسه جزءا متمما لعملية الأمم المتحدة بوصفه عضوا يفي بالتزامه بالعمل من أجل نجاح المنظمة.

وتؤكد تجربتنا في موزامبيق على الحاجة إلى أن تضع الأمم المتحدة في اعتبارها أن قوات حفظ السلام تعمل على أساس موافقة الأطراف المعنية. ولذلك يجب أن تتصرف دائما بحياد ووفقا لولايتها. وعلاوة على ذلك، يجب أن تحترم مبادئ الاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل وأن تمتثل لها، مع إيلاء الاعتبار اللازم للخصائص التي ينفرد بها كل بلد. ويجب أن تحظى المؤسسات الوطنية بالاحترام والحماية.

وبحلول السلام اليوم نتطلع إلى المستقبل بالتفاؤل والأمل المتجدد. وأن الإرادة الراسخة لشعب موزامبيق على توطيد السلم والديمقراطية يجب استكمالها بتهيئة الظروف الملائمة لإعادة بناء النسيج الاجتماعي ـ الاقتصادي الذي مزقته ست عشرة سنة من الحرب. وكتدبير من تدابير بناء السلم بعد انتهاء الصراع نود أن نؤكد على الدور الحيوي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي عامة في مساعدة البلدان الخارجة من حالات الصراع، ولا سيما في دعم البرامج الرامية إلى إنعاش اقتصاداتها وهياكلها الاجتماعية.

وفي الختام، أود بالنيابة عن شعب وحكومة موزامبيق أن أعرب عن أسمى آيات التقدير للدور الإيجابي الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في ميدان العلاقات الدولية خلال السنوات الخمسين من وجودها وأن أؤكد على التزامنا الراسخ بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس جمهورية موزامبيق على بيانه.

اصطحب فخامة السيد يواكيم ألبرتو شيسانو، رئيس جمهورية موزامبيق، من المنصة

خطاب فخامة السيد مأمون عبد القيوم، رئيس جمهورية ملديف

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد مأمون عبد القيوم، رئيس جمهورية ملديف.

اصطحب فخامة السيد مأمون عبد القيوم، رئيس جمهورية ملديف، إلى المنصة

السيد عبد القيوم (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في هذه المناسبة التاريخية، مناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، وإلى سائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتحيات شعب ملديف الصادقة.

ويتعين على المتكلم، حيث أنه لم يعط سوى خمس دقائق للكلام، أن يكون موجزا وأن يركز فقط على القليل من المسائل الأكثر حيوية التي لها تأثير مباشر على بلده. ولذلك، فإن ما سأقوله اليوم قد يكون مختلفا عما قاله أو سيقوله المتكلمون الآخرون في هذه المناسبة.

بالنسبة لملديف، وهي دولة جزرية صغيرة، يحتل صدارة أولوياتنا أمننا واستقلالنا واحتياجات شعبنا الأساسية.

قبل خمسين عاما، أنشئت الأمم المتحدة لخدمة الشعوب كافة ـ غنيها وفقيرها على السواء؛ كبيرها وصغيرها على قدم المساواة ـ استنادا إلى مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها. وسؤالي هو: هل نجحت الأمم المتحدة في تطبيق هذا المبدأ بصورة حيادية، وبتحديد أكبر، هل نجحت الأمم المتحدة في كفالة حماية الدول الصغيرة وأمنها؟

قبل بضعة أسابيع، قامت عصابة من المرتزقة الأجانب بغزو دولة جزرية أخرى، وهي جزر القمر، وأطاحت بحكومتها الشرعية. ولكنني لم أسمع بأي إجراء من جانب الأمم المتحدة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، هاجم إرهابيون أجانب مدججون بالسلاح بلدي وحاولوا أن يفعلوا نفس الشيء. ولكننا لم نتلق أية مساعدة من الأمم المتحدة لصد الهجوم. وعقب تلك التجربة المروعة، أثارت ملديف مسألة ضعف الدول الصغيرة أمام التهديدات الخارجية والتدخل الأجنبي، مما أدى إلى اتخاذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ونحن نعترف بما قامت به الأمم المتحدة في الشرق الأوسط في عام ١٩٥٦ وعام ١٩٦٧، وما قامت به في الكويت في عام ١٩٩١. إننا نريد أن ترد الأمم المتحدة بنفس السرعة والالتزام والفعالية على التهديدات التي نتعرض لها نحن الدول الصغيرة في كثير من الأحيان. فأمن الدول الصغيرة وحمايتها يجب اعتبارهما جزءا لا يتجزأ من السلم والأمن الدوليين.

وسيسهم بدء سريان الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم إسهاما ضخما في تعزيز الأمن الدولي. ولكن مما يدعو إلى الأسف أن تسع دول أعضاء فقط قد صادقت على هذه الاتفاقية مع أن الجمعية العامة اعتمدتها في عام ١٩٨٩. ولذلك، أحث جميع الدول الأعضاء التي لم تصادق على الاتفاقية على سبيل الأولوية أن تفعل ذلك.

وتشير آخر البحوث العلمية إلى أن الحرارة العالمية قد تزداد ست درجات فهرنهايت بحلول عام ٢١٠٠، وإلى أن منسوب مياه المحيطات قد يرتفع نتيجة لذلك مترا واحدا أو أكثر خلال القرن المقبل. ويريد شعب بلدي أن يعرف ما الذي ستفعله الأمم المتحدة لإنقاذ ملديف وغيرها من الدول الجزرية الصغيرة من غمرها بمياه البحر. إن الدول الجزرية الصغيرة في الحقيقة أكثر عرضة لأخطار الأزمات البيئية أيضا، لا سيما تلك التي تعزى إلى التغييرات المناخية وارتفاع منسوب مياه البحر. وما لم تعمد الدول الصناعية إلى إجراء تخفيض جذري لانبعاث غازات الاحتباس الحراري، وعلى الفور، فإن الدول الجزرية الصغيرة وغيرها من المناطق المنخفضة ستواجه كارثة بيئية ذات أبعاد لا مثيل لها.

عديدة هي منجزات الأمم المتحدة في السنوات الخمسين الماضية. لقد خرجت الى حيز الوجود أكثر من ١٠٠ دولة مستقلة بفضل جهودها في ميدان إنهاء الاستعمار. والفصل العنصري تم القضاء عليه. وحقوق الإنسان والحكم الصالح اكتسبا أولوية عالية. وحقوق المرأة اكتسبت مكانة عالية في أنحاء العالم. والتدابير المتصلة بتنمية الشباب ورفاه الطفل أصبحت عناصر أساسية في البرامج الاجتماعية الوطنية والدولية.

وعلى الرغم من هذه المكاسب، ظلت مسائل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العديد من البلدان في حالة جد حرجة. إن شرور إساءة استخدام المخدرات والارهاب تفسد علينا حياتنا. والإدارة غير المستدامة لموارد العالم الطبيعية والتدهور السريع في بيئة الأرض أصبحا مشكلتين ذواتي بعد عالمي. ومن الضروري أن تتخذ الأمم المتحدة الإجراء اللازم في الوقت المناسب

لكي تنقذ الأجيال القادمة ليس من ويلات الحرب فحسب بل أيضا من هذه الأخطار الجديدة.

إننا على وشك الدخول في ألف سنة جديدة في ظل ظروف تختلف اختلافا شاسعا عن الظروف التي كانت سائدة عند إنشاء الأمم المتحدة. ففي الوقت الحاضر يحتاج العالم الى منظمة موجهة إلى تحقيق عالم يتشاطر الرخاء الاقتصادي والأمن الوطني، عالم يمكن للمجتمعات فيه أن تعيش في وئام بعضها مع بعض ومع البيئة.

وستبقى الأمم المتحدة هنا. ونحو الأجيال القادمة علينا واجب أن نبقي الشعلة مشتعلة وأن نضيء طريق البشرية الى مستقبل أكثر إشراقا في عالم أكثر إنصافا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر رئيس جمهورية ملديف على بيانه.

اصطحب فخامة السيد مأمون عبد القيوم، رئيس جمهورية ملديف، من المنصة

خطاب فخامة السيد كارلوس روبيرتو ريينا، رئيس جمهورية هندوارس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن الى خطاب لفخامة السيد كارلوس روبيرتو ريينا، رئيس جمهورية هندوراس.

اصطحب فخامة السيد كارلوس روبيرتو ريينا، رئيس جمهورية هندوراس، الى المنصة

الرئيس ريينا (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تكمل الأمم المتحدة خمسين سنة من عمرها وهي على عتبة قرن جديد وألف سنة جديدة، الأمر الذي يعني أن علينا التزاما مزدوجا: أن نفكر في العمل الذي أنجزته المنظمة في تلك الفترة وكذلك في التحديات التي تنتظرها في السنوات المقبلة. إن تقييم المنجزات واستطلاع آفاق المستقبل هما المهمتان الالزاميتان في هذه الذكرى السنوية.

إن العالم الذي خرج من الحرب العالمية الثانية لم يرق الى مستوى أحلام الشعوب المنتصرة، ولم يفعل ذلك حتى الآن. فلم تكد نيران القتال تخبو حتى بدأ ذلك النوع الخاص من الصراع المعروف بالحرب الباردة، مقسما كوكبنا الى مناطق نفوذ متعادية. وولدت المنظمة بين الخوف والأمل. بيد أنها كانت أفضل فكرة في العصر الحديث وأفضل خيار للسلام ورخاء الشعوب.

وقد واصلت الهيئة العالمية نموها طوال هذه السنوات الخمسين الطويلة. وفي الوقت الحاضر أصبحت تتكون من أسرة كبيرة من الكيانات والوكالات تشمل شبكة اختصاصاتها وأنشطتها الواسعة أهم اهتمامات البشرية. وتوضح أعمالها في ميدان التنمية مدى الضرر الخطير الذي يلحق بالسلام العالمي من جراء الفصل بين البلدان المتقدمة النمو من ناحية والبلدان النامية من ناحية أخرى والإجحاف المستمر في توزيع الثروة بين الدائرة الضيقة جدا التي تتمتع بالثراء والدائرة الكبيرة التي تعاني من التهميش والفقر.

ومن حق فقراء العالم أن يتوقعوا من هذا المحفل العالمي أن يضيء إضاءة ساطعة طريق العدالة والرفاه. وفي الوقت الحاضر يكمن هذا الطريق في إعادة تكييف اقتصادات هذه الدول وخاصة أكثرها فقرا من أجل إيجاد وصقل نماذج منتقاة حسب القيم المادية للمجتمعات الصناعية. إن هذا النمط لا يفي بالغرض. إذ لا يمكن لأي دولة في العالم أن تتكلم عن التقدم في الوقت الذي تعاني فيه أغلبية كبيرة من الشعوب من الجوع والتعطش للعدالة، مهما اختلف عن ذلك الواقع النظري الذي تصوره مؤشرات الاقتصاد الكلي.

ونحن مطالبون بالنظر في خطط جديدة. لكن لنبحث هذه المرة عن الإنسان في التنمية، عن الروح في تلاحم الأشياء، عن الجار الذي يقف هنا الآن وفي هذه اللحظة والذي لا يمثله ولا يمكن أن يمثله أبدا الناتج القومي الإجمالي أو متوسط دخل الفرد. إن ما يهم حقا ليس حضارة رأس المال بل الثقافة التي يمكن أن يولدها هذا النظام إذا ما تذكر أن الآلة أقل أهمية من العامل الذي يحركها. هذه المرأة وهذا الرجل وهذا الطفل هم المحور الحقيقي لاهتماماتنا، وليس العدد المفقود في عالم المسوح والمتوسطات الذي يكتنفه الغموض.

وينبغي أن تساعدنا الأمم المتحدة على أن نتعلم محبة الخير للإنسان في زمننا. وكما لو كان الأمر يتعلق بنهضة جديدة على اكتاف العلم والتكنولوجيا، ينبغي أن نكوّن مفهوما غير مرئي للإنسان، وذلك بالنظر الى الأشياء المادية في علاقتها بالمستويات الأعلى للضمير الإنساني. ويبدأ هذا الطريق بالتغلب على الفقر وكسر شوكة السطوة غير الشرعية والفساد والافلات من العقاب، وإقامة نظام عالمي يحبه الجميع ويحافظ عليه

الجميع. وليس هناك تعريف أفضل من ذلك لديمقراطية المستقبل.

وفي أمريكا الوسطى نعمل بصدد جدول أعمال شامل للتنمية يحظى فيه الطابع المتعدد الأبعاد للإنسان بنفس الأهمية التي تولى للمسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. وقد أنشأنا تحالفا للتنمية المستدامة، ونود أن تشارك في ذلك بقية العالم تبيانا لصيغة جديدة لفهم العلاقات فيما بين شعوب الأمم المتحدة.

وبلدي، جمهورية هندوراس، ملتزم بتنفيذ ثورة أخلاقية حقيقية وبعملية للتحول الوطني تفضي إلى إقامة حكومة تحظى بتوافق الآراء. وهكذا سندخل القرن الجديد بأسلوب جديد من أجل أن نهيل التراب الى الأبد على شرور وأخطاء الماضي. ونحن مقتنعون بأن الأمم المتحدة، هذا التحالف لشعوب العالم، ستدخل النصف الثاني من القرن الأول من عمرها بروح متجددة من محبة الخير للإنسان، والتضامن والاقتناع الكامل بأن احترام الارادة المشروعة للشعوب هو أقوى دعامة للسلام، ذلك الشيء الذي تحتاج إليه الأمم المتحدة الجديدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس جمهورية هندوراس على خطابه.

اصطحب فخامة الرئيس كارلوس روبرتو ريينا، رئيس جمهورية هندوراس، من المنصة.

خطاب فخامة الرئيس فاكلاف هافل، رئيس الجمهورية التشيكية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يدلي به فخامة السيد فاكلاف هافل، رئيس الجمهورية التشيكية.

اصطحب فخامة السيد فاكلاف هافل، رئيس الجمهورية التشيكية، إلى المنصة.

الرئيس هافل (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بأن أقول بضع كلمات عن تصوري للأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين.

إنني على اقتناع راسخ بأن الأسس البدائية للطائفة العريضة المنوعة من الثقافات ومجالات الحضارة والأديان التي نمثلها هنا تتضمن مبادئ أساسية أخلاقية معينة متطابقة وتوفر المفتاح للتعايش الإنساني على أرضنا. وإنني على اقتناع بأننا نشاطر جميعا تجارب عميقة معينة مع أنفسنا، مع أعجوبة وجودنا بالذات ومع أعجوبة الكون الذي نحن جزء منه. وإذا أريد لمستقبل البشرية ألا يتعرض للخطر بفعل مجالات متضاربة من الحضارات والثقافات، فلا بديل لنا من نقل اهتمامنا مما يفرقنا إلى ما يوحدنا. وهذا ما أراه المصدر الوحيد الممكن لروح جديدة، ولروح جديدة للتعاون الدولي، فضلا عن مسؤولية الإنسانية المتجددة عن العالم، وهذا أيضا ما أشعر بأنه الأساس الروحي الوحيد الممكن لأي وجود مفيد للأمم المتحدة في المستقبل.

ويبدو لي، حتى الآن، أن الأمم المتحدة خدمت قبل كل شيء دولا وحكوماتها في التوصل إلى اتفاقات شتى، بل وخدمتها أيضا في مصالحها المتنافسة، وتناحراتها وهيبتها. وإنني أرى أن الأمم المتحدة ستصبح في المستقبل أداة تخدم جميع سكان هذا الكوكب، أداة من أجل أن يعيشوا حياتهم الطيبة معا. والغاية هي عدم تجريد أي جزء من هويتهم الداخلية مع بلدهم أو شعبهم أو جذورهم الدينية أو الثقافية. والغاية هي إيجاد عالم يستطيع فيه كل إنسان أن يعيش حسب رغبته من دون أن يتعرض لأذى الآخرين، ونشعر فيه جميعا بوجود قيم نتشاطرها كلنا، وبأن حمايتها ورعايتها تعودان بالفائدة علينا جميعا. ويمكن تشكيل الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين بهذه الروح تماما، وبهذا الشعور بالمسؤولية.

وإنني أتصور الجمعية العامة للأمم المتحدة يوما وهي أشبه ببرلمان العالم.

وإنني أتصور مجلس الأمن الدولي وهو يضطلع بمهام إضافية. وقد يصبح يوما ما محور عملية صنع القرار في هذه المنظمة العالمية بشأن جميع المسائل الأساسية التي تعنيها وينبغي لأعضائه الدائمين، بعد جعل تكوينهم أكثر توازنا مما هو عليه الآن، أن يضموا يوما ما البلدان الأكثر سكانا والأكثر نفوذا في العالم، فيمثلوا قارات وحضارات مختلفة، وحتى مجموعات من الدول التي تنتهج سياسة خارجية مشتركة.

وإنني أتصور قيام الأمم المتحدة يوما بإنشاء قوة ضاربة دائمة لوقف المعتدين، فضلا عن إنشاء قوة دائمة لحفظ السلام تضطلع بدور الشرطة.

وإنني أتصور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين وهي لا تعالج إلا المسائل التي لا يمكن لأحد غيرها أن يعالجها، ولا تعالج إلا المسائل التي تستطيع أن تؤثر فيها. فثمة عدد قليل من المسائل التي تتناولها اليوم يمكن أن تتناولها منظمات عالمية أو إقليمية أخرى على نحو أفضل. ومن الأفضل أن تعالج الأمم المتحدة حينئذ بفعالية ومرونة تلك المسائل التي تخصها حقا. وهذا الأمر يتصل بموضوع رئيسي آخر ألا وهو تبسيط بيروقراطية الأمم المتحدة. وأعتقد بأنه كلما كان هيكلها بسيطا وكان موظفوها أكثر استقلالية ومسؤولية، كانت تكلفتها أقل لنا جميعا. ثم، من يجب أن يسدد نفقاتها؟ من الناحية المثالية، وعلى الرغم من أنه يصعب اليوم تصور ذلك، يمكن لجميع سكان هذا الكوكب أن يساهموا يوما ما، بصورة مباشرة قدر الإمكان، بجزء بسيط من دخلهم لبيان أن هذه منظمة أنشأتها البشرية لنفسها بدلا من أن تكون حكرا على دبلوماسيين محترفين يخدمون شتى الحكومات.

وهذه الجمل القليلة ينبغي أن توضح بأن تصوري للأمم المتحدة في القرن المقبل ليس تصورا لكيان خارق رهيب، يكون عبئا على الجميع، بل على العكس تماما، هو تصور لأداة مرنة وبارعة لخدمة الجميع، تحفزها إرادة مشتركة لصالح البشرية عموما.

واسمحوا لي بأن ألخص كلامي بالقول إنني أتصور أمما متحدة لا تتألف، كما يحدث اليوم، من أمم منقسمة، وبخاصة من دول منقسمة، وإنما من شعوب متحدة تنتمي إلى عالم في خطر لا يمكن إنقاذه إلا باتحاد جميع القوى البشرية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس الجمهورية التشيكية على خطابه.

اصطحب فخامة السيد فاكلاف هافل، رئيس الجمهورية التشيكية، من المنصة.

خطاب فخامة السيد أرباد غونسز، رئيس جمهورية هنغاريا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يدلي به فخامة السيد أرباد غونسز، رئيس جمهورية هنغاريا.

اصطحب فخامة السيد أرباد غونسز، رئيس جمهورية هنغاريا، إلى المنصة.

الرئيس غونسز (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه لشرف وامتياز لي أن أشارك في هذا الاجتماع التذكاري.

لقد أيدت الأمم المتحدة خلال ٥٠ عاما من وجودها، الأهداف والقيم النبيلة الواردة في الميثاق، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وصكوكا أخرى هامة للأمم المتحدة. وهذه المثل والقيم هي اليوم القوة الدافعة الرئيسية للتغييرات الجارية في عالمنا المعاصر.

وينبغي ألا يفوتنا أن المسؤولية عن جوانب القوة والضعف، أو الإنجازات وجوانب الفشل للمنظمة هي مسؤوليتنا المشتركة. وفي هذا الصدد، تبقى رؤيا الآباء المؤسسين بأن "ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب" موضع متابعة نشطة منا جميعا.

والأمم المتحدة هي بالنسبة للعديدين جدا في العالم، منارة للأمل والعون. ولقد شعرنا نحن أنفسنا بهذا عندما تشجع أبناء هنغاريا في عام ١٩٥٦ بمن فيهم أنا، في ثورتنا وكفاحنا من أجل الحرية الوطنية بصوت التضامن الآتي من بعيد ولكنه كان آتيا بوضوح من هذه القاعة بالذات. ونحن لا نزال ممتنين لذلك وكان الاهتمام المتواصل الذي أبدته الأمم المتحدة حاسم الأهمية في تحسين مصيرنا، بما في ذلك مصير سجناء الضمير.

تولى الرئاسة السيد سيلبا - أرتشا (رئيس وزراء تايلند) نائب رئيس الجمعية العامة.

والبلدان الصغيرة، مثل هنغاريا، التمست ووجدت في الأمم المتحدة محفلا تستطيع فيه الإفصاح عن مصالحها والدفاع عنها والعمل في تساوق مع جميع الأمم. وبهذه الطريقة يمكن أن تسهم المنظمة في تشكيل مستقبل أفضل. ولقد استخلصنا، ربما قبل غيرنا - أننا إذا تمكسنا بالقيم العالمية ودعمنا المثل العليا المبينة في الميثاق منذ ٥٠ عاما وعملنا على تنفيذها عمليا، فإننا لن نفقد هويتنا المحددة، ليس هذا فحسب بل وسنثري تراث الإنسانية السياسي القيم.

إننا نعيش في زمن الفرص، والأمم المتحدة في مفترق طرق. ولا شيء غير إصلاح الأمم المتحدة يمكن أن يحفز مساعينا لإقامة عالم ينعم بالسلامة والأمن؛ وتزدهر فيه الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وينبغي

أن نضاعف جهودنا من أجل إنعاش الأمم المتحدة. وفي سبيل تحقيق هذه الغاية لا مجال للتأخير في إعادة هيكلة وتبسيط البيروقراطية الباهظة التكاليف في منظومة الأمم المتحدة. وعلينا أن نرشد أعمال الجمعية العامة. ولقد أصبح توسيع مجلس الأمن مع تعزيز فعاليته أمرا بالغ الضرورة. كما أصبح الإصلاح المالي في الأمم المتحدة واجبا.

ولقد آن الأوان لأن تواجه العقلية المتعددة الأطراف المنشطة، مواجهة فعالة وحازمة تحدي التهديدات العالمية والمتشابكة الجديدة بعودة ظهور النعرة القومية والصراع العرقي والإرهاب الدولي والاتجار غير المشروع بالمخدرات وتهريب المواد النووية والتدهور المتعمد في البيئة العالمية، والفقر.

ومن المنطلق نفسه ينبغي أن تولى أولويات عالية في القرن المقبل للحماية الدولية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية - بما في ذلك حقوق الأقليات - ولاستدامة النمو الاقتصادي، وللتنمية المستدامة وتعزيز الازدهار.

وأود في هذا الصدد أن أشيد بوجه خاص بمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وبمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبالوكالة الدولية للطاقة الذرية، باعتبارها أمثلة مشرفة للفكر المتعدد الأطراف في أبهى صوره.

وفي هذا المنعطف التاريخي الهام تصبح مهمتنا تطوير وتعزيز قاعدة انتخابية حقيقية عالمية النطاق للأمم المتحدة. ولا يتيسر لنا هذا إلا إذا بذلنا قصارى جهدنا لإشراك الأجيال الفتية التي يتعين علينا كسب ثقتها بفلسفة متجددة للتعاون المتعدد الأطراف. وأنا على يقين من أن السمة الرئيسية لما ستتوقعه الأجيال القادمة من الأمم المتحدة ستكون تعزيز وحماية التعددية العرقية والتنوع والتسامح واحترام كرامة الإنسان.

والحقبة القادمة من عمر الأمم المتحدة تشكلها اليوم أفكارنا وأفعالنا. وأنا واثق تماما من أن حكمتنا الجماعية وشجاعتنا وعزيمتنا ستجعل الأمم المتحدة جديرة حقا بالتراث الذي خلفه لنا أسلافنا الذين أرسوا أسس هذه المنظمة الفريدة بالفعل قبل ٥٠ عاما.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس جمهورية هنغاريا على بيانه.

اصطحب فخامة السيد أرباد غونسز، رئيس جمهورية هنغاريا من المنصة.

خطاب فخامة السيد إدواردو فري رويز - تاغلي، رئيس جمهورية شيلي

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد إدواردو فري رويز - تاغلي، رئيس جمهورية شيلي.

اصطحب فخامة السيد إدواردو فري رويز - تاغلي، رئيس جمهورية شيلي إلى المنصة.

الرئيس فري رويز - تاغلي (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرفني أن أحمل إلى الجمعية العامة رسالة من حكومة وشعب شيلي بمناسبة هذا الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة.

وإذا أريد الحفاظ على البشرية فإن ذلك يتطلب العرفان منا، وأنا اليوم أتذكر جميع الرجال والنساء الذين أسهموا في تطوير الأمم المتحدة؛ وأترحم على جميع الأبطال المجهولين - المدنيين والجنود المجهولين - الذين ضحوا بأرواحهم فداء للسلام والتنمية.

إن الأمم المتحدة إن أرادت حقا الاستجابة للتغيرات العالمية فعليها أن ترتاد طائفة كبيرة متنوعة من ميادين المعرفة وأن تبت في الحشد الهائل من الخلافات القائمة بين الدول والشعوب. وقد أضافت الأمم المتحدة كثيرا إلى القانون الدولي في مجالات متنوعة كثيرة. فقد ساعدت في منع انتشار الحروب وأسهمت في تسوية المنازعات بين الشمال والجنوب وقامت بدور رئيسي في عملية تصفية الاستعمار في آسيا وافريقيا.

كما أنها عززت التعاون الدولي فدعمت وضع إطار منفتح للتجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا وحماية البيئة وأتاحت فرصة للاتصال بين الأمم فيما يتعلق بالديون وتمويل التنمية.

وأسهمت الأمم المتحدة إسهاما لا يضارع في تعزيز حقوق الإنسان والحفاظ عليها وبالتالي في نظرية الديمقراطية وممارستها. ويعد هذا التعزيز الدولي للإيمان بحقوق الإنسان أعظم إسهام للبشرية في القرن العشرين بلا جدال، وأثمن هدية لأجيال المستقبل.

أليس الوقت ملائما الآن لاقتراح مهام جديدة للأمم المتحدة؟ إنني أطرح هذا السؤال بكل تواضع من جانب أمة فتية مناهضة.

ففي مجال السلام أرى أن تعزز المنظمة قدراتها في ميدان الدبلوماسية الوقائية وأن تطبق حظرا كاملا على التجارب النووية - ونحن على استعداد للتوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لأننا لا نريد استمرار التجارب النووية الذي يشكل خطرا على بلدي وعلى بلدان أخرى - وأن تعزز التعاون سبيلا إلى تدعيم السلام العالمي.

وبوسع الأمم المتحدة في مجال القانون الدولي أن تشجع على إحراز التقدم بضمان الإصلاحات التنظيمية في المجالات الهامة للتقدم الاجتماعي والاقتصادي وهي: التكنولوجيا والنقل والمعلومات والمساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان وعمليات حفظ السلام.

وفي مجال التنمية واستئصال الفقر من العالم يعيش خمس سكان العالم في فقر مدقع والأمر يقتضي استجابة عاجلة على الصعيدين الوطني والعالمي. ومما يحتم من الناحيتين الأخلاقية والسياسية وضع أولويات جديدة في جدول أعمال الأمم المتحدة الظروف التي تواجهها النساء والأطفال والقطاعات الضعيفة من السكان والعمال المهاجرون؛ ومشاكل تردي البيئة، والاتجار بالمخدرات وتعاطيها وارتفاع معدلات الوفيات وانتشار الأمراض المتوطنة ومختلف صور النفي والاستبعاد الاجتماعيين.

ولقد ظلت الأمم المتحدة حتى الآن إطارا للاتفاق الحكومي الدولي. وحان الوقت لأن تبدأ مشوارها الطويل نحو توثيق الأواصر بين الشعوب والمجتمعات المختلفة. ويمكن لتبادل القيم الثقافية في المجتمع المدني أن يكون مصدرا هاما للدعم من أجل القضاء على التحامل والعنصرية والأحقاد التي تستهدف ظروف الإنسان أيا كان نوعها. كما أن الاتصالات بين الناس وتبادل السلع والخدمات في بعض مناطق العالم تؤكد تباين أشكال التكامل السياسي والاقتصادي من الناحيتين الروحية والمادية.

إننا نعتقد أن مستقبل الأمم المتحدة ينبغي أن يرتكز على التنمية البشرية وصون البيئة وتعزيز السلام. وسوف يتطلب هذا تعديل عملية إصلاح المنظمة لتسير في اتجاه هذه الأهداف. وشيلي مستعدة تماما للإسهام في تحقيق هذه الأهداف القيمة متمشية مع تقاليدها في الديمقراطية والتضامن.

وينبغي أن تكون الألفية القادمة موعدا لظهور عالم يتسم فيه التعبير عن التنوع بأوسع معانيه وتعيش الشعوب في تآلف سلمي لا يشعر أحد فيه بالغربة. فهل يمكننا أن نجعل العالم بيتا حقيقيا للبشرية؟ إن هذه هي المهمة النبيلة التي تنتظرنا جميعا، وبأيدينا وحدنا أن نحقق هذا الهدف في الألفية الثالثة.

نائب الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس جمهورية شيلي على بيانه.

اصطحب فخامة السيد إدواردو فري رويز - تاغلي، رئيس جمهورية شيلي من المنصة.

خطاب فخامة السيد كارلوس ساؤول منعم، رئيس جمهورية الأرجنتين.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد كارلوس ساؤول منعم، رئيس جمهورية الأرجنتين.

اصطحب فخامة السيد كارلوس ساؤول منعم، رئيس جمهورية الأرجنتين، إلى المنصة.

الرئيس منعم (ترجمة شفوية عن الاسبانية): مرت خمسون سنة على الآلام والمعاناة التي تجل عن الوصف والناجمة عن حرب مروعة تمخضت عن إنشاء الأمم المتحدة. وما نحتفل به اليوم يفوق الذكرى السنوية فهو بعث الأحلام ورؤية ومخاوف وشجاعة حفنة من الرجال الذين كانت لديهم الجرأة، رغم حداثة الأهوال، على تصور مكان للحفاظ على السلم والأمن الدوليين والتعاون الدولي وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي للشعوب. وهذا الجيل، جيلنا يدين للآباء المؤسسين للأمم المتحدة بالعرفان الخالص.

إنني أحمل رسالة شعب من جنوب الأمريكتين، رافق الأمم المتحدة منذ تأسيسها. وأحمل التزاما جديدا ووعدا مجددا من الأرجنتين مفعما بالأمل وخاليا من التكهنات. إن مشاركتنا في عمليات حفظ السلام وبعثات المراقبة والمساعدة الإنسانية تثبت أن الأرجنتين تؤمن بالتعددية وبمنظمتنا.

ونحن نلاحظ، مع الارتياح الصادق، أن هذه المنظمة ملتزمة التزاما راسخا بحل الصراعات الدولية الكبرى، وبالاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية، وبالتشجيع الذي لا يكل للاحترام والتسامح. وشيئا فشيئا تخفت الأصوات التي كانت إلى عهد قريب تتنبأ بانحسار التعددية. لقد أثبتت الأمم المتحدة الخطأ الفاحش لأصحاب هذه الأصوات بتصدرها الجهود الرامية إلى تهيئة أنماط جديدة للتعايش الاجتماعي الدولي.

إلا أن هذه التطورات الإيجابية ليست النواحي الوحيدة للواقع الذي يجب أن نواجهها. فما زال قانون العنف مفروضا في عدد من مناطق المعمورة أكبر مما نود الاعتراف به. ويعصف الجوع والبؤس والتعصب بآلاف مؤلفة، مما يتطلب حلولا لا تتيسر دائما. وهذا يذكرنا دائما بالحاجة إلى دعم جهودنا وشحذ فكرنا وزيادة الموارد المادية المتاحة للمنظمة بغية إيجاد حلول لهذه المواقف العصيبة تكون فورية وموحدة.

وقبل أيام قليلة، أكد قداسة البابا يوحنا بولس الثاني من جديد، وبحق، أن مهمتنا لا تنحصر في مجرد الخدمة عن طريق

"كونها مركزا فعالا للوساطة من أجل حل الصراعات فحسب، وإنما أيضا بتعزيز ... مبادرات التضامن العملية". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٢٠، ص ٦)

وفي هذا السياق، قمت بإنشاء لجنة الخوذ البيض بهدف تعبئة الموارد عن طريق نظام للتطوع لدعم الأمم المتحدة في أنشطتها في مجالات المساعدة الإنسانية الطارئة وتشجيع التحول التدريجي من المساعدة الغوثية إلى إعادة التأهيل والتعمير والتنمية. وقد قدمنا هذا الإسهام المحدد في مجال التنمية لأننا نعلم أن مجال الأمم المتحدة لا يمكن أن يقتصر على مسائل الأمن الكبرى المدرجة في جدول الأعمال اليومي لمجلس الأمن مهما بلغت درجة الحاحها وعجالتها.

وقد يبدو نصف قرن من الزمن حقبة طويلة لمنظمة مثل الأمم المتحدة. فمنذ إنشاء المنظمة حتى الآن، تغيرت الظروف الدولية تغيرا هائلا، من ظهور الأسلحة النووية إلى عملية إنهاء الاستعمار ثم بداية الحرب الباردة ونهايتها. وفي ظل هذا الواقع الدينمي المتطور بدأت تظهر تساؤلات وشكوك بالنسبة لسير عمل المنظمة وإمكانية إصلاح مؤسساتها وآلياتها. وينبغي في هذه الحالة توجيه القوة الدافعة للإصلاح، التي تمثل الدافع إلى التغيير والتقدم، على أساس واقعي وعملي يحول دون المساس بالتوازن الدقيق الذي حققه العمل المضني في سان فرنسسكو قبل ٥٠ عاما.

في هذه الأيام يسود مناخ جديد يساعد على إيجاد أمم متحدة قادرة على ضمان تحقيق السلام وعلى أن تنشط في تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وهذا التصور الجديد سيساعدنا على التقدم الحثيث في طريق النظر المتعدد الأطراف في الأخطار الجديدة التي تهدد السلام والأمن من قبيل الإرهاب الدولي، والاتجار غير المشروع بالمخدرات والعمليات غير المشروعة لنقل الأسلحة. نظرا للطبيعة المعقدة والمستعصية لهذه الأخطار، فإنها تتطلب إجراءات عالمية ومنسقة لا يمكن الاضطلاع بها إلا من خلال الأمم المتحدة. والفرصة أمامنا هنا الآن وينبغي لنا أن نغتنمها. ولدينا خيار بسيط: إما أن نؤكد التزامنا للأمم المتحدة من جديد ونثبته بأعمالنا، وإما أن نهمشها ونضعفها، مما يفتح الطريق أمام التصورات القديمة التي يجب ألا يعاد تنفيذها.

وأستطيع أن أتصور الآن جيلا جديدا يجتمع هنا بعد ٥٠ عاما ليقيم عملنا. فلنبدأ الآن، من خلال جهودنا في إطار الأمم المتحدة، في توفير الإجابات المحددة للأسئلة التي لا شك في أن أطفالنا سيثيرونها. وهذا موعد مع التاريخ لا يمكننا أن نفوته، بل يجب علينا ألا نفوته.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس جمهورية الأرجنتين على بيانه.

اصطحب فخامة السيد كارلوس ساؤول منعم، رئيس جمهورية الأرجنتين، من المنصة.

خطاب فخامة السيد ايمومالي رحمنوف، رئيس جمهورية طاجيكستان

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد ايمومالي رحمنوف، رئيس جمهورية طاجيكستان.

اصطحب فخامة السيد إيمومالي رحمنوف، رئيس جمهورية طاجيكستان، إلى المنصة.

الرئيس رحمنوف (ترجمة شفوية عن الروسية): إن الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة ومرور

نصف قرن على انتهاء الحرب العالمية الثانية مناسبتان ترتبط كل منهما بالأخرى. فالحرب ضد قوى الشر انتهت بانتصار مجيد شمل بلدانا مختلفة بغض النظر عن نظمها السياسية أو أيديولوجياتها. ويمكننا أن نفخر بأن ممثلي طاجيكستان ومحاربيها كانوا جزءا من القوات الوطنية التي حاربت من أجل هذا النصر وشكلت الأمم المتحدة.

والأمم المتحدة، التي أنشئت لتساعد الدول على تسوية نزاعاتها بالطرق السلمية، تواجه اليوم تحديا جديدا يتمثل في استخدام الدبلوماسية الوقائية على نطاق أوسع لخدمة هذا الغرض. ونعتقد أن الطاقة الكامنة لدى الأمم المتحدة لصنع السلام يمكن أن يواكبها التعاون مع المنظمات الإقليمية، وذلك أساسا في ردع الصراعات المسلحة واحتوائها وتسويتها، وفي مجابهة الإرهاب والمظاهر الراديكالية لمختلف أشكال المغالاة في التمسك بالعقائد. ونعتقد أن أفضل إمكانات دفاعنا عن مصالحنا الوطنية تكمن في التعاون مع الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمنظمات الدولية الأخرى.

وهذا هو الاتجاه الذي يسود المحادثات الجارية اليوم بين الفئات الطاجيكية في هذا الإطار. وأنا واثق بأن جهودنا الرامية إلى بلوغ هذه الغاية كانت ستحقق نتائج أكبر لولا التوتر المتبقي في أفغانستان المجاورة. ومن شأن الاتجاه صوب تصعيد الصراع هناك ألا يعرض للخطر أمن بلدنا فحسب، بل انه يحمل في طياته نوازع مدمرة لأزمة عالمية، إننا ندعو المجتمع الدولي إلى النهوض بإعادة السلام في أبكر وقت ممكن إلى هذا البلد الذي طالت معاناته. إن التغلب على الأزمة الأفغانية لا يتطلب المشاركة البناءة لدول المنطقة فقط، بل أيضا اتخاذ بعض الإجراءات الفعالة من جانب الأمم المتحدة.

وترتبط مشكلة التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء الفتية في الأمم المتحدة، ارتباطا وثيقا بقضايا الأمن الدولي. ونحن نعتقد أن القيود التمييزية المتبقية في الاقتصاد والتجارة العالميين وكذلك الممارسة المتبعة في تقديم المساعدة المالية والاقتصادية المشروطة إلى بلدان الاقتصادات الانتقالية لا يخدمان بوضوح الأغراض التي تتوخى تحقيق الأمن العالمي. وفي رأينا، إن قيام وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات المصرفية والمالية الدولية بوضع خطة شاملة لدعم الاصلاحات في بلدان كومنولث الدول المستقلة خلال الفترة الانتقالية سيؤدي إلى التعجيل بشكل كبير بإدماج هذه الدول في الاقتصاد العالمي.

وتؤدي التطورات المضطربة في عالم اليوم إلى دفع الأمم المتحدة في اتجاه إعادة تفسير عدد لا بأس به من مفاهيمها، وأهدافها، ومهامها. وفي هذا الصدد، يحدونا الأمل في أن الاتجاه المشاهَد في السنوات الأخيرة صوب جعل تدابير الإنفاذ جزءا من عمليات حفظ السلام التي تتم برعاية الأمم المتحدة لن يكتسب المزيد من الزخم. وبينما نؤيد تعزيز مواقف الأمم المتحدة في كفالة السلام والاستقرار بما في ذلك في منطقتنا، فإننا نعتقد أن متطلبات المعايير الأمنية ينبغي أن تكون ثابتة.

وتتاح للأمم المتحدة كل الفرص في مناسبة ذكراها السنوية الخمسين للإهتداء إلى أجوبة فعالة على الأسئلة التي تثيرها التغيرات النوعية في الحالة العالمية. ويتمثل أحد هذه الأجوبة في أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تبسط أساليب عملها مع مراعاة الواقع الحالي في العالم. ونحن ننظر إلى استراتيجية التشارك في القرن الحادي والعشرين بوصفها استراتيجية تقوم على أساس المصالح المشتركة الكامنة، التي ستساعد على بناء الثقة وتوسيع حدود السلام والرخاء لسنوات مقبلة.

إن فترة خمسة عقود تعتبر لحظة وجيزة من وجهة نظر التاريخ. وهي لحظة لها من الجمال ما لفكرة السلام والتعاون الكامنة في أسس الأمم المتحدة. وينبغي ألا يخفي المناخ الاحتفالي داخل جدران هذه القاعة الواقع القاسي للحياة اليومية. وعلينا أن ننقل بشكل مناسب تراث الأمم المتحدة إلى الجيل المقبل بثقة وأمل في مستقبل أفضل.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس جمهورية طاجيكستان على بيانه.

اصطحب فخامة السيد إيموماليي رحمنوف، رئيس جمهورية طاجيكستان من المنصة.

خطاب فخامة السيد سلفستر نتيبانتونغانيا، رئيس جمهورية بوروندي.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد سلفستر نتيبانتونغانيا، رئيس جمهورية بوروندي.

اصطحب فخامة السيد سلفستر نتيبانتونغانيا، رئيس جمهورية بوروندي، إلى المنصة.

الرئيس نتيبانتونغانيا (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اليوم، ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة أود أن أستهل خطاب بالإشادة عن جدارة بكل مؤسسي منظمتنا وبالثناء على كل الأمناء العامين الذين ترأسوا المنظمة على شجاعتهم وتفانيهم. لقد عملوا جميعا في عالم مضطرب، ولكن أمكن بفضل أعمالهم تغيير وجه ذلك العالم، لا سيما من خلال إنهاء الاستعمار، وتسوية عدد من الصراعات الإقليمية، وظهور عملية نشر الديمقراطية في نظم سياسية شتى. وبالتأكيد، لا تزال هناك مشاكل عديدة تثير الجزع، لا سيما مع استمرار مشكلة الفقر، وعمليات التشريد الكبيرة للسكان نتيجة للأزمات التي سببت اضطرابات في بعض البلدان.

ونحن في منطقة البحيرات الكبرى نعرف هذه الحقيقة تماما. فوجود الملايين من اللاجئين هناك يذكر العالم بأن الأزمة الاجتماعية والسياسية التي تعصف بتلك المنطقة لا بد من حسمها بسرعة حتى يمكن تفادي الكارثة الكبرى التي يخشى البعض من وقوعها منذ عدة أشهر لأن المصالح السياسية والعسكرية والاقتصادية تعقد هذه المسألة. والحل الذي تنشده لا يمكن توقعه من المجتمع الدولي وحده. فنحن - أبناء وبنات هذه المنطقة يتعين علينا أن نوحد جهودنا ونعقد عزمنا، ونفعل كل ما يمكن أن نفعله، لتصحيح تركه الماضي دون أن نجعلها تربكنا.

علينا أن نبني حاضرا لا يقوم على أساس الانتقام للماضي. وعلينا أيضا أن نتفادى الإضرار بمستقبلنا من خلال الأنانية وتشجيع المصالح الضيقة. إن من حق الشعوب الافريقية في منطقة البحيرات الكبرى أن تعيش في سلام، ونحن قادة تلك الشعوب يتعين علينا أن نعطيها هذا الحق. فهناك الكثير من الأمور التي تتعرض للخطر. ولا يسعنا أن نجازف بتفويت الفرصة السانحة الآن.

ونحن في بوروندي نعاني من أزمة تمتد إلى سنتين منذ الاغتيال الخسيس لأول رئيس دولة منتخب ديمقراطيا في تاريخنا. ومنذ ذلك الحين، وفي ضوء الماضي المتسم بعنف سياسي يفوق الوصف، أصبح بلدي يشكل شاغلا ليس فقط لجيراننا في افريقيا بل وللمجتمع الدولي بأسره. وكيف يمكن ألا يكون الأمر كذلك إذا عزمنا أن شتى الأزمات التي عصفت ببوروندي شكلت دوما مشاكل خطيرة أمنية وبيئية، بل واجتماعية وسياسية لجيراننا. وقد نجم كل هذا عن قدر كبير من التدخل الاجتماعي والعرقي والسياسي الذي تأثر به سكاننا في مناطق الحدود.

وكان المجتمع الدولي - شأنه شأن البلدان المجاورة لنا - يخشى أن تنفجر بوروندي وأن تلقى نفس المصير الذي لقيته جارتها رواندا في عام ١٩٩٤ - إن هناك بالفعل صداما بالأسلحة، ولكن لو أننا جميعا - أي نحن في بوروندي وجيراننا والمجتمع الدولي - أبدينا التصميم اللازم، فربما أمكن تلافي الخطر.

ولمواطني أقول "لا" للتناحر الدموي الذي يقتل، ويغتصب، ويدمر، ويخرب، وينهب، ويشعل الحرائق. وأقول "لا" لإنكار حقوق الآخرين لأي سبب. وأقول "لا" للتعصب وعصيان السلطة والنظام العام اللذين أنشئا برضا الشعب.

ومن ناحية أخرى أقول "نعم" للثقة المتبادلة، وللأمن للجميع، وللسلام العام الذي ينعم به الجميع. وأقول "نعم" للحرية واحترام حقوق الفرد والتقدم للجميع.

ولكي يتحقق ذلك، من اللازم الوفاء بشرط واحد: يجب على شتى الأطراف الرئيسية الفاعلة السياسية والعسكرية في بوروندي أن تضمن بعضها لبعض السلام وأن تضمن السلام لشعب بوروندي كله. وبمجرد ضمان الأمن، يمكن البدء في إجراء مناقشة على المستوى الوطني في جو من الصفاء التام مما يؤدي إلى أن تتزود بوروندي بالصكوك الجديدة للحكم بما يتفق مع المبادئ الديمقراطية المعترف بها عالميا والحقائق المتأصلة في البلد.

وإذ نقوم بذلك نتوقع ما يلي من جيراننا ومن المجتمع الدولي: أولا، القضاء المبرم على تدفق الأسلحة المتسم بالفوضى والمنتشر في المنطقة دون الإقليمية والذي يخدم المتطرفين من جميع الاتجاهات. ثانيا، رصد وسد الطرق المستخدمة في دخول العصابات والميليشيات والجماعات المسلحة التي ترتكب عمليات القتل والنهب وإطلاق النار في جميع أنحاء بلدي تقريبا. ثالثا، تحديد مواقع وسائط الإعلام التي تبث الكراهية وتنشر الموت مثل "راديو الديمقراطية" وتدميرها ومطاردة من يديرونها والذين يقفون خلفها. رابعا، مساعدة بوروندي في برنامجها للتعمير المعنوي والمادي، ولا سيما في المجالين القانوني والتعليمي، وفي إعادة توطين الأشخاص المشردين والعائدين واللاجئين وإعادة إدماجهم

في مجتمعاتهم، إلى جانب البدء في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

وينبغي التأكيد بصفة خاصة في المستقبل القريب على أعمال اللجنة الدولية للتحقيق، التي يتعين أن تسارع بالبدء في عملها، وأن تلقي الضوء على الظروف التي أحاطت باغتيال الرئيس مليشيور ندادي الذي اغتيل في ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، وعلى الأوضاع التي سادت بعد اغتياله مباشرة، ولا سيما أثناء المذابح بين جماعات منتمية إلى أعراق مختلفة، وهي المذابح التي أعقبت ذلك الحدث.

ولا يمكن للأمم المتحدة أن تساعد بلداننا مساعدة فعالة إلا إذا تكيفت مع متطلبات عالم اليوم. وما زال السلام في العالم يتعرض للخطر بسبب تفاقم الفقر الذي يبدو أنه يشكل أكبر تهديد للسلام في السنوات القادمة. وفضلا عن ذلك، فإن استبعاد قطاع ضخم من الجنس البشري من الهيئات ذات التأثير في الأمم المتحدة يخلق الانطباع بأن العالم تجمد في ثلاجة الزمن، بينما جرت تغييرات هامة خلال السنوات الخمسين الماضية. ويجب تغيير العلاقات الدولية برمتها وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها. واليوم يطالب العالم ومواطنوه بالمساواة والاخاء والمشاركة في التنمية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس جمهورية بوروندي على بيانه.

اصطحب فخامة السيد سلفستر نتيبانتونغانيا، رئيس جمهورية بوروندي، من المنصة.

خطاب فخامة السيد الجنرال إدريس ديبي، رئيس جمهورية تشاد

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لفخامة السيد الجنرال إدريس ديبي، رئيس جمهورية تشاد.

اصطحب فخامة السيد الجنرال إدريس ديبي، رئيس جمهورية تشاد، إلى المنصة.

الرئيس ديبي (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن الاحتفال الذي نشارك فيه منذ يومين يمثل مناسبة متميزة، لأنه إيذان بمرحلة تحول هامة بالنسبة لمنظمتنا. والواقع، أنه قبل نصف قرن، أرست خمسون أمة، بعد نهاية الحرب مباشرة، أسس نظام مجتمع يتجه بعزيمة نحو الحرية والسلام والأمن الجماعي والرفاه الاقتصادي والاجتماعي. وما زالت هذه التطلعات ذات أهمية وتستحق التأييد من الجميع. وتشاد من جانبها تؤكد رسميا من جديد التزامها التام بهذه المُثل العليا والنبيلة وتصميمها على بذل كل جهد من أجل تنفيذها.

لقد شهد العالم حقا على مر السنين كثيرا من الاضطرابات والصراعات التي كانت مهلكة في أحيان كثيرة وأدت في بعض الأحيان إلى توجيه الانتقاد القاسي إلى منظمتنا، لكن الواجب يقتضي أن نعترف بأن الأمم المتحدة قد أنجزت في كثير من الحالات نتائج هامة وجنبت البشرية أسوأ الكوارث،

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وقامت المنظمة أيضا بدور حاسم في مجالات متنوعة مثل إنهاء الاستعمار، وتدوين أحكام القانون الدولي، وصون واستعادة السلام. كما حاولت منظمتنا التصدي للتحديات الكبرى في نهاية هذا القرن، ومن بينها حماية البيئة والمسائل المتصلة بالسكان وبالتنمية المستدامة. ولهذا تبقى الأمم المتحدة، في رأينا، أداة لا بديل عنها لحل المشاكل التي تؤرق عالمنا.

وعلى الرغم من الجهود الضخمة التي بذلتها منظمتنا، فما زالت هناك أسباب تبعث على القلق. وهذا يصدق خصوصا على مبادرات هامة مثل الاستراتيجيات الإنمائية الدولية. وإنشاء نظام اقتصادي دولي جديد، ظلت حبرا على ورق. وينطبق نفس الشيء على عملية نزع السلاح التي تثير بعض جوانبها القلق الشديد.

وما زالت الصراعات دائرة في بعض أجزاء العالم، بينما الجوع والفقر الشديد والأمراض الوبائية الخطيرة أبعد من أن تستأصل من على وجه الأرض. وتهدد كثير من الأخطار مثل الارهاب والاتجار غير المشروع في المخدرات والتعصب بجميع أشكاله أسس مجتمعنا ذاته.

إن الحاجة إلى أن تتكيف الأمم المتحدة مع عالم متغير واضحة، كما بينها كثير من المتكلمين هنا الذين أيدوا عن حق إعادة هيكلة مختلف هيئاتها حتى تستطيع المنظمة أن تلبي توقعات الأمم في الحاضر. وينبغي أن تصاحب أنشطتها الدائمة التكاثر إرادة سياسية حقيقية ودعم

مالي يتناسب معها لكي تكون أداة فعالة في خدمة السلام والتضامن والتعاون الدولي.

ومنذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ تمر تشاد بأكثر العمليات الديمقراطية إثراء، وبذلك أنهت فترة طويلة وحالكة من الحكم الدكتاتوري العنيد. وأصبح التمتع بالحرية اليوم حقيقة ملموسة. وتقوم الأحزاب السياسية والنقابات ومنها النقابات العمالية، ورابطات الدفاع عن حقوق الإنسان، والصحافة وجماعات أخرى كثيرة بمهامها دون إعاقة وباستقلال تام. ولكن تعلم الديمقراطية ليس مهمة سهلة.

ونظرا للافتقار إلى الثقافة الديمقراطية، انخرطت بعض الشخصيات السياسية في تشاد دون انضباط في الغوغائية والبيانات المتسمة بالمبالغة والمناورات بجميع أنواعها وهي بذلك تضع عقبات على طريق التطور الطبيعي للعملية الديمقراطية في بلدنا. ولذلك فإن تشاد هي أحد البلدان القليلة الناطقة بالفرنسية في أفريقيا الذي لم ينظم انتخابات تعددية. وتتعهد الحكومة، على لساني، بتحمل مسؤولياتها كاملة من أجل استكمال العملية الديمقراطية.

ونغتنم هذه الفرصة لكي نناشد البلدان الصديقة وجميع الهيئات الدولية من فوق هذا المنبر أن تدعم على وجه الاستعجال جهودنا الرامية إلى تزويد بلدنا بمؤسسات ديمقراطية دائمة. ومن المؤكد أن قدرا كبيرا قد أنجز بالفعل بمساعدة تلك البلدان والهيئات، وأود أن أشكرها على ذلك، ولكن المهمة الأساسية ما زالت قائمة ولذلك التمس مرة أخرى مساعدتها القيمة. ولتعلم أن شعب تشاد يشعر تجاهها بالعرفان الشديد.

ومن نفس المنطلق، أود أن أكرر التأكيد بالنيابة عن شعب وحكومة تشاد وبالاصالة عن نفسي على شعورنا بالامتنان تجاه الأمم المتحدة لما قدمته لبلدنا من التأييد الحاسم سواء في عملية التعمير أو في التسوية النهائية للنزاع المتعلق بقطاع أوزو.

وما زال هذا الدعم جوهريا بالنسبة لنا، فالواقع أن قطاع أوزو وكل وكل الجزء الشمالي من تشاد ما برحا يعانيان من آثار الحرب ومن انتشار الألغام من جميع الأنواع لا تعرف أعدادها أو مواقعها.

ولذلك، فإننا نحتاج إلى مساعدة الأمم المتحدة وخبرتها المتخصصة في إزالة الألغام لتخليص أرضنا من هذا الخطر الجسيم.

وبالمثل، فإن حكومتي تطلب إلى المنظمة مساعدة بلدان الساحل على وقف انتشار أسلحة الحرب في المنطقة.

عاشت منظمة الأمم المتحدة؛ أرجو الله أن تورث المنظمة الأجيال المقبلة مُثلها العليا المتمثلة في السلام والعدل والتضامن من أجل تنمية الأمم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس جمهورية تشاد على بيانه.

اصطحب فخامة السيد الجنرال إدريس ديبي، رئيس جمهورية تشاد، من المنصة.

خطاب فخامة السيد ماهاماني عثمان، رئيس جمهورية النيجر

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد ماهاماني عثمان، رئيس جمهورية النيجر.

اصطحب فخامة السيد ماهاماني عثمان، رئيس جمهورية النيجر، إلى المنصة.

الرئيس ماهاماني (ترجمة شفوية عن الفرنسية): الرابع والعشرون من تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٤٥ إلى الرابع والعشرين من تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥: خمسون عاما خلت من إنشاء الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو، خمسون عاما عملت فيها الأمم المتحدة دون كلل لبناء وترسيخ أسس عالم أفضل، عالم قوامه العدل والسلام والتقدم والوئام العالمي.

وإذ أنقل إلى هذه الجمعية أحر تحيات شعب النيجر، يسرني أن أؤكد مجددا رسميا وبقوة ولاء النيجر الثابت للأمم المتحدة، وتصميمها على أن تواصل دائما الاحترام الصارم للمبادئ والمُثل العليا النبيلة المكرسة في الميثاق.

وكما نعلم جميعا، فإن الأسباب الرئيسية لوجود الأمم المتحدة تتمثل في صيانة السلم والأمن الدوليين، وبالتالي منع نشوب أي صراع قد يتحول إلى حرب؛ وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ وتطوير التعاون الدولي وتوطيده؛ والكفاح من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لصالح البشرية.

ومهما قال الذين ينتقصون من قدر الأمم المتحدة، وبالرغم من العقبات الجمة التي تعرقل أداءها، علينا أن نعترف بأن الأمم المتحدة كانت مصدر التغييرات النوعية الكبيرة على المسرح الدولي. فقد كانت في صميم عملية حصول عدة مئات من الملايين من الناس على استقلالهم. وفي مجال حفظ السلام، نجحت الأمم المتحدة بطريقة أو بأخرى في منع تكرار نشوب الصراعات التي تماثل في قدرتها على التدمير والقتل قدرة الحرب التي كانت سبب إنشائها. ولا تزال هي الإطار الأفضل للتفكير والعمل في اتجاهات متعددة صوب اتباع نهج مشترك لمعالجة الآفات التي ابتليت بها البشرية، بما في ذلك الجوع، والمرض، والجهل، والفقر، وتدهور البيئة.

ولذا، نعرب اليوم عن امتناننا للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالى، ومن خلاله لجميع الرجال والنساء الذين يواصلون السعي إلى تحقيق الآمال العميقة والنبيلة والقوية والمشروعة التي تحدو شعوب الأمم المتحدة. ويجب أن تواصل الأمم المتحدة سعيها إلى تحقيق العالمية وتستكمله؛ ويجب أن تكون بحق مكانا يمكن لجميع شعوب العالم أن تلتقي فيه وتوطد فيه جهودها. ومهما كانت التحفظات أو الادعاءات التي قد يسوقها البعض من بيننا، فعلينا أن نعترف بشجاعة بالوقائع غير المدركة في عالمنا. فلن يتسنى لنا تحقيق السلام العالمي إلا بهذه الطريقة.

ويسرنا ما جرى تحقيقه من تقدم ملحوظ صوب السلام في الشرق الأوسط وفي فلسطين، وفي البوسنة والهرسك، وفي أجزاء أخرى من العالم. وهذا يعزى إلى حد بعيد إلى الجهود المطردة التي تبذلها الأمم المتحدة، ونشجع المنظمة على مواصلة السير حتى يتسنى إعادة السلام الدائم إلى رواندا وبوروندي والصومال وليبريا، وفي كل مكان آخر جرى فيه الاخلال بالسلام أو تهديده، كما هو الحال في جامو وكشمير وناغورني كاراباخ.

وبالمثل، لتشجيع هذا التحرك صوب السلام، على الأمم المتحدة أن تواصل إعلان رأيها والعمل في جميع أنحاء العالم على مكافحة الظلم الذي يواجه ملايين الناس الذين تتعرض حقوقهم الأساسية لانتهاك جسيم أو اغفال كامل في كثير من الأحيان.

وحتى تبقى الأمم المتحدة وجدان المجتمع الدولي، وتكون قوة معنوية قادرة على تنظيم سلوك جميع الدول، يجب عليها أن تواصل عملها في اتجاه نزع السلاح العام والكامل لضمان الأمن للجميع على قد المساواة. ويجب أن تتحلى بمزيد من الانفتاح والديمقراطية، مما يقتضي اصلاح الميثاق ليضمن، في جملة أمور، تحقيق تمثيل لأعضائها أشد عدلا في مجلس الأمن.

وأخيرا، وقبل كل شيء، على الأمم المتحدة أن تكون أكثر حزما وتصميما في الكفاح للقضاء على العوز والفقر اللذين يصيبان مناطق كاملة في العالم، واللذين يعتبرا استمرارهما من أعظم الأخطار المحيقة بالسلام. وفي هذا الصدد، فإن الحالة في أفريقيا، هذه القارة العظيمة الحافلة بالموارد والحيوية، تستأهل كامل اهتمام المجتمع الدولي. وعلى ضوء هذه الأولويات الملحة، علينا أن نؤيد بقوة البرنامج الذي حدده الأمين العام في "خطة للسلام" وفي ملحقها الذي لا غنى عنه، "خطة للتنمية"، من أجل إعطاء الأمم المتحدة حيوية جديدة باعثة على الأمل.

وأرى أن هذه هي مقتضيات العصر. وهذه هي الرؤية السخية لعالم الغد التي علينا أن نمنحها للشعوب التي نمثلها إذ نسعى جاهدين إلى تحقيق المثل العليا التي حددها موقعو ميثاق سان فرانسيسكو.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر رئيس جمهورية النيجر على بيانه.

اصطحب فخامة السيد ماهاماني عثمان، رئيس جمهورية النيجر، من المنصة.

خطاب فخامة السيد بول بييا، رئيس جمهورية الكاميرون

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد بول بييا، رئيس جمهورية الكاميرون.

اصطحب فخامة السيد بول بييا، رئيس جمهورية الكاميرون، إلى المنصة.

الرئيس بييا (ترجمة شفوية عن الفرنسية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة هذه الجمعية في لحظة لا أتردد في وصفها بأنها لحظة تاريخية. واسمحوا لي أيضا أن أوجه تحياتي الحارة إلى جميع الشخصيات المرموقة الحاضرة هنا، ولا سيما رؤساء الدول والحكومات الكثيرين.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديري الأخوي الصادق للأمين العام السيد بطرس بطرس غالى للجهود المتواصلة التي يبذلها في خدمة منظمتنا.

وبطبيعة الحال تشعر الكاميرون، شأنها في ذلك شأن جميع الدول الأعضاء الأخرى، بالبهجة لاشتراكها اليوم في الاحتفالات التي تصادف الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. ويزيد من سعادتي أن أكون هنا في هذا اللقاء العظيم نظرا لأن بلدي كان تحت وصاية الأمم المتحدة. وأستطيع أن أؤكد أن أبناء بلدي لم ينسوا الدور الأساسي الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في تحقيق الكاميرون للسيادة الوطنية والدولية.

وبالنسبة لنا، أبناء أفريقيا، تشكل الأمم المتحدة تعبيرا عن الإرادة الجماعية المكرسة لخدمة السلام والكرامة الإنسانية والتضامن فيما بين الشعوب. والأمم المتحدة، التي أنشئت في أعقاب أكثر الصراعات حدة في تاريخ البشرية، أسهمت في السنوات الخمسين الماضية إسهاما لا يقدر بثمن في الدفاع عن السلام. وفي العمل من أجل نزع السلاح وتشجيع المفاوضات اتخذت الأمم المتحدة إجراءات وقائية لتفادي إمكانية حدوث صراعات في المستقبل.

وحين كانت الأسلحة تستخدم - وهو أمر يؤسف له - كانت الأمم المتحدة تعرض مساعيها الحميدة. وأقامت من نفسها حاجزا بين الأطراف المتصارعة، ويقدم جنود السلام في أحيان كثيرة ثمنا باهظا في قضية الأمن الدولي.

ويجب أيضا أن نؤكد على العمل الذي قامت به الأمم المتحدة دفاعا عن حقوق الإنسان، ولا سيما في بلدان العالم الثالث. وفي هذا الصدد فإن إسهام الأمم المتحدة في الاختفاء التدريجي للاستعمار، وفي القضاء على الفصل العنصري معروف للجميع.

وإذا كان لنا أن نبتهج بالفرصة المتاحة للشعوب لأن تقرر مصيرها فيجب ألا ننسى أن ازدهار البشرية يتطلب أولا ممارسة الحقوق الأخرى، وخاصة الحق في الصحة والحق في التعليم. والعمل الذي قامت به بعض الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة في هذا الصدد عمل لا غنى عنه.

ولا يفوتني أن أذكر الحق في التنمية، فدون التنمية تصبح منجزاتنا مجرد أوهام. والتنمية في جوهرها هي الوجه الآخر للعملة وأعني بذلك واجب التضامن الذي اعترفت الأمم المتحدة بالحاجة الحتمية إليه. فجميع مشاكل العالم الثالث - الأزمة الاقتصادية وعبء الدين وعدم المساواة في معدلات التبادل التجاري وغير ذلك من المشاكل - لا يمكن حلها إلا بالعمل المشترك بين البلدان الصناعية والبلدان النامية.

والواقع أن ما نتكلم عنه هو "عقد التضامن" حيث يمكن لكل أطراف العقد أن تستفيد. ومن الصحيح، لا مراء، أن نضيف الى واجب التضامن المدون في النصوص، "ملحق الروح" أو القلب الذي يمكن أن يبعث بعض الأمل في مئات الملايين من البشر. ومما لا شك فيه أن شعوب العالم الثالث ستعتبر ذلك مشاركة أساسية في إقامة ذلك النظام العالمي الجديد الأكثر إنصافا الذي تتوق إليه.

وعشية الألف سنة الثالثة، هل هناك مهمة أكثر رفعة يمكن أن تكرس الأمم المتحدة نفسها لتحقيقها؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر رئيس جمهورية الكاميرون على بيانه.

اصطحب فخامة السيد بول بييا، رئيس جمهورية الكاميرون، من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود في هذه اللحظة أن أذكر جميع الوفود وجميع الأعضاء بأن الزمن المحدد للكلام هو خمس دقائق.

خطاب سعادة السيد طه معروف، نائب رئيس جمهورية العراق

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية بعد ذلك الى بيان يدلي به سعادة السيد طه معروف نائب رئيس جمهورية العراق.

اصطحب سعادة السيد طه معروف، نائب رئيس جمهورية العراق، الى المنصة.

نائب الرئيس معروف: لقد حققت الأمم المتحدة في الخمسين عاما الماضية من عمرها نجاحات مشهودة. فقد نجحت في تصفية الاستعمار ومساعدة حركات التحرر وإرساء قواعد القانون الدولي، كما سعت جاهدة لتحقيق التوازن بين عناصر الأمن في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية إنطلاقا من مفهوم الأمن الشامل.

وبالمقابل، ألقت حالة الحرب الباردة التي ولدت مع ميلاد المنظمة بظلالها على الأمم المتحدة وأنشطتها. وسعى القطبان الرئيسيان الى تكييف أساليب العمل في المنظمة بالصورة التي لا تفقد أحدها عناصر القوة لحساب الآخر. وتم ذلك على حساب مبادئ الميثاق ومصالح الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في المنظمة الدولية؛ كذلك شهدت فترة الحرب الباردة نشوب العديد من الحروب وتصاعد حدة سباق التسلح وتراجع آفاق تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمنظمة، وبالذات منها هدف التنمية الشاملة، مما ساهم في تعميق الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة وخلق بؤر جديدة لعدم الاستقرار السياسي.

وعند نهاية الحرب الباردة، وخلافا للآمال العريضة بعهد جديد يسوده السلام والتنمية وديمقراطية العلاقات الدولية برزت القطبية الأحادية التي شهدت السنوات الخمس معها العديد من الصراعات المسلحة الدولية والداخلية. وبدأت محاولات تفكيك الدول باسم حرية الاختيار. وفي الميدان الاقتصادي تفاقم صراع المصالح لتأمين تركيز الثروة لدى القوى المهيمنة مما أدى الى تعطيل النهوض الاقتصادي لبعض الدول النامية التي اختطت لنفسها سبيلا متوازنا للتنمية والتقدم. وفي الميدان الاجتماعي برزت محاولات توجيه العمل الدولي المشترك باتجاه سيادة قيم ومبادئ حضارة معينة على حساب المفاهيم والقيم الحضارية للأمم الأخرى. واستمرت المخاطر التي تهدد البيئة كما استمر التعامل مع موضوع نزع السلاح وفق أولويات القوى التي امتلكت السلاح النووي وتلك التي تخطت عتبة التسلح النووي.

كما أفرزت الأحادية القطبية أساليب في التعامل داخل الأمم المتحدة تميزت بالانتقائية وازدواجية المعايير واستخدام آليات المنظمة الدولية من أجل تحقيق مصالح ذاتية ضيقة ونتج عن ذلك - على سبيل المثال لا الحصر - التطبيق المتسرع لآليات الفصل السابع من الميثاق كالجزاءات واستخدام القوة المسلحة، وجرى استخدام الجزاءات بتفسير متطرف مما أدى الى أن تلحق الجزاءات أبلغ الضرر بالسكان المدنيين في البلدان المستهدفة وحرمتهم من حقوق الإنسان الأساسية، وخاصة حق الغذاء والدواء والتعليم والعمل والتنمية، كما حصل مع بلدنا العراق، حيث أدى الحصار الشامل على مدى أكثر من خمس سنوات الى موت الآلاف من الأطفال والنساء والشيوخ بسبب نقص الغذاء والدواء.

إن هذه الظواهر السلبية يجب ألا تخفض عزائمنا، فالمطلوب الآن، وقد وضعنا يدنا على العلة، أن نسارع في العلاج وأن نبدأ بسياق بتنشيط الديمقراطية في آليات عمل الأمم المتحدة، وأن نسعى في تعزيز آليات الأمم المتحدة للتسوية السلمية للنزاعات، وأن نلجأ الى الوسائل القضائية في هذه التسوية، ونصلح مجلس الأمن وطرائق عمله ليستجيب لمصالح الغالبية العظمى من الدول الأعضاء وأن نضع قواعد وأسسا تمنع استغلال آليات الفصل السابع خارج أهداف الميثاق.

كما أن علينا السعي لتنشيط دور الأمم المتحدة في المجال الاقتصادي من أجل خلق علاقات اقتصادية دولية متوازنة تستند الى مبادئ العدل والإنصاف والتكافل في مواجهة السلاح، وبما يصب في مصلحة الجميع وليس بالشكل الذي يخدم البعض على حساب البعض الآخر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر نائب رئيس جمهورية العراق على بيانه.

اصطحب سعادة السيد طه معروف، نائب رئيس جمهورية العراق، من المنصة.

خطاب سعادة السيد عبد ربه منصور هادي، نائب رئيس جمهورية اليمن

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن الى خطاب يدلي به سعادة السيد عبد ربه منصور هادي نائب رئيس جمهورية اليمن.

اصطحب سعادة السيد عبد ربه منصور هادي، نائب رئيس جمهورية اليمن الى المنصة.

السيد هادي: السيد الرئيس يسعدني أن أقدم لكم باسم وفد الجمهورية اليمنية تهنئتنا الصادقة بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، مقرنا هذه التهنئة بالإعراب عن تقدير اليمن حكومة وشعبا، وتقديري الخاص للأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس بطرس غالى، على جهوده الدؤوبة في إدارة شؤون المنظمة ورفع لوائها خدمة للبشرية جمعاء.

كما أنه لمن دواعي الاعتزاز بالنسبة لي أن أنال شرف المشاركة في هذا الاحتفال لأؤكد لكم دعم الجمهورية اليمنية لجهود الأمين العام في صون الأمن والسلم الدوليين ونؤكد على أهمية المفاهيم الواردة في وثيقتي "خطة للسلام" و "خطة للتنمية".

رغم التحديات والصعاب التي واجهتها المنظمة في سبيل تحقيق مهامها وتأكيد شخصيتها، فقد جاءت حصيلة هذه العقود الخمسة الماضية بانجازات تاريخية كبيرة، أسهمت هذه الانجازات في التوصل الى المرحلة التي نعيشها اليوم في صياغة الرؤية الجماعية المستقبلية، ولقد أسهمت منظمة الأمم المتحدة بجهود كبيرة في السعي نحو الوصول الى الأهداف والمبادئ التي ترتكز عليها هذه المنظمة وحققت نجاحات ملموسة في مجال حفظ السلام والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على نطاق عالمي. ولعل أهم منجزاتها أنها جنبت البشرية ويلات حرب عالمية ثالثة، كما ساهمت في تحرير الأوطان وتطوير مستوى حياة الإنسان، وتأكيد حقه في الحياة الحرة الكريمة.

لقد كانت اليمن إحدى الدول التي وجدت في المقاصد النبيلة لميثاق الأمم المتحدة ضالتها، وانضمت في ٣٠ من أيلول/سبتمبر عام ١٩٤٧ الى عضوية الأمم المتحدة. حينها كان الشعب اليمني يعاني من ظلم الإمامة ونير الاستعمار معا. عندها وقفت الأمم المتحدة الى جانب شعبنا في نضاله من أجل تحقيق استقلاله وتحرره من وطأة الاستعمار في الجزء الجنوبي من الوطن، كما لا ينسى شعبنا اليمني الجهود الكبيرة التي بذلتها الأمم المتحدة في وقوفها الى جانبه لتخفيف معاناته في إنهاء ما خلفته المحاولة الانفصالية ووصول المساعدات الإنسانية الى المناطق المتضررة، وما زالت المنظمة تساهم في المسيرة التنموية لشعبنا في مختلف المجالات بغية تحقيق الأهداف التنموية المنشودة في إطار الديمقراطية والتعددية السياسية وحرية الصحافة وحماية حقوق الإنسان.

إن بلادي تؤكد على أهمية إصلاح منظمة الأمم المتحدة بحيث يطال هذا الإصلاح لإعادة هيكلتها وأجهزتها الرئيسية، بما يتواءم واحتياجات الدول الأعضاء مواكبة للمتغيرات الدولية الجديدة واستعدادا للمهام التي ستناط بها في القرن الحادي والعشرين.

لذلك كله فإن اليمن تدعم الاتجاه نحو التجديد والتطوير والخروج من سلبيات الماضي وتعثرات الحاضر في حركة متواصلة لتجديد العلاقات بين الدول الأعضاء، وجعله منسجما مع المستجدات العالمية الداعية الى الديمقراطية والسعي نحو التنمية واحترام حقوق الإنسان.

لقد آن لنا جميعا أن ندرك أن الاهتمام بالتنمية البشرية ينبغي أن يمثل تحولا نوعيا في اهتمامات المجتمع الدولي، بحيث لا يحتكر الشمال الازدهار وحده، ولا يترك الجنوب في مجابهة الفقر. إذ لا بد من تحقيق تقارب في مستويات المعيشة وإلا سيبقى الأمن الجماعي منقوصا في أبعاده وغير مستتب في ظل رفاه القلة وبؤس الأغلبية. ولا شك بأن السلام العالمي هو الهدف الذي تحاول البشرية تحقيقه منذ أن عرفت المدنيات والحضارات، وإذا كانت خطوات كثيرة قد اتخذت نحو تحقيق هذا الهدف فلا يزال الطريق طويلا حتى نصل إليه، فالعدالة الاجتماعية هي السبيل الأمثل الى السلام العالمي، كما أننا مدعوون لمقاومة السياسات العنصرية الجديدة التي تلجأ الى القوة لتحقيق مكاسب توسعية تحت شعار التطهير العرقي وما يصاحبه من إطلاق العنان لغرائز القتل والتدمير على نحو لا يستقيم مع العقل أو الخلق.

لا شك أن المنظمة الدولية تتطلب إصلاحات إذا أريد لها أن تستجيب بفاعلية لمتطلبات اقتصاد عالمي جديد ونظام عالمي متغير. ولدى منظمة الأمم المتحدة إمكانيات الإصلاح إذا توفرت الإرادة السياسية لذلك. ولنجعل من هذه الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء المنظمة انطلاقة جديدة لأداء دور فعال في حياة المجتمع الدولي وهذه فرصة ينبغي انتهازها، وعدم فواتها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر نائب رئيس جمهورية اليمن على بيانه.

اصطحب سعادة السيد عبد ربه منصور هادي، نائب رئيس جمهورية اليمن، من المنصة.

خطاب سعادة السيد سيزار باريدس كانتو، نائب رئيس جمهورية بيرو

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن الى خطاب يلقيه سعادة السيد سيزار باريدس كانتو، نائب رئيس جمهورية بيرو.

اصطحب سعادة السيد سيزار باريدس كانتو، نائب رئيس جمهورية بيرو، الى المنصة.

السيد باريدس كانتو (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن بيرو، وهي دولة مؤسسة لمنظمتنا، تشارك في الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة برسالة تؤكد بقوة - حسب تقاليدنا - تفاني بلدنا الراسخ من أجل السلم.

وبذلك، تؤكد بيرو مجددا اقتناعها الراسخ بأن الالتزام الجوهري بالسلام يجب أن يظل محور جهودنا المشتركة في إطار الأمم المتحدة لأنه دون ذلك الالتزام من المستحيل تحقيق نتائج إيجابية ودائمة في أي مجال آخر من مجالات أنشطة هذه المنظمة العالمية.

ويجب علينا إذن أن نخطو خطوة إيجابية في هذه المناسبة الرسمية وأن نجدد اليوم تعهدنا بنص وروح الميثاق، مؤكدين مجددا أن القانون الدولي هو مصدر التفاهم العالمي وأنه يوجد أساسا مشتركا لضمان التعايش المتحضر والسلمي فيما بين شعوب العالم ودوله.

ولقد حققت الأمم المتحدة نجاحات لا شك فيها أثناء الأعوام الخمسين من وجودها. وتسلم بيرو بهذه النجاحات وتقدرها حق قدرها. ولكن لا يسعنا إلا أن نؤكد على أننا لم ننعم، أثناء هذه الفترة، بخمسين عاما من السلام العالمي. فالصراعات التي ما زالت تنتشر في العديد من أجزاء الأرض تعني أن هناك، في هذه اللحظة بالذات، رجالا ونساء وأطفالا يقعون ضحية للاشتباكات المسلحة التي لا تحل المشاكل بل تزيدها تفاقما، لأن الأرض التي يشيع فيها الدمار والموت هي تربة أخصب للاستياء ولمزيد من الصراعات العقيمة، الأكثر تطاولا والأشد مرارة، التي تولد تصاعدا لا نهاية له للعنف.

ولكننا على اقتناع راسخ بأن الأمم المتحدة ما زالت تمثل أفضل خيار لصون السلم على نحو جماعي. وسيتطلب ذلك القيام بإصلاحات عاجلة، حتى تتمكن المنظمة العالمية من تعزيز أساليب عملها، واستعراض أولوياتها، وترسيخ فعاليتها. وفيما يتعلق بعضوية مجلس الأمن، فإن إعادة الهيكلة لا غنى عنها وملحة إذا أريد له الحفاظ على فائدته وتأثيره باعتباره آلية لصون السلام. إن العالم الذي أنشأ الهيكل الحالي لمجلس الأمن لم يعد قائما. وبالتالي، يتعين على المجلس، حتى يكون فعالا، أن يتكيف مع واقع وتحديات الحاضر والمستقبل، وأن يضم إليه ممثلين عن النظام العالمي الحالي. إن التزايد السريع في عدد الدول المستقلة وظهور دول جديدة في الميدان السياسي والاقتصادي ينبغي أن يؤخذا في الاعتبار في تشكيل مجلس الأمن. ولهذا تؤيد بيرو توسيع المجلس بغية كفالة المشاركة العادلة من جانب البلدان النامية وتؤيد كذلك تطلعات دول مثل اليابان وألمانيا الى أن تصبح دولا أعضاء.

وستظل قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة الى التحديات الكثيرة والمتغيرة محك اختبار في السنوات المقبلة وفي القرن الحادي والعشرين. ولمواجهة هذه التحديات الجديدة والمتنوعة، يجب علينا أن نعزز المنظمة العالمية وأن نزودها بدعمنا المجدد. والأخطار الجديدة التي تتهدد السلم والأمن تتخذ اليوم شكل الفقر المتزايد، والافتقار الى الغذاء، وأوجه القصور في التعليم، والتخلف التكنولوجي، والعنف في المدن والتدهور البيئي. وعلى الأمم المتحدة الاضطلاع بدور نشط للنهوض بالتعاون الدولي وللبحث عن علاج لهذه المشاكل حتى يمكن إيجاد الظروف التي يمكن في ظلها أن يصبح الانتشار العالمي للتقدم عما قريب واقعا ملموسا بالنسبة لجميع شعوب العالم.

إن رسالة السلام التي بعث بها رئيسنا، السيد ألبرتو فوجيموري، الى جميع أعضاء هذه المنظمة، والتي أتقدم بها الآن بنفس الروح باسم بيرو، الى هذا الاجتماع التذكاري الرسمي تحمل قوة واقتناع شعب ما برح، طوال ما يزيد عن عقد، يعيش ويعاني عبر تاريخ مؤلم من العنف الداخلي، شعب استعاد الحق الأساسي في العيش في وئام ويتطلع صوب المستقبل بأمل، ليشعر أنه سيد مصيره. وبيرو المفعمة الآن بالتفاؤل، تبقى مؤمنة بالسلام الذي حققته ويحدوها وطيد الأمل في أن تؤدي الأمم المتحدة مهمتها بمزيد من الفعالية بحيث يشمل المثل الأعلى مثل السلام، الذي قامت على أساسه جميع شعوب العالم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر نائب رئيس جمهورية بيرو على بيانه.

اصطحب سعادة السيد سيزار باريدس كانتو، نائب رئيس جمهورية بيرو، من المنصة.

خطاب صاحب السمو الملكي ولي العهد سيدي محمد، ولي عهد المملكة المغربية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن الى خطاب يلقيه صاحب السمو الملكي ولي العهد سيدي محمد، ولي عهد المملكة المغربية.

اصطحب صاحب السمو الملكي ولي العهد سيدي محمد، ولي عهد المملكة المغربية، الى المنصة.

ولي العهد سيدي محمد: اسمحوا لي أن ألقي هذه الكلمة باسم صاحب الجلالة:

"منذ خمسين سنة بادرت خمسون دولة الى إنشاء منظمة الأمم المتحدة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وها هو عدد الدول الأعضاء يصل اليوم الى مائة وخمس وثمانين، مما يبرهن على بعد نظر المؤسسين الأولين.

"فهنيئا لمنظمتنا بامتداد العمر واتساع مجال العمل، وهنيئا لنا جميعا بما جنيناه من سعيها الدؤوب لترسيخ البعد الحضاري للتعاون الدولي.

"لقد ساهمت المنظمة الأممية - ما في ذلك شك - فيما بلغته الإنسانية من نضج، وما تحقق لها من تفتح، سقطت معهما حواجز التنافر والتباعد التي كانت تسود العلاقات الدولية في الماضي، واستقر بهما سير العمل الدولي بطرائق جديدة.

"وعند انطلاق منظمتنا سنة ١٩٤٥ كان من المنتظر أن يسير عملها بتعاون دولي محكم، لكن سرعان ما أصبح العالم يعيش الحرب الباردة بين معسكرين متنافسين على النفوذ، الشيء الذي دفع بعدد من دول الجنوب خلال الستينات الى الانحياز الى هذا المعسكر أو ذاك، والى ممارسة تعاون دولي خارج المنظمة الأممية التي كان المفروض أن تعمل الأسرة الدولية في نطاقها بتفاهم وانسجام.

"وقد ترتب على ذلك تعقيم نشاط الأمم المتحدة وتهميش عملها في أكثر من مجال، ذلك أن المنظمات المنبثقة عنها والمتخصصة في مجالات التربية والعلم والثقافة، أو التغذية، أو الصحة، أو التنمية، وغيرها من المؤسسات التي أنشأتها الأمم المتحدة لإفادة البشرية منها بواسطة أنشطة غير سياسية، تهمشت وتقلص دورها، ولم يستفد الإنسان منهاالاستفادة المرجوة، بينما كان نشاطها المتخصص هو المحتوى الحقيقي لمنظمة الأمم المتحدة وهدفها وغايتها، إن لم نقل إنه هو سر وجودها.

"واليوم ونحن نحتفي بالذكرى الخمسين لمنظمتنا، ونقف وقفة استعراض لإيجابياتها وسلبياتها، علينا أن نجدد إيماننا برسالتها التي يجب أن تستمر، وبمبادئها التي جاء بها ميثاقها لتسود مسيرة العمل الدولي.

"ونحن ندرك جميعا أن المنظمة لن تنجح في أداء رسالتها إلا إذا توفرت لها وسائل عملها الضرورية، وعلى رأسها الوسائل المادية.

"وعليه، فإذا كنا نود أن نظل أبناء بررة لهذه المنظمة، فعلينا أن ننكب على النظر في مشاكلها الداخلية، وأن نتحاور للوصول الى تحديد طرق تسويتها.

"وإذا كانت الرغبة تحدونا فعلا وحقا الى تمتيع البشرية بفوائد المنظمة، خاصة في مجالات عمل المنظمات الأممية المتخصصة من صحة وتنمية وتربية وثقافة، فعلينا ألا نضيع الوقت، وأن نسارع الى إنقاذ المنظمة وجعلها قادرة على الاضطلاع بقضايا الإنسان، مستجيبة لما يعلقه عليها من آمال، وذلك قبل أن يظهر على المسرح السياسي العالمي عملاق ثان آخر، يطمح الى أن يكون القطب الأوحد، ويردنا - لا قدر الله - الى عهد الحرب الباردة التي عانت البشرية عواقبها واكتوت بآثارها.

"إننا بهذه المناسبة السانحة نؤكد أمامكم تشبثنا بمبادئ الأمم المتحدة، لا بوصفنا ملك المغرب فحسب، ولكن كذلك بوصفنا رئيس منظمة

المؤتمر الإسلامي التي تضم أربعا وخمسين دولة، وتنطق باسم مليار ومائتي مليون نسمة.

"وإن نبذ العنف والإرهاب، والتشبث بالتعايش السلمي، والتسامح الديني، والتفتح الفكري، كلها من صميم تعاليمنا الإسلامية. وهذا ما يجعلنا حريصين أشد ما يكون الحرص على أن تسود أكثر فأكثر مبادئ الميثاق العمل الدولي، مبادئ السلم والتعايش في أمان بين كافة مكونات المجتمع البشري."

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ولي عهد المملكة المغربية الذي تلا رسالة من جلالة ملك المغرب.

اصطحب صاحب السمو الملكي ولي العهد سيدي محمد، ولي عهد المملكة المغربية، من المنصة.

خطاب سعادة الرايت أونورابل السير أنيرود جوغنوث، رئيس وزراء جمهورية موريشيوس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية بعد ذلك لخطاب يلقيه سعادة الرايت أونورابل السير أنيرود جوغنوث، رئيس وزراء جمهورية موريشيوس.

اصطحب سعادة الرايت أونورابل السير أنيرود جوغنوث، رئيس وزراء جمهورية موريشيوس، الى المنصة.

السير أنيرود جوغنوث (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنني أشعر شعورا عميقا بالامتياز إذ أخاطب هذه الجمعية المكونة من الدول ذات السيادة بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، وهي منظمة كانت طوال نصف القرن الماضي في خدمة البشرية.

وفي هذا اليوم الخاص، نشيد بآبائنا المؤسسين الذي حفزتهم الرغبة في

"... إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب".

وللذين سعوا جاهدين لتحقيق هذه الأهداف، وللرجال والنساء الذين اضطلعوا بعمل الأمم المتحدة وخدموا مثلها، وبخاصة الذين ضحوا بحياتهم أثناء خدمتهم للأمم المتحدة، دعونا اليوم نعرب عن أعمق وأخلص امتناننا.

وعلى الرغم من أن أنشطة حفظة السلام من ذوي الخوذ الزرق في الوقت الحاضر قد برزت بوصفها أكثر الأدوار وضوحا المرتبطة بالمنظمة العالمية، فإن الأمم المتحدة وأسرتها المؤلفة من الوكالات تشارك بصورة بناءة في طيف واسع من المهام المنطوية على التحدي.

وأسهمت الأمم المتحدة، عن طريق وكالاتها، في القضاء على الجدري، وقامت بتلقيح أربعة أخماس أطفال العالم ضد الأمراض الفتاكة، وقدمت المساعدة الغذائية، ونسقت أعمال الإغاثة في حالات الطوارئ لدى مواجهة الكوارث، سواء كانت طبيعية أو غير طبيعية، وساعدت على درء الحرب أو إنهائها وعلى صون السلم والاستقرار الدوليين.

ومنذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ١٩٤٨، ساعدت الأمم المتحدة على تشريع عشرات الاتفاقات الشاملة المتعلقة بالحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فقمة الأرض، وهو مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ريو دي جانيرو في ١٩٩٢، أسفر عن وضع معاهدات بشأن التنوع الحيوي وتغير المناخ. وبمساعدة صندوق الأمم المتحدة للسكان، استطاعت النساء في البلدان النامية من تنظيم أسرهن على نحو أفضل. وعمل برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات على تقليل الطلب على المخدرات غير المشروعة وعلى كبح الاتجار بالمخدرات. ودعونا لا ننسى الدور الرئيسي الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في انهيار نظام الفصل العنصري البغيض.

وفي رأي وفد بلدي فإن من أهم إسهامات الأمم المتحدة هو الشعور بالثقة والأمن، ذلك الشعور الذي أوجدته الأمم المتحدة في أنحاء العالم بمجرد حضورها ووجودها. فالشعوب والدول، غنية أو فقيرة، كبيرة أو صغيرة، متعلمة أو جاهلة، وبصرف النظر عن اللون أو المعتقد، يمكن لها أن تدق باب الأمم المتحدة في حالة تعرضها لأي هجوم أو عدوان أو غزو. وعلى الرغم من أن الحلول الفورية قد لا تكون متوفرة دوما، فقد اتضح عموما أن المفاوضات المضطلع بها إيجابية. فطوال السنوات الخمسين الماضية كانت الأمم التمحدة منشغلة بإنشاء عالم يحكمه القانون وليس القوة. وهي في طليعة الجهود المبذولة للسيطرة على الصراعات في أنحاء العالم.

ويلتزم بلدي التزاما حازما بمبادئ وأهداف الأمم المتحدة. ولذا نعتبر أن من الطبيعي أن تحظى الأمم المتحدة بدعم جميع المنظمات الدولية التي تعمل من أجل السلام في كل مكان في العالم، كمنظمة الوحدة الأفريقية أو حركة بلدان عدم الانحياز أو البلدان الناطقة بالفرنسية، في جملة منظمات أخرى.

(تكلم بالفرنسية)

ويشرف بلدي أن يترأس مؤتمر رؤساء دول وحكومات البلدان السبعة والأربعين التي تستخدم الفرنسية لغة مشتركة. وفي مؤتمر القمة الخامس المعقود في موريشيوس في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ قررنا أن نضطلع بدور سياسي أكبر على الساحة الدولية. ولقد التزمنا بالسعي الى إيجاد حلول مناسبة للمشكلات السياسية والاقتصادية الكبرى وبالعمل من أجل السلام والديمقراطية والتنمية في إطار المشاركة الجديدة مع كل المنظمات المتعددة الأطراف، والأمم المتحدة في صدارتها.

(تكلم بالانكليزية)

إن الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، وهو الاحتفال الذي جمع في مكان واحد أكبر تجمع لرؤساء الدول والحكومات في التاريخ الحديث، يوفر لنا فرصة فريدة للتفكير بشأن الطريقة التي يمكن أن نجعل المنظمة بها تضطلع بدور أكثر فعالية وكفاءة في المستقبل.

وتقف الأمم المتحدة على مفترق طرق. لقد واجهت فعلا تحدي عدد لا مثيل له من الصراعات وحالات الطوارئ الإنسانية على نطاق لا سابق له في كل أنحاء العالم. ومع ذلك، فقد استجابت خير استجابة، مراعين شحة مواردها. فالوقت ليس وقتا لليأس وإنما لتجديد جهودنا بغية بعث الروح في التطلعات الأصلية للأمم المتحدة بوصفها منظمة ملتزمة ببناء مجتمع عالمي فعال.

وطيلة السنوات اتفقنا على أن من الأساسي استعراض أداء الأمم المتحدة. ولذا فإن وفد بلدي يؤيد تأييدا تاما المناقشات التي تجريها الأفرقة العاملة التي أنشئت للنظر في الطرق والوسائل الكفيلة بإصلاح الأمم المتحدة وبتعزيزها، ويجب أن تواكب أمم متحدة منشطة وفعالة تطلعات الذين أنشئت من أجلهم. ولذا فإن من المهم أن نضمن أن تستجيب خياراتنا، مهما كانت للاحتياجات الفردية والجماعية لشعوبنا.

وفي هذا الصدد، فإن الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة، وهو مجلس الأمن، ينبغي أن يجعل أكثر ديمقراطية وتمثيلا بتوسيع عضويته على مستوى الأعضاء الدائمين وغير الدائمين. وينبغي أن يعبر تكوين مجلس الأمن عن تطلعات ميثاق الأمم المتحدة وأيضا عن الوقائع السياسية والجغرافية والاقتصادية والديموغرافية.

وفي هذا الصدد، يعتقد وفد بلدي اعتقادا راسخا أن الهند وهي أكبر دولة ديمقراطية برلمانية لها الحق، من بين آخرين، في شغل مقعد دائم في مجلس الأمن، بالإضافة الى ممثل عن الدول الجزرية الصغيرة. وبالنظر الى حيثيات الدول الجزرية الصغيرة، أقترح أن ينظر هذا الجمع الموقر في أن تجد الدول الجزرية الصغيرة كمجموعة، معبرة عن واقع مميز، التمثيل الدائم في مجلس الأمن.

هل تراني أحتاج الى التأكيد على ضعف الدول الجزرية الصغيرة، سواء من ناحية بيئية أو اقتصادية أو أمنية؟ وأعتقد أن ما حدث في جزر القمر مؤخرا تذكرة كافية بهذا الضعف. ولذا، فإن البلدان الجزرية الصغيرة، بتنوعها وتعدد سكانها ولغاتها وثقافاتها، تستحق أن يسمع رأيها بشأن رؤيتها المحددة للشؤون العالمية في هذا الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة.

لقد زادت العضوية في الأمم المتحدة من واحدة وخمسين دولة في ١٩٤٥ الى ١٨٥ دولة اليوم. وهذا بحد ذاته دليل على التعبير عن استعداد بلدان العالم للالتقاء معا، وللاتحاد وللعمل معا من أجل تحقيق هدف مشترك سيخدم مصالح البشرية.

ومع ذلك، ففي هذا العصر الذي نشهد فيه التوسع الهائل في إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا الاتصالات العالمية، وفي عالم يزداد تكافلا يوما بعد يوم، من المهم أن نبذل جهودنا ونوحدها من أجل سد الهوة الاقتصادية والهوة التكنولوجية بين البلدان الصناعية والبلدان النامية.

وفي هذا الصدد، تحتاج العديد من البلدان التي استقلت حديثا في حقبة ما بعد الحرب، والتي تنتمي إلى عضوية الأمم المتحدة، إلى جهود متضافرة واهتمام خاص من المجتمع الدولي لكي تبعث النشاط في اقتصاداتها.

وأمام الأمم المتحدة مهمة عالمية هي تلبية الاحتياجات الملموسة وتحقيق أهداف المجتمع العالمي المشتركة، والنهوض بالرقي الاقتصادي والاجتماعي للشعوب في كل البلدان، كبيرة وصغيرة، وبذلك تهيئ الظروف المؤاتية للتنمية السلمية للجميع.

فلنكرس أنفسنا إذن لخلق هذه البنية بروح من الاحترام المتبادل والتعايش المنسجم بين مختلف الثقافات التي تزدهر على سطح كوكبنا. ولتكن ثقافة التسامح أمرا راسخا في أذهان الناس على الدوام، ولتكن موجّها لأعمالنا في القرن المقبل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وزراء جمهورية موريشيوس على بيانه.

اصطحب سعادة الرايت أونرابل سير أنيرود جوغنوث، رئيس وزراء جمهورية موريشيوس، من المنصة.

خطاب سعادة الرايت أونرابل ليستر بيرد، رئيس الوزراء ووزير الخارجية في انتيغوا وبربودا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان لسعادة الرايت أونرابل ليستر بيرد، رئيس الوزراء ووزير الخارجية في أنتيغوا وبربودا.

اصطحب سعادة الرايت أونرابل ليستر بيرد، رئيس الوزراء ووزير الخارجية في أنتيغوا وبربودا، إلى المنصة.

السيد بيرد (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لم أحضر هنا لكي أدفن الأمم المتحدة ولا لأمتدحها. فسلطة الأمم المتحدة المعنوية أصابها جرح عميق وما زالت تنزف دما من جراحها في البوسنة وفي رواندا وفي الصومال.

فنظم الحكم الشاذة في هذه الأماكن تحدت سلطة الأمم المتحدة بعد أن وجدتها قوة عاجزة كبلتها ولاية عملياتها المحدودة، وأضعفها شح مواردها. وقدرة المجتمع العالمي الذي كان من المفروض أن يكون قوة ساحقة في إنهاء الصراع ووقف أعمال القتل وإنقاذ الأرواح، برهنت على عجزها عن إنفاذ السلام الذي أعلن أنه سيحفظه - وأصابها الشلل وأساسا بسبب دوله الأعضاء.

وفيما يتجاوز المهمة الأساسية المتمثلة في منع وإنهاء الصراع المسلح، كانت الأمم المتدة تحمل فرص التقدم الاقتصادي لبلدان نامية مثل بلدي. ومع ذلك، وبصفة عامة أصبح الفقراء أشد فقرا، واتسعت الفجوة بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة فأصبحت هوة سحيقة.

وحتى الآن، وخلال عقد التسعينات، بادرت الأمم المتحدة بعقد خمسة مؤتمرات عالمية بشأن قضايا التنمية، ابتداء من البيئة، مرورا بالقضايا الاجتماعية والسكان، وصولا إلى دور المرأة. ويبقى أن نرى ما إذا كان مضمون هذه المؤتمرات سيتجاوز شكلها ولو بخطوة واحدة.

ولكن إذا كان إسهام أمم العالم القوية في هذه المؤتمرات هو مقياسا لقدرتها على:

"استخدام الأداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها"

كما وعد الميثاق، فإنني أشك في أن جهود التسعينات ستأتي بأي ثمار.

وفي هذا الصدد، أثني على الدول الأعضاء لنظرها العاجل في الاقتراح الوارد في تقرير لجنة إدارة الشؤون العالمية بإنشاء مجلس أمن اقتصادي له نفس السلطات التي يتمتع بها مجلس الأمن في المسائل الأمنية، على أن تكون عضويته أوسع نطاقا وأكثر تمثيلا، بما في ذلك تمثيل الدول الصغرى، وذلك لتوفير القيادة السياسية، وتعزيز توافق الآراء بشأن القضايا الاقتصادية الدولية. وما لم يحدث ذلك، فإن جذوة الأمل التي أشعلتها الأمم المتحدة في قلوبنا ستخبو وتفقد حتى ومضتها الأخيرة التي لم يُبق عليها سوى التزامنا بالمبادئ الدولية. فثمة ترد بيئي خطير يحدث بمعدل سريع على مدى السنوات الخمسين التي انقضت من عمر الأمم المتحدة. وآثار الاحترار العالمي باتت محسوسة بالفعل وبشكل قاس في بلدان مثل بلدي حيث أصبحت القدرة التدميرية للعواصف تزداد قوة سنة بعد سنة. وإذا استمر دون هوادة استنفاد طبقة الأوزون وتراكم غازات الانبعاث الحراري في الجو نتيجة أسلوب الاستهلك والتبديد الذي يمارسه ٢٠ في المائة فقط من سكان العالم في الدول الغنية، فإن مناطق مثل منطقتنا ستظل العواصف المدمرة تخربها، الأمر الذي يخلق لدول الشمال مشاكل اللاجئين.

وقد حذرت الأمم المتحدة المجتمع الدولي من هذا الخطر، ولكنها عجزت عن التصرف لمنعه.

فمن الذي نلومه على هذا الوضع؟

لا يمكن أن تكون الأمم المتحدة ولا أمينها العام ولا الآلاف من جنود الأمم المتحدة وموظفيها المدنيين المنتشرين في شتى أنحاء العالم، يحاولون في يأس المحافظة على مكانة وهيبة هذه الهيئة التي من المفترض أن تمثل إرادة المجتمع العالمي وإمرته. ومنذ نشأة الأمم المتحدة، حاول موظفوها أن يحفظوا السلام بين القوات المتحاربة؛ وقاموا بإيصال المعونة الإنسانية وأشرفوا على الانتخابات ودربوا قوات الشرطة، وكل ذلك في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

ولا يمكن أن نلومهم على ضعف الأمم المتحدة؛ فالمسؤولية عن ذلك تقع تماما على عاتق دولها الأعضاء، وبالذات تلك الدول التي تنتحل لنفسها حق السيطرة على أنشطة الأمم المتحدة.

وعلينا أن نتذكر أن مؤسسي الأمم المتحدة، حينما أتوا بهذه المنظمة إلى الوجود قبل خمسين سنة، لم ينشئوا حكومة عالمية يتم انتخابها ومساءلتها من جانب الشعوب التي أعلن الميثاق باسمها؛ فالذي أنشئ كان شركة مساهمة دولية، تضم دولا أعضاء باعتبارهم حملة الأسهم، وحفنة من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بوصفهم مجلس الإدارة.

وفي هذا السياق، لا يمكن أن تكون الأمم المتحدة فعالة إلا بالقدر الذي يريده أصحاب الأسهم مجتمعين، ووفقا للولاية المكلف بها مجلس الإدارة لإدارتها، والمشكلة هي أن حملة الأسهم لم يتمكنوا معا من جعل المنظمة فعالة، وأن مديريها كثيرا ما يتصرفون تعزيزا لمصالحهم الفردية بدلا من التزامات الميثاق التي تعهدت جميع الدول الأعضاء بالتمسك بها.

ولكن الأمم المتحدة، لو كانت شركة متعددة الجنسيات لانهارت منذ زمن طويل. فلو كانت كذلك لأدى افتقارها إلى تمويل مساهميها، وعجزها عن إيصال السلع التي تزعم أنها تنتجها وركودها عند مستوى مجلس إدارتها بشأن قرارات حيوية بالنسبة لبقائها ذاته، إلى وضعها تحت الحراسة القضائية أو تصفيتها، ولأجري تحقيق عام عن سير عملياتها: ولتعين محاسبة شخص ما، أو أشخاص، أو جعله يدفع ما عليه.

ولعله يجوز لي أن أذكر في هذا الصدد أن بلدي، رغم صغر حجمه وافتقاره إلى الموارد، دفع اشتراكاته بالكامل، بما فيها الأنصبة المقررة لحفظ السلام، كما أن ربع القوات الدفاعية في بلدي تخدم في هايتي في بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام هناك.

ولا توجد منظمة بلغت سن الخمسين يمكن أن تكون في غنى عن الإصلاح. ولكننا سنرتكب خطأ فادحا إذا ركزنا هذا الإصلاح على المنظمة وحدها وأهملنا دور الأعضاء في تقليص فعاليتها. ويجب إصلاح الإثنين معا، وإلا فسنكون قد عالجنا أعراض الوهن فقط وتركنا جذوره.

ولا نعاني من النقص في التوصيات الداعية إلى إصلاح المنظمة، فقد استمعنا إليها طوال يومين. ولن أحاول في الوقت القصير المحدد لي أن أعرض وجهات نظري حول الإصلاحات. ويكفيني أن أقول إن عالم ١٩٩٥ يختلف كثيرا عن عالم ١٩٤٥. فالتغير التكنولوجي، والنمو السكاني، والتخريب البيئي، والاتجار بالمخدرات، وازدياد الفقر، وانتشار الأمراض، كلها تضافرت عالميا للضغط على الدول التي لا تستطيع حتى أقواها أن تتحمله بمفردها. وأصبحت الحاجة إلى استجابة دولية منظمة إلى المشاكل التي تواجه البشرية أكبر لا أصغر.

والأمم المتحدة، على الرغم من جميع عيوبها، تظل أفضل أمل للجنس البشري في أن يحل معا المشاكل التي تعصف بالمجتمع العالمي في آن واحد.

لنصلح الأمم المتحدة مهما كلف الأمر. لنقلل من التبديد ونحسن الكفاءة، ولكن في قيامنا بذلك لنكفل أن تعبر قرارات وعمليات المنظمة تعبيرا فعليا عن رغبات المجتمع الدولي بأسره، لا مجرد إرادة قلة متميزة. ولنوطد العزم على تحسين قدرة الأمم المتحدة بإعطائها الموارد والوظائف والسلطات التنسيقية اللازمة لتنفيذ مهامها.

وكما قال بريان أوركهارت، وهو موظف سابق بارز في الأمم المتحدة، فإن البشرية

"أوجدت إمكانيتين لا مثيل لهما من قبل للتقدم والكارثة على كوكبنا دون أن تتحمل بعد المسؤولية الجماعية التي تتطلبها الإمكانيتان كلتاهما".

وبعد خمسين سنة آن الأوان أن تتحمل الدول تلك المسؤولية، وأن تعيد، بتحملها هذه المسؤولية، بناء رؤيا دول متحدة في السعي إلى إقامة عالم قائم على السلم والمساواة والعدالة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس الوزراء ووزير الخارجية في أنتيغوا وبربودا على بيانه.

اصطحب السيد ليستر بيرد، رئيس الوزراء ووزير الخارجية في أنتيغوا وبربودا، من المنصة.

خطاب سعادة السيد ديفيد أودسون، رئيس وزراء جمهورية ايسلندا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه سعادة السيد ديفيد أودسون، رئيس وزراء جمهورية ايسلندا.

اصطحب سعادة السيد ديفيد أودسون، رئيس وزراء جمهورية ايسلندا، إلى المنصة.

السيد أودسون (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تعد الذكرى السنوية الخمسون لإنشاء الأمم المتحدة فرصة لإعادة تأكيد التزامنا بهذه المنظمة وبمثلها التي لا غنى عنها. وتتيح هذه الذكرى أيضا للدول الأعضاء فرصة لتقيم عيوب المنظمة ولتناقش بصراحة كيفية التغلب عليها.

إن الإنجازات الهامة العديدة التي حققتها الأمم المتحدة حافظت على منزلة المنظمة ويمكن أن تعززها. وعلاوة على ذلك، فإن العضوية شبه العالمية والموارد المتضافرة تزود المنظمة بإمكانية فريدة للعمل على نطاق عالمي.

وإن الدول الأصغر حجما، بما فيها ايسلندا، تضع التعاون المتعدد الأطراف وصون الأمن في أوسع معانيه على قدم المساواة. ففي نهاية المطاف، في ظل النظام الدولي الحالي، تعاني جميع بلدان العالم معاناة متزايدة من نفس الصعوبات والتحديات، ولها أساسا نفس الاحتياجات والتطلعات. ولا يمكن لأي بلد بمفرده، مهما بلغت قوته، أن يتجاهل التكافل العالمي أو أن يتغاضى عن المشاكل ذات الأهمية العالمية.

ومن أجل ضمان ارتقاء الأمم المتحدة إلى مستوى إمكانيتها الكاملة، فإن عملية تكييفها مع جدول أعمال عالمي متغير يجب البلوغ بها إلى خاتمة ناجحة. ومن اللازم الاتفاق على الإصلاحات الضرورية وتنفيذها دونما تأخير. وينبغي أن يكون تكوين مجلس الأمن معبرا عن الواقع الجديد، وذلك بزيادة عدد أعضائه الدائمين وغير الدائمين. وينبغي أن تصبح الجمعية العامة أشد تركيزا على الحيثيات والفعالية.

ومن الواضح أن العلاقة بين السلم والتنمية متأصلة. فالتنمية المستدامة، وهي مفهوم ترسخ فعلا، يجب أن تصبح أساس العمل العاجل. والأمم المتحدة هي المحفل الوحيد المتاح والممكن تصوره لاتخاذ إجراء متضافر على نطاق عالمي. وهي المنظمة الوحيدة القادرة على تنسيق الرد على تفكك الدول والكوارث الإنسانية في جميع أنحاء العالم وتحقيق توافق في الآراء بشأن حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية.

وبالمثل في وسع الأمم المتحدة على نحو فريد، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية، البدء بعمليات حفظ السلام وإدارتها، ومراقبة تنفيذ الانتخابات والاتفاقات المتصلة بحقوق الإنسان، والاضطلاع بعمليات التدخل الإنسانية. ويجب تعزيز هذه القدرة، مع التأكيد بوجه خاص على الإنذار المبكر والوزع السريع. وفي الوقت ذاته، يجب ألا يغيب عن نظر الأمم المتحدة صون السلم على المدى البعيد عن طريق المساعدة في إعادة تعمير المجتمعات التي خربتها الحرب.

وتوجد علاقة متبادلة بين الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، من جهة واحدة، والسلم والاستقرار الدوليين من الجهة الأخرى. وللأسف، لا تتقيد العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية، وهي التزامات تعهدت بها طواعية بالتوقيع على ميثاق الأمم المتحدة وإعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وذلك يقلق عن حق المجتمع الدولي. فحقوق الإنسان لها طابع عالمي، ولا يمكن تبرير انتهاكها بالتذرع بظروف اقتصادية أو اجتماعية أو دينية أو ثقافية.

وعشية القرن الحادي والعشرين، وبينما تواجه البشرية الكثير من التحديات الجديدة والصعبة، من المشين أن يعرقل أداء الأمم المتحدة وعملية تعزيزها بسبب أزمة مالية ناجمة عن تأخر سداد، أو عدم سداد، الاشتراكات المقررة للمنظمة. وينبغي للدول الأعضاء أن

تسدد اشتراكاتها بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط، نظرا إلى أنه يتعين عليها القيام بذلك بمقتضى الميثاق. ولا ينبغي أن يكون سداد المتأخرات مرهونا بإصلاح الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، يصبح تحقيق الإصلاحات مستحيلا إذا شلت المنظمة ماليا. وثمة تأييد عام فيما بين الدول الأعضاء للإصلاحات؛ وهي إصلاحات ينظر فيها ويجب تنفيذها.

لقد حققت الأمم المتحدة نتائج هامة ولا تزال تبشر بالخير. وينبغي لهذا الاجتماع التذكاري الخاص في نيويورك أن ينشط المنظمة وأن يرسم مسار مستقبلها. وليكن هذا إرث هذه الأيام الثلاثة في نيويورك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وزراء جمهورية ايسلندا على بيانه.

اصطحب سعادة السيد ديفيد أودسون، رئيس وزراء جمهورية ايسلندا، من المنصة.

خطاب سعادة السيد إنغفار كارلسون، رئيس وزراء مملكة السويد

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان يلقيه سعادة السيد إنغفار كارلسون، رئيس وزراء مملكة السويد.

اصطحب سعادة السيد إنغفار كارلسون، رئيس وزراء مملكة السويد، إلى المنصة.

السيد كارلسون (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الإصلاح كلمة شائعة في هذه الأيام. إن عبارة " لا بد من إصلاح الأمم المتحدة" عبارة استخدمها كل متكلم تقريبا من على هذه المنصة خلال هذا الاجتماع. ولكن يبدو جليا أن لكلمة الإصلاح معاني مختلفة بالنسبة لمختلف المتكلمين.

وتسعى حكومة السويد لاصلاح إدارة وتمويل النظام المتعدد الأطراف - اصلاح جذري في حقيقة الأمر - لكننا لن نسمح أبدا بأن يصبح الاصلاح ذريعة لتقليص البرامج والتنصل من المسؤولية.

وفي وقت سابق من هذا العام كتبت لخمسة عشر زميلا في مختلف مناطق العالم ودعوتهم للمشاركة في مبادرة تهدف إلى الإعراب عن قلق عدد من القادة السياسيين المؤمنين إيمانا راسخا بتعددية الأطراف وبالحلول العالمية وبالأمم المتحدة.

وقد اجتمعنا بالأمس لمناقشة الحالة الراهنة في منظومة الأمم المتحدة واعتمدنا بيانا نؤيد فيه التعاون العالمي للدفع قدما بالأمن الجماعي وتحسين إدارة الترابطات الاقتصادية. وهذا البيان التزام مخلص وقوي بالعمل من أجل إيجاد أمم متحدة قادرة على مساعدتنا على مواجهة التحديات العالمية الجديدة. واتفقنا نحن الستة عشر على أن نكون على اتصال وعلى استعداد لتقديم دعمنا السياسي القوي المستمر لأمم متحدة أكثر حيوية ومهيأة للقرن القادم أيضا.

ولن تأتي التغييرات الضرورية من تلقاء ذاتها. هناك حاجة إلى آلية وإلى عملية - عملية تسمح بإجراء مناقشة مستفيضة لكل الأفكار والمقترحات البناءة التي ظهرت داخل الأمم المتحدة وخارجها.

إن لجنة إدارة الشؤون العالمية التي أترأسها مع السير شريداث رامفال اقترحت عقد مؤتمر عالمي للإدارة في عام ١٩٩٨. وإذا عقد هذا المؤتمر أتاح فرصة مناقشة مسائل هامة جدا والبت فيها بشكل شامل وهي التدابير اللازمة لضمان أمن الشعوب، والخطوات الواجب اتخاذها لإدارة الترابطات الاقتصادية، وطرق تعزيز آلية الأمم المتحدة، وطرق تشجيع احترام القانون الدولي.

وتتجلى أزمة تعددية الأطراف أكثر ما تتجلى في عدم استعداد بعض الدول الأعضاء لسداد اشتراكاتها. إنها تريد المزيد والمزيد من منظمتنا المشتركة، لكن هذه البلدان غير مستعدة لدفع اشتراكات عضويتها. وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق.

إننا نعيش في عالم نحتاج فيه إلى تقديم المزيد من الخدمات على الصعيد العالمي، لمصلحتنا المشتركة فعلا. ويتعين علينا أن نضع نظما للتمويل تضمن مستويات تمويل وافية بالغرض ومستدامة ويمكن التنبؤ بها. ويجب أن تظل الاشتراكات الالزامية العمود الفقري لتمويل الأنشطة الأساسية، لكن يجب تقليل الاعتماد على مساهم كبير واحد. لكن ذلك لا يكفي وحده. وأعتقد أن الوقت قد حان لأن تناقش مناقشة جادة أساليب بديلة للحصول على الموارد الضرورية لمنظومة الأمم المتحدة. نحن في حاجة إلى استكشاف إمكانية فرض ضريبة دولية على مبادلات العملة الأجنبية. كما أننا

بحاجة إلى النظر في إمكانية فرض رسوم على استخدام الموارد العالمية المشتركة مثل الخطوط البحرية للسفن أو مناطق صيد الأسماك في المحيطات أو فرض ضريبة إضافية على بطاقات السفر بالطائرات.

وفي الوقت الذي نقوم فيه باستطلاع هذه الخيارات يتعين علينا أن نحترم إلى أقصى حد الالتزامات المالية التي دخلنا فيها جميعا بقبولنا ميثاق الأمم المتحدة. ومن المؤسف أن هناك دولا أعضاء عديدة لا تسدد المبالغ المستحقة عليها لهذه المنظمة. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تكون على صورة مغايرة للصورة التي يريدها لها أعضاؤها.

وفي الوقت الذي نجد فيه أن عمل الأمم المتحدة أكثر أهمية منه في أي وقت مضى، من الملح إلحاحا شديدا أن يدفع جميع الأعضاء اشتراكاتهم بالكامل وفي الوقت المحدد. وأؤكد التزام حكومة السويد بأن تفعل ذلك بكل دقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وزراء مملكة السويد على بيانه.

اصطحب سعادة السيد إنغفار كارلسون، رئيس وزراء مملكة السويد، من المنصة.

خطاب سعادة السيد حبيب ثيام، رئيس وزراء جمهورية السنغال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية العامة فيما يلي إلى خطاب يلقيه سعادة السيد حبيب ثيام، رئيس وزراء جمهورية السنغال.

اصطحب سعادة السيد حبيب ثيام، رئيس وزراء جمهورية السنغال، إلى المنصة.

السيد ثيام (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن حضورنا هنا في هذا المحفل الرفيع نيابة عن فخامة السيد عبده ضيوف، رئيس جمهورية السنغال، لهو اعراب عن تحيات شعب السنغال للآباء المؤسسين لمنظمتنا ولأمنائها العموميين المتتالين، لكم السيد بطرس بطرس غالى، ولموظفيهم الذين خدموا ويخدمون الأمم المتحدة إلى حد التضحية بحياتهم أحيانا.

ويشهد حضورنا هنا أيضا على التزامنا المجدد بالمُثل العليا للأمم المتحدة، ويدل على إيماننا والتزامنا بالرسالة الفريدة للمنظمة، رسالة السلام والتعاون والتضامن والتقدم. لقد تغير العالم وهذا يتمشى مع النضال من أجل الحرية، ذلك النضال الذي لا ينتهي ولكن يجدد دائما.

وما فتئ الاقتصاد العالمي يتدهور، مارا بأزمة إلى أخرى، بما يضر بالبلدان النامية. لذلك فإن حقوق الإنسان اكتسبت معنى أهم وأوسع وأكثر عالمية.

إن السلم والأمن الدوليين والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمعونة الإنسانية وتعزيز سيادة القانون كلها لا تزال أهدافا تسعى الأمم المتحدة جاهدة دائما من أجل تحقيقها في سياق النضال المستمر من أجل الحرية. وفي هذا المسعى البالغ الأثر فإن الأمم المتحدة لا تسير على الدرب فحسب بل تلهم أيضا عددا كبيرا من التحولات الإيجابية الكبرى بغية إيجاد حلول للمشاكل التي تواجهها البشرية.

لكن، بالرغم من كل هذا، فإن تقدير عمل الأمم المتحدة كثيرا ما يشوبه الانتقاد الذي يكون له أحيانا ما يبرره ولا يكون له أي أساس في كثير من الأحيان. ذلك أن قوة الأمم المتحدة ليست إلا انعكاسا لمواطن قوتنا، في حين أن تواطن ضعفها وأوجه قصورها ليست سوى تواطن ضعفنا وقصورنا. علينا إذن أن نكون متسامحين. فوجود الأمم المتحدة وأعمالها مرهونان بالإرادة السياسية الجماعية لمختلف دولنا وبالوسائل التي نتيحها لها.

إن العراقيل وحتى الاخفاقات التي وقعت حتى الآن - وعلى سبيل المثال في النهوض بالعلاقات السلمية حقا في مناطق الصراع مثل منطقة الشرق الأوسط، وفي عمليات الحفاظ على السلام في البوسنة والهرسك، وفي تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين والمشردين في رواندا وبوروندي، وفي السعي إلى نزع السلاح العام الكامل، وفي تحسين المستويات المعيشية للشعوب، وتوفير ظروف التقدم والتنمية ومكافحة الفقر والاستبعاد، وفي حماية البيئة، وفي تعزيز حماية حقوق الإنسان، وفي اتمام عملية إنهاء الاستعمار، وفي مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، ومكافحة الارهاب وفي التطور المطرد للقانون الدولي - ما هي إلا انعكاسات للمواقف والمصالح المتعارضة لمختلف الدول بل وحتى لمجموعات الضغط العديدة.

ولذا من المهم أن تعمل حكوماتنا معا في إطار الأمم المتحدة لمكافحة ألوان التعصب والكراهية والقمع أينما وجدت. وحيث أن السلام غير قابل للتجزئة، ينبغي أن يكون هذا المسعى موجها إلى تطوير جميع مناطق العالم وينبغي أن يكون شاملا لجميع ميادين النشاط البشري. هذه هي عقيدة الرئيس عبده ضيوف وشعب السنغال، ولهذا فإنهما يستجيبان استجابة إيجابية دائما لنداءات الحرية، وعلى سبيل المثال خلال حرب الخليج، وفي ليبريا ورواندا، وفي يوغوسلافيا السابقة، وفي كمبوديا، وفي لبنان وفي شابا (في لبنان).

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ولد علي (موريتانيا).

غير أن السلام ينطوي أيضا على إزالة جوانب الظلم والقصور الذاتي الذي لا يزال يميز العلاقات الاقتصادية الدولية. وفي هذا الصدد، يبدو لنا أن سد النقص في أموال المؤسسة الإنمائية الدولية التابعة للبنك الدولي مهمة عاجلة بالنسبة للدول الغنية. وهذا العمل يترافق مع الحاجة إلى خفض، أو حتى إلغاء الديون المستحقة على البلدان النامية، بالإضافة إلى إيجاد حل لتدهور معدلات التبادل التجاري بين الشمال والجنوب. وهذا أيضا جانب من الكفاح من أجل الحرية.

والآن، وقد انتهت المواجهات الايديولوجية تظهر أفكار جديدة تركز على ضرورة تجاوز التحالفات التقليدية وإنشاء مجموعات أوسع نطاقا. ونحن في السنغال، وفي وجود الرئيس عبده ضيوف، نؤيد هذه الأفكار، التي ينبغي أن تلقى تأييد كل شخص لأن مصيرنا واحد.

وهذه الحقبة الجديدة من السلام والحرية تقتضي الزوال النهائي للانشقاقات البائدة التي عفا عليها الزمن منذ مدة والتي ساعدت على إعاقة تقدم المجتمع الدولي نحو الهدف الأساسي وهو التضامن الإنساني. وهي تدعو، قبل كل شيء، إلى إبداء قدر كبير من سماحة النفس. فهل سماحة النفس ومشاعر المودة، والتنمية، والسلام، والحرية، أمور متضاربة؟ لا أعتقد ذلك.

الرئيس بالنيابة: أشكر رئيس وزراء جمهورية السنغال على خطابه.

اصطحب سعادة السيد حبيب ثيام، رئيس وزراء جمهورية السنغال، من المنصة.

خطاب سعادة الأونورابل مكسيم كارلوت كورمان، رئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية فانواتو

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يدلي به سعادة الأونورابل مكسيم كارلوت كورمان، رئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية فانواتو.

اصطحب سعادة الأونورابل مكسيم كارلوت كورمان، رئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية فانواتو، إلى المنصة.

السيد كارلوت كورمان (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إنه لشرف وامتياز لي أن أخاطب الجمعية العامة وأشارك في هذا الاجتماع الخاص للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة.

وأود، بالنيابة عن شعب فانواتو، أن أهنئ السيد فريتاس دو أمارال، من البرتغال، على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخمسين.

وبوصفي رئيسا لحكومة أوقيانوسية، أرحب بقبول جمهورية بالاو في المنظمة باعتبارها العضو الـ ١٨٥.

في الوقت الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة، وبخاصة ببرامج التنمية المعتمدة والمطبقة لصالح الدول الأعضاء والوسائل المعدة لكفالة السلم والأمن الدوليين، من واجبنا أن نفعل المزيد من أجل مساعدة المنظمة على مواجهة التحديات الجديدة للقرن الحادي والعشرين.

إن جمهورية فانواتو تهنئ الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالى، وتؤكد له دعمها لمبادرات الاصلاح التي اتخذت مؤخرا من أجل تلبية احتياجات الدول الأعضاء، ولا سيما في ميادين التنمية المستدامة للدول الجزرية وحماية البيئة والتنمية الاجتماعية ودور المرأة. والآن يجب على هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة أن تتابع هذه المبادرات.

ولا بد من توسيع مجلس الأمن ليضم أعضاء دائمين آخرين، ولكفالة التمثيل الكافي لبلدان الجنوب، ولا سيما الدول الصغيرة منها. وبالمثل، يجب أن يعاد النظر في الأجهزة الرئيسية الأخرى، والمؤسسات والوكالات

المتخصصة التابعة للأمم المتحدة على ضوء احتياجات المجتمع الدولي في المستقبل.

وبنفس الروح الإصلاحية، تشعر دول المحيط الهادئ بأنه يلزم اليوم إعادة النظر في الهيئات الإقليمية الحالية على ضوء أولويات التنمية التي وضعتها، مع مراعاة التطورات في المناخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الدولي - ولا سيما داخل منظومة الأمم المتحدة.

وجمهورية فانواتو، إذ تشعر بالقلق إزاء المستقبل الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات الجزرية الموجودة في أوقيانيا، تغتنم فرصة هذا الاجتماع التذكاري الخاص لمناشدة الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء أن تركز مزيدا من الاهتمام على احتياجات منطقتنا. وفي حين أن مؤلفات وخطبا كثيرة ترى أن منطقة المحيط الهادئ ستكون مركز العالم في القرن الحادي والعشرين، فإن الدول والشعوب التي تتألف منها لا تحقق سوى معدل رمزي للنمو الاقتصادي، يمثل مجرد جزء صغير من معدل النمو لمعظم البلدان الآسيوية.

وقد تبدو الحالة السياسية في منطقة المحيط الهادئ معقدة لأن بعض الكيانات هي أقاليم يتبع كل منها السلطة القائمة بالوصاية عليه. ومع ذلك، فإن هذه الكيانات الجزرية، سواء كانت مستقلة أو غير مستقلة، تواجه مشاكل مشابهة. فهي تتشاطر المحيط الهادئ نفسه، الذي يمثل ربع المناطق الاقتصادية الخاصة لمحيطات الكرة الأرضية. وعليه، فإنه لا غنى اليوم عن مفهوم التنمية المستدامة وعن المحافظة لمدة طويلة على السلم والأمن الإقليميين لجميع البلدان والأقاليم في منطقة المحيط الهادئ. وقصر اهتمام الأمم المتحدة على احتياجات وأولويات الدول الأعضاء في هذه المنظمة سيكون بالتأكيد عدم مبالاة من قبل المجتمع الدولي. ونحن نسلم بأنه من الضروري إجراء حوار بناء مع حكومات أقاليم المنطقة، وأناشدها أن تتفهم ذلك.

إن شعوب وحكومات أوقيانيا بحاجة إلى مشاركة أنشط من قبل الأمم المتحدة في المبادرات التي تتخذها في سياق التنمية المستدامة المناسبة والسلم والأمن الإقليميين. والخطة التي تقضي بإقامة وحدة دعم إقليمية، وهي الخطة التي اعتمدها محفل جنوب المحيط الهادئ في مادانغ، مثال جدير بالاعتبار.

إن منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي ننتمي إليها تمر بفترة دقيقة. فالتهديد للبيئة وللشعوب بفعل التجارب النووية، وخطط تخزين النفايات النووية والكيميائية، ونقل النفايات النووية الخاصة ببلدان شتى، وانتشار النشاط الإشعاعي نتيجة لإجراء التجارب دون إيلاء الاعتبار للسلامة البيئية، هي مسألة لها أهمية دولية اليوم. وعدم احترام المحيط الهادئ على هذا النحو يمكن ويحتمل أن يكون بداية كارثة، ليس بالنسبة لنا في أوقيانيا فحسب، بل أيضا بالنسبة للأمن الدولي وبيئة الدول الساحلية.

إن جمهورية فانواتو تهنئ فرنسا، ليس على الحد من التجارب فحسب، بل أيضا على اتخاذها تدابير لحماية البيئة، وعلى التزامها بإعلان لا نووية منطقة المحيط الهادئ والعالم. وعلاوة على ذلك، ترحب جمهورية فانواتو بالاعلان الذي أصدرته مؤخرا فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية المتعلق بقرارها المشترك القاضي بالتوقيع على البروتوكولات التابعة للمعاهدة التي تجعل من منطقة جنوب المحيط الهادئ منطقة لانووية.

ومرة أخرى نقول إن الأمم المتحدة، إذ تولي اهتماما خاصا لاحتياجات ومشاكل هذه الدول الجزرية، تكون قد ساهمت في جهود المنطقة من أجل إعادة هيكلة هيئاتها القائمة، مما يمكّنها من الاستجابة على نحو أفضل لتوقعات سكان الجزر.

فلنحترم الشعوب ولنضمن الحياة في مناطق عالمنا. ولنحم البيئة بفعالية، كل في منطقته، وباختصار، فلنبن معا عالما أكثر سلاما.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس الوزراء ووزير الخارجية في فانواتو على بيانه.

اصطحب سعادة الأونورابل مكسيم كارلوت كورمان، رئيس الوزراء ووزير الخارجية في فانواتو، من المنصة.

خطاب سعادة السيد مارك فورنيه مولنيه، رئيس وزراء إمارة أندورا

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى بيان سعادة السيد مارك فورنيه مولنيه، رئيس وزراء إمارة أندورا.

اصطحب سعادة السيد مارك فورنيه مولنيه، رئيس وزراء إمارة أندورا، إلى المنصة.

السيد فورنيه مولنيه (تحدث بالقطالونية، الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): في هذه المناسبة الخاصة، وفي هذا المحفل الذائع الشهرة، أرى من واجبي، بوصفي رئيس حكومة إمارة أندورا، أن أنقل إلى الجمعية العامة آمال شعب أندورا في أمم متحدة أقوى وأكثر فعالية على الدوام، كما أنقل إليها في فجر الألفية الثالثة توقنا إلى عالم أكثر عدلا وازدهارا يمكن أن يفي بالتطلعات النبيلة لأسرتنا الإنسانية العظيمة إلى السلام والتنمية.

وقد يبدو التحدث عن "الأسرة الإنسانية"، مع وجود أمثلة دائمة على افتقاد التسامح والتضامن، تعبيرا عن رغبة لا عن واقع. ويتوقف علينا إلى حد كبير جعل الواقع مطابقا للكلام الذي يقال في هذا المحفل.

واليوم، ولم يبق على عام ٢٠٠٠ سوى خمسة أعوام، أصبحت الاتصالات والمعلومات عالمية النطاق، وأصبحت العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الشعوب تتجاوز الحدود بشكل لم يكن متصورا في مطلع هذا القرن. وبوسع النساء والرجال في كل مكان أن يحسوا الآن بأنهم مواطنون عالميون أكثر من انتمائهم إلى قراهم أو مدنهم أو أمتهم أو دولتهم.

في بداية هذا القرن وخاصة في أعقاب الحربين العالميتين، أخذنا نفهم أن العالم يصغر. وهذا مثل سيئ حفز مع ذلك إلى مبادرات بشرية نبيلة. وجاء إنشاء الأمم المتحدة على أساس القيمتين العالميتين المتمثلتين في التسامح والسلام فقلب الفكرة العالمية القديمة رأسا على عقب، وانتقلنا من الحرب العالمية إلى التضامن الجماعي وتحديات التنمية.

ومنذئذ لم تجر الرياح دائما بما تشتهي السفن. فالعالم لا يزال بعيدا عن الكمال وقد ابتلي بالصراعات والبؤس. وحتى ونحن نتحدث الآن في محراب التعايش السلمي هذا، يجري القتال في أماكن كثيرة؛ ويستمر تقتيل الأطفال؛ وتبكي أرامل كثيرات أزواجهن، ويفقد آباء كثيرون أولادهم.

وليس بالأمر الهين أن يستمر الحديث عن النوايا الطيبة ولكن يجب علينا أن نواصل هذا الحديث. يجب أن نصر على القيمه التي تمكن البشرية من البقاء وهي: احترام حقوق الإنسان، الأهمية الأساسية للفرد، الحفاظ على تراثنا الطبيعي والتاريخي.

وسوف يتعين علينا اللجوء أكثر من ذي قبل إلى الدبلوماسية الوقائية، وإصلاح جوانب معينة من هيكل الأمم المتحدة بما فيه مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والقدرة المالية للمنظمة وهيكلها الإداري.

ومع ذلك يجب ألا نتلاعب بالمبادئ التأسيسية لهذه المنظمة. يجب أن نحرص بشدة على مبدأ المساواة بين الدول؛ فهو مصدر التسامح بين الكبير والصغير والسبيل إلى الحوار المتوازن بين المجتمعات كبيرها وصغيرها. ولا شك في أن الدول الكبيرة تستطيع اتخاذ القرارات الصحيحة التي تؤثر علينا جميعا. ولكنها في الوقت نفسه يمكن أن ترتكب أخطاء فادحة تتناسب طرديا مع حجمها وتكون لها آثار جانبية متعددة.

أما الدول الصغيرة مثل أندورا فيجب أن تواصل توجيه الدول الكبيرة نحو الحوار وأن تتأكد من غلبة استخدام الكلمات الواضحة والأيادي الممدودة وهي أدوات السلام، ومن ترك أدوات الحرب جانبا.

وتستطيع المجتمعات الصغيرة، بما يتطلبه تاريخها، أن تعطي دروسا في التعايش السلمي والتفاهم الودي والاحترام والتسامح. ويفرض علينا التنوع الثقافي للمجتمعات الإنسانية، في عالم ذي طابع عالمي، إجراء حوار بين الأنداد؛ هذا هو قلب ومحرك وروح احترام الآخرين الذي يعتبر قيمة أساسية من أجل السلام والتنمية.

إن بلدي الصغير، أندورا، نتيجة تاريخية لتحكيم جرى في القرن الثالث عشر وسمح لشعب أندورا بالحفاظ على هويته والتمسك بها في جميع الأوقات طوال أشد القرون اضطرابا في أوروبا القديمة. وقد أطلق الكاتب القطالوني سلفادور إسبريو على أندورا عبارة "هذه الأعجوبة التي تقترب من المعجزة". ولارتباطي بتراث أسلافنا أستطيع أن أؤكد أن أندورا من الآن فصاعدا لن تدخر جهدا في مشاطرة الدول الأخرى تاريخها الذي يمتد إلى ٧٠٠ عام من السلام والتسامح فضلا عما تعلمناه من كوننا أرض ملجأ. وتماثل خبرتنا خبرة كثير من الدول الصغيرة الأخرى وهي خبرة ينبغي للدول الكبيرة أن تتفهمها وتقدرها.

إننا نحتفي مبتهجين بإنشاء الأمم المتحدة ونرجو لها كل خير بمناسبة مرور نصف قرن على إنشائها.

ونتعهد اليوم جميعا بمساعدتها على التقدم باعتبارها معيارا للمساواة بين الرجال والنساء والشعوب ونصيرا للتسامح وأداة لتعزيز السلام والدفاع عن تراثنا الطبيعي وأداة للتنمية. فكل عام والأمم المتحدة بخير.

الرئيس بالنيابة: أشكر رئيس وزراء إمارة أندورا على بيانه.

اصطحب سعادة السيد مارك فورنيه مولنيه، رئيس وزراء إمارة أندورا، من المنصة.

خطاب سعادة السيد غوة تشوك تونغ، رئيس وزراء جمهورية سنغافورة

الرئيس بالنيابة (تحدث بالعربية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان سعادة السيد غوة تشوك تونغ، رئيس وزراء جمهورية سنغافورة.

اصطحب سعادة السيد غوة تشوك تونغ، رئيس وزراء جمهورية سنغافورة، إلى المنصة.

السيد غوة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نتقدم بالتهنئة إلى السيد ديوغوفريتاس دو أمارال لانتخابه لرئاسة هذه الدورة الخمسين التاريخية للجمعية العامة. وأود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام لقيادته المنظمة وتفانيه لها. وأؤكد لهما دعم وفدي الكامل.

لقد تعرضت الأمم المتحدة لانتقادات بلغت درجة الإساءة أحيانا. وبعض الانتقادات صحيح ولكن الكثير منها جائر. فلا ننسى أن الأمم المتحدة أسهمت في إقامة عالم أفضل رغم أوجه القصور والفشل في عدة مجالات.

وإن العولمة ستكون هي القوة الدافعة الرئيسية في الأعوام الخمسين المقبلة. ومما ستدفع الأمم إلى العمل سويا بدلا من العمل بعضها ضد بعض بفضل ما حدث من تقدم في الاتصالات السلكية واللاسلكية وفي التكنولوجيا، والأفكار الجديدة، والشواغل العالمية إزاء البيئة والأمن، والمشاريع المشتركة المتعددة الجنسيات في مجال الأعمال، والإصلاحات الاقتصادية ومنحى التوجه للخارج الذي تتزايد البلدان التي تنتهجه.

وقد أخذت التجمعات الإقليمية والهيئات المتعددة الأطراف تتزايد في الأهمية. ويجري إنشاء مؤسسات ومحافل جديدة مثل اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، ومجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، والمحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، والاجتماع الآسيوي الأوروبي المقترح. كما أن مؤسسات قائمة مثل منظمة معاهدة شمال الأطلسي ومؤسسات جديدة. مثل منظمة التجارة العالمية أخذت تتكيف مع تغير البيئة.

إن الأمم المتحدة ليست بالضرورة المحرك الأساسي لكثير من أحداث العالم، نظرا لتزايد قوة هذه الهيئات الإقليمية والمتعددة الأطراف. غير أن لها وظيفة تكاملية بالغة الأهمية: تلك هي مهمة الحفاظ على التلاحم العالمي وضمان عدم استبعاد أي بلد من مسيرة الأمن والسلم والرخاء.

وستغير العولمة من نظرتنا إلى السلطة السيادية. فالمدن والمناطق الداخلة ضمن دول قومية أوسع رقعة يمكن أن تتجه اتجاها عالميا وترتبط بغيرها خارج حدودها الوطنية وتنتعش كجزء لا يتجزأ من منطقة أكبر. أما التي تبقى محلية فسوف تتخلف عن الركب. وهنا يمكن للأمم المتحدة أن تسهم إسهاما كبيرا بمساعدة الدول ذات السيادة على التكامل في إطار كيان اقتصادي أكبر ومجتمع عالمي أرحب.

ولمواجهة هذه التحديات يجب أن تبسط الأمم المتحدة ذاتها وترشدها. وللإصلاح المالي أهمية حاسمة. فلا تستطيع الأمم المتحدة أن تتخبط من أزمة مالية إلى أخرى. غير أن إصلاح مالي، مهما بلغت جدارته وفعاليته، لن يكون مقبولا على الصعيد السياسي إذا حدث إخلال بالمبدأ الأساسي الذي يوجب أن تسدد الدول الأعضاء اشتراكاتها بالكامل في الوقت المحدد ودون شروط. فالاشتراكات المقررة التزامات قانونية ملزمة. ولا يمكن التخلف عن سدادها جزئيا حين لا تكون مريحة. أما الرجوع عنها من جانب واحد فهو مخالف لجوهر المثل العليا للأمم المتحدة.

وإصلاح مجلس الأمن جانب رئيسي آخر. فالآراء لم تتفق بعد بشأن أي الدول الأعضاء ستنضم أو عددها أو نوعها أو شروط انضمامها. ونرى أن أكثر الطرق عملية للتوصل إلى اتفاق الآراء بشأن إصلاح مجلس الأمن هو تحديد معايير عامة موضوعية يستوفيها جميع الأعضاء الدائمين، الحاليين أو الراغبين في الانضمام. وهذا النهج الرشيد القائم على وضع معيار مشترك للمسؤوليات

والمزايا سيكون أقدر على الصمود لاختبار الزمن. وإذا أمكننا أن نتفق على هذا فإن توافق الآراء على بلدان محددة سيظهر بصورة طبيعية.

إن سنغافورة ستواصل التزامها الراسخ بالأمم المتحدة. والأمم المتحدة ليست منظمة مثالية، ولكنها أفضل مؤسسة لدينا تماثل حكومة عالمية. والبلدان الصغيرة مثل سنغافورة تحتاج إلى الأمم المتحدة، ويجب عليها أن تضطلع بدور بناء في دعمها. إننا ننظر إلى الأمم المتحدة بجدية وسنساعد بنشاط على التوصل إلى توافق في الرأي وتيسير الاتفاق.

ولا يمكن للأمم المتحدة بمفردها أن تحقق عالما أفضل. فلا بد أن تدعمها الإرادة السياسية والإسهام البناء لأعضائها. وستصبح الأمم المتحدة أقوى وأهم إن دعمتها الدول الأعضاء على أساس أهداف طويلة المدى واضحة وواقعية وعملية. إن أسمى الآمال في تهيئة عالم أفضل تتمثل في وجود أمم متحدة فعالة يلتزم الأعضاء فيها بتحقيق كل ذلك.

الرئيس بالنيابة: أشكر سعادة السيد غوة تشوك تونغ، رئيس وزراء جمهورية سنغافورة، على بيانه.

اصطحب سعادة السيد غوة تشوك تونغ، رئيس وزراء جمهورية سنغافورة، من المنصة.

خطاب سعادة السيد ب. ف. ناراسيما راو، رئيس وزراء جمهورية الهند

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب سعادة السيد ب. ف. ناراسيما راو، رئيس وزراء جمهورية الهند.

اصطحب سعادة السيد ب. ف. ناراسيما راو، رئيس وزراء جمهورية الهند، إلى المنصة.

السيد راو (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل نصف قرن اجتمع زعماء العالم لإنشاء مؤسسة لشعوب العالم لإنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب. وكان ذلك حدثا عظيم الشأن في تاريخ البشرية. واليوم ونحن نحتفل به، نلقي نظرة على الماضي لنجد أن نجاحات الأمم المتحدة كانت كثيرة. وإن النقاد يميلون إلى التركيز على أوجه الفشل. لكن التقييم الموضوعي يؤكد أن الأمم المتحدة لا تزال منار الأمل أمام البشرية. وقد بذلت أسرة الأمم المتحدة مجتمعة جهودا جديرة بالثناء من أجل رفاه البشرية جمعاء.

ولكي تظل الأمم المتحدة على أهميتها، علينا أن نتصدى الآن للأسباب الجذرية لما تعاني منه البشرية. وإذا ألقينا نظرة، ولو عابرة، على الأسباب، وجدنا أن الأسلحة النووية لا تزال منتشرة والقضاء عليها لا يزال بعيدا. كما أن الفقر والتخلف متغلغلان في قارات عديدة. والإرهاب الدولي يطارد شبحه الأبرياء. والوئام في المجتمعات التعددية، وهي أكثر عددا من أية مجتمعات أخرى، يختل بسبب الاتجاهات الأصولية المتزايدة القائمة على الاستبعاد واللاتسامح، والكراهية في حالات كثيرة.

لقد ظلت لعنة الحرب الباردة لعقود عديدة مسيطرة على المجتمع العالمي بشكل يكاد يكون تاما. وأدت الحرب الباردة إلى اتباع نهج مزدوج في كل جوانب الحياة البشرية من سياسة واقتصاد وحرب وسلام ومسائل مجتمعية وفن وأدب: كل شيء. إن ثنائيات العام والخاص، الفردي والجماعي، المتشدد والليبرالي، بقاء الوضع على حاله والنزوع إلى التغيير - يجب أن تحل جميعا، ليس نظريا ولكن واقعيا، لكي نجلب السعادة للإنسان ونرضي كل حالة على حدة - ولئن كان من غير المستطاع لأي نظام أن يعمل دون أساس فلسفي، فإن الظرف الراهن يهيئ لنا فرصا جديدة لمعالجة المشاكل دون الانشغال السقيم بالمواجهة السابقة.

إن الحنكة السياسية هي دائما تصل ما هو دائم عما هو سريع الزوال. ومن ثم فإن التركيز على السمات المشتركة أمر أساسي في عالم الغد الذي ينحو، في تناقض، إلى التقلص من حيث المسافات المادية، ولكن يتهدده الانهيار من عدة جوانب أخرى في أية لحظة.

ومن غير المستطاع ضمان أمن أي شخص في عالم يزخر بالأسلحة النووية. والردع اعتقاد خاطيء. وأناشد هذه الجمعية بحرارة أن تتخذ خطوات موثوقة للقضاء التام على جميع الأسلحة النووية خلال فترة زمنية محددة. وخطة العمل التي تقدمت بها الهند عام ١٩٨٨ في هذا الصدد يمكن أن تكون نقطة انطلاق مناسبة. وتنظر الهند إلى هذه الخطة أساسا على أنها اقتراح مستلهم من مبادئ غاندي تلتزم به التزاما تاما.

إن أعظم خطر يواجه العالم اليوم هو انتشار الإرهاب. وعندما ترعى الدول الإرهاب وتدعمه يصبح وسيلة أخرى لشن الحرب. ومن ثم يجب على المجتمع الدولي أن يوطد العزم على مكافحة هذا الخطر، لأنه يهدد أسس المجتمعات المسالمة.

إن واقع اليوم يتجاوز الإيديولوجيات. والحاجة الماسة للأغلبية الساحقة من الدول هي التنمية الشاملة ويجب أن تظل هذه التنمية على رأس الأولويات لأمد طويل. ونحن في حاجة إلى تصور مستقبل من الوئام والتعاون العالميين، يتجاوز كثيرا من الاتجاهات المتأصلة. وهنا يمكن لرسالة المهاتما غاندي رسول السلام ونبذ العنف، أن تقود العالم إلى ملاذ آمن في الألفية القادمة.

إن الأمم المتحدة، تضم اليوم عددا من الدول المستقلة ذات السيادة أكبر بكثير من عددها وقت إنشائها. وفي هذا السياق، لا ترضي الأمم المتحدة بأن ينظر إليها على أنها تستبعد البعض أو على أنها غير كافية، سواء في شكلها أو في نظرتها للأمور. وهناك حاجة بشكل خاص إلى وجود عدد كاف من البلدان النامية في مجلس الأمن على أساس معايير موضوعية: فيجب أن تشعر أمم العالم أن مصلحتها في استتباب السلام العالمي والرخاء تؤخذ في الاعتبار عند صنع القرار في الأمم المتحدة.

ولهذا يجب علينا، في الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، أن نجعل من الأمم المتحدة المستودع العالمي الحقيقي الفعال لتطلعات البشرية. إن الأمم والشعوب التي تفكر تفكيرا سويا وتعمل معا قد حققت المعجزات فيما مضى. وإني لعلى ثقة من أن في إمكانها أن تفعل ذلك مرة أخرى. وسيكون من دواعي فخر الهند وسعادتها أن تشترك في هذا المسعى.

وقد تعمدت ألا أتطرق إلى الشؤون الثنائية في هذه المداخلة القصيرة.

الرئيس بالنيابة: أشكر سعادة السيد ب. ف. ناراسيما راو، رئيس وزراء جمهورية الهند، على بيانه.

اصطحب سعادة السيد ب. ف. ناراسيما راو، رئيس وزراء جمهورية الهند، من المنصة.

خطاب سعادة السيد بول نيروب راسموسن، رئيس وزراء مملكة الدانمرك.

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى بيان سعادة السيد بول نيروب راسموسن، رئيس وزراء مملكة الدانمرك.

اصطحب سعادة السيد بول نيروب راسموسن، رئيس وزراء مملكة الدانمرك، إلى المنصة.

السيد راسموسن (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كان إنشاء الأمم المتحدة باعثا على الأمل. وبالرغم من أن أحلام الآباء المؤسسين لم تتحقق بالكامل، فلا نزال ملتزمين بشراكة متينة تناضل من أجل الحرية والسلام والتنمية، إذ لا يمكن العثور على إجابات دائمة في العزلة أو في التعصب القومي. إننا نشترك معا في المخاوف والآمال. لنا جدول أعمال مشترك وعلينا مسؤولية مشتركة.

نحن نكرس هذه الذكرى السنوية لآلاف الناس الذين عرضوا حياتهم للخطر في سبيل المثل العليا للأمم المتحدة.

ولا بد من انتهاز الفرص الجديدة التي هيأتها نهاية الحرب الباردة لكي ننفذ سياسة أمنية لينة. علينا أن نقرر متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية متابعة جادة وفعالة. وسيكون ذلك جزءا حاسما من جدول أعمال الأمم المتحدة في القرن ٢١. نحن بحاجة إلى استراتيجية جديدة. فالسلام والأمن أكثر من مجرد مفهومين عسكريين. وتدابير السياسة الأمنية غير المباشرة، مثل تخفيف الفقر، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وحماية البيئة، وتعزيز حقوق الإنسان والمساواة في الحقوق لها نفس أهمية عمليات حفظ السلام.

لقد علمتنا التجربة أن الوقاية خير من العلاج. وفي أوقات الأزمات تكون السرعة هي العامل الأساسي. والقدرة على العمل بسرعة هي التي كثيرا ما تفصل بين الفشل والنجاح. والأمم المتحدة بحاجة إلى استجابة أسرع وأكثر مصداقية للأزمات.

هذا هو السبب الذي جعل بلدي، الدانمرك، يقترح زيادة قوات الأمم المتحدة الاحتياطية بإضافة لواء من القوات المتعددة الأطراف يكون في حالة تأهب قصوى. فمن شأن ذلك أن يحسن كثيرا من قدرة الأمم المتحدة على العمل. ولو كان ترتيب القوات الاحتياطية الفعالة موجودا لكان بإمكاننا أن نتجنب الكثير جدا من الصراعات التي نواجهها الآن. فإطفاء الشرر أيسر من إطفاء

الحرائق. وتخطط الدانمرك لتخصيص قواتنا التي سنساهم بها في ترتيب القوات الاحتياطية هذا. ونحن نحث الدول الأخرى على أن تحذو حذونا.

إننا - نحن القادة السياسيين - مسؤولون عن توجيه الأمم المتحدة فنحن نحدد جدول الأعمال، ونحن نقرر الأولويات. ومشاكل الأمم المتحدة هي مشاكلنا ومسؤوليتنا. والاصلاح والترشيد ضروريان حقا. وكذلك، الإرادة لتزويد المنظمة بالدعم السياسي والموارد المالية.

إن الأمم المتحدة تكون قوية بالقدر الذي نجعلها نحن قوية. وإذا أخفقت المنظمة في الوفاء بتوقعاتنا، فإن مصداقيتنا - وأكرر عبارة مصداقيتنا - تكون معرضة للخطر. وبدلا من توجيه الانتقاد للأمم المتحدة للتقصير في العمل، علينا أن نلقي نظرة فاحصة على أنفسنا لنرى ما إذا كنا نفعل ما يكفي للأمم المتحدة.

فلنكن صرحاء: إن الأزمة المالية الراهنة تهدد بتقويض كل مابنيناه طوال الخمسين سنة الماضية. ومن الوهم أن نفترض أن منظمة محرومة من الموارد المالية يمكن أن تكون قابلة للإصلاح. وضمان السلام والتنمية يتكلف المال. غير أن تكلفة البقاء دون عمل شيء تكون أكبر بكثير. ومن المؤسف جدا أن المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها بلدان الجزء الأغنى من العالم - بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - قد انخفضت إلى أدنى مستوى لها في العشرين سنة الأخيرة. ولا بد من أن يتم في أقرب وقت ممكن تلبية الرقم المستهدف الذي وضعته الأمم المتحدة لهذا الغرض والبالغ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي.

لقد أصبحت الأمم المتحدة أكبر مما كانت قبل ٥٠ سنة، ولكن العالم أصبح أصغر. وتحديات القرن المقبل مطروحة أمامنا. ونحن يعتمد كل منا على الآخر. وعلينا مسؤولية مشتركة. والعالم بحاجة إلى الأمم المتحدة أكثر الآن من أي وقت مضى.

الرئيس بالنيابة: أشكر سعادة السيد بول نيروب راسموسن، رئيس وزراء مملكة الدانمرك، على بيانه.

اصطحب سعادة السيد بول بيروب راسموسن، رئيس وزراء ممكلة الدانمرك، من المنصة.

خطاب سمو الأمير سامديش كروم بريه نورودوم راناريده، رئيس الوزراء الأول لمملكة كمبوديا

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية العامة الآن لبيان يلقيه سمو الأمير سامديش كروم بريه نورودوم راناريده، رئيس الوزراء الأول لمملكة كمبوديا.

اصطحب سمو الأمير سامديش كروم بريه نورودوم راناريده، رئيس الوزراء الأول لمملكة كمبوديا، إلى المنصة.

سمو الأمير نورودوم راناريده (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشعر الوفد الملكي لكمبوديا، الذي أتشرف برئاسته، بسعادة مزدوجة، لمشاركته في هذا الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة الموقرة.

أولا، لأن هذه الذكرى السنوية الخمسين تتيح لنا فرصة لنؤكد من جديد على دعمنا لمـُثـُل الأمم المتحدة وجهودها المستمرة لضمان السلام والتنمية. وسوف تدعم مملكة كمبوديا كل الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على منظمتنا. كما أنها تود أيضا أن ترى انضمام أعضاء دائمين جدد لمجلس الأمن، مثل ألمانيا واليابان وبعض الدول الكبرى من الجنوب.

ثانيا، لأن هذه السنة توافق أيضا الذكرى السنوية الأربعين لانضمام كمبوديا إلى عضوية منظمتنا.

لقد انتهي الصراع في كمبوديا، بعد أن مر شعبنا بالكثير من المعاناة والاضطرابات لسنوات طويلة. وجاء انتصار شعبنا على نفسه وعلى القوى الأجنبية، ونجاح الأمم المتحدة، ثمرة تعاون وثيق جدا. ويمكن اعتبار النتيجة الإيجابية لعملية السلام في كمبوديا نموذجا لإحدى عمليات حفظ السلام الناجحة التي تقوم بها الأمم المتحدة.

ويسر مملكة كمبوديا اليوم أنها قادرة على المساهمة في تخفيف حدة التوترات بل والصراعات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتؤكد مملكة كمبوديا عزمها، بعد أن أعيد إدماجها في المجتمع الدولي، على تعزيز السلام والاستقرار والرخاء داخل تلك المنطقة وفي العالم كله.

وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلدي تمام التأييد خطة العمل التي قدمها الرئيس بيل كلينتون من هذه المنصة من أجل مكافحة الإرهاب والعصابات المحتكرة للمخدرات

والجريمة المنظمة ومن أجل تخفيض عدد أسلحة الدمار الشامل.

والواقع أن كمبوديا وشعبها قد حظيا بفرصة تاريخية طيبة تتمثل في وجود صاحب الجلالة الملك نوردوم سيهانوك فارمان على رأس البلاد. إن الشاغل الوحيد لمليكنا المعظم هو إنقاذ شعبه وبلده. وبصلابة لا تلين في الأمور الأساسية، قاد جلالته شعبه على الطريق الشاق من الاستشهاد إلى السلام. وبهذه الروح يشرفني ويسعدني جدا أن أتلو الرسالة التالية التي وجهها جلالة الملك إلى سعادة السيد بطرس بطرس غالى الأمين العام للأمم المتحدة:

(تكلم بالانكليزية)

"صاحب السعادة، أود في المناسبة الميمونة للذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، أن أتقدم باسم شعب كمبوديا بأحر تهانينا إلى سعادتكم وإلى موظفي منظمة الأمم المتحدة.

"قبل ٥٠ عاما، أدت نهاية الحرب العالمية الثانية إلى الاتفاق في سان فرانسيسكو على إنشاء الأمم المتحدة. وقد اضطلعت المنظمة منذ إنشائها بدور هام في المساعدة في حسم الصراعات التي سببتها الفترة المعروفة بحقبة الحرب الباردة، عندما كانت الدولتان العظميان آنذاك تتحدى إحداهما الأخرى بشكل مستمر، وتدفعان العالم إلى حافة الحرب. كما اضطلعت الأمم المتحدة بدور حاسم، كثيرا ما كان يتم في ظل ظروف صعبة، في نزع فتيل الصراعات الإقليمية في سائر أنحاء العالم.

"وكان اسهام الأمم المتحدة في إقرار السلام العالمي اسهاما فريدا. وقد وفرت الأمم المتحدة المساعدة في حالات الطوارئ لمن هم في أمس الحاجة إليها في جميع أنحاء العالم كما وفرت المساعدة الإنمائية العاجلة لرفع مستويات معيشة الملايين من الناس، من خلال هيئاتها المتخصصة مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها من الهيئات. وإننا نحيي موظفي هذه المنظمات التابعة للأمم المتحدة ونشكرهم على جهودهم النبيلة.

"نحن الكمبوديين على الأخص مدينون للأمم المتحدة لمساعدتها لبلدنا وشعبنا على استعادة حريتهما واستقلالهما ونتذكر بامتنان عميق الجهود النبيلة التي اضطلع بها السيد خافيير بيريز دي كوييار، سلفكم المباشر، وسعادة السيد رفيع الدين أحمد، وسعادة السيد ياسوشي أكاشي، وهما إثنان من أقرب معاوني سعادتكم. ولن تنسى كمبوديا قط المساعدات التي قدمتها الأمم المتحدة لبلدنا.

"وإني أعرب عن أسفي الشديد لأن اعتلال صحتي قد منعني من مشاركة سعادتكم وسائر رؤساء الدول الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، ولكنني معكم بروحي".

الرئيس بالنيابة: أشكر سمو الأمير سامديش كروم بريه نورودوم راناريده، رئيس الوزراء الأول لمملكة كمبوديا، على بيانه.

اصطحب سمو الأمير سامديش كروم بريه نورودوم راناريده، رئيس الوزراء الأول لمملكة كمبوديا، من المنصة.

خطاب سعادة الأونرابل اللواء سيتفيني ليغاماما دا رابوكا، رئيس وزراء جمهورية فيجي

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية بعد ذلك إلى خطاب سعادة الأونرابل اللواء ستيفني ليغاماما دا رابوكا، رئيس وزراء جمهورية فيجي.

اصطحب سعادة الأونرابل اللواء سيتفيني ليغاماما دا، رئيس وزراء جمهورية فيجي إلى المنصة.

اللواء رابوكا (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ينضم بلدي إلى الدول الأعضاء الأخرى في الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. ونحن نحيي إنجازاتها ونعترف بدورها الحيوي في النهوض بالسلم والأمن الدوليين والتعاون الدولي.

وقد ساهمت الأمم المتحدة كمحفل للحوار والمصالحة، مساهمة كبيرة في تفادي نشوب حرب عالمية لأطول فترة في التاريخ الحديث. وربما لم تف الأمم المتحدة بكل الوعود التي وردت في الميثاق، ولكن فائدتها وقدرتها على الاستمرار كمؤسسة ثابتان تماما.

وإننا نشيد بالآباء المؤسسين لثاقب بصيرتهم وللمُثل التي وضعوها لنا. ونحن في فيجي نؤمن بالمعايير والقيم التي يعبر عنها الميثاق. ومن ثم، فمنذ ٢٥ سنة، ولدى حصولنا على الاستقلال، كانت أول الأعمال التي قام بها بلدي الانضمام إلى عضوية هذه المنظمة. وقتها، التزم بلدي بدعم الميثاق والأهداف والمبادئ المكرسة فيه. وإنني أؤكد هنا من جديد على هذا الالتزام.

وعلى مدى السنين، أظهرت الأمم المتحدة مرونة بقبولها لأعضاء جدد، وتفهمها للتغيرات التي حدثت داخل الدول وبتسويتها للتعقيدات غير المتوقعة في العلاقات بين الدول.

ونحن إذ نحتفل اليوم بالنجاحات التي حققتها، نفعل ذلك ونحن نتوقع أن يتم إدراك الحقائق الجديدة بإبداء استجابات بناءة مناسبة. فإننا مثلا، نشهد بعث آسيا اقتصاديا، وما تضطلع به الأمم الآسيوية من دور دولي سريع التنوع. وبالتالي، ينبغي أن يتجلى ذلك على النحو المناسب في هياكل صنع القرار داخل الأمم المتحدة ويرى بلدي أن توحيد كوريا وإعادة العلاقات غير الطبيعية بين جمهورية الصين الشعبية وتايوان إلى مسارها الصحيح أمر يتسم بالأهمية.

إنني أشيد بالأمم المتحدة لاهتمامها بالدول الصغيرة. ولدينا في جنوب المحيط الهادئ عدد كبير من الدول الصغيرة، مواردها محدودة، وقدرتنا على الكسب تخضع لضغوط. ونحن مرتبطون بالمجتمع الدولي. وما يعانيه المجتمع الدولي من ضغوط وانكماش يؤثر علينا بشكل خاص. ويساورنا القلق من جراء نتائج الاحترار العالمي. وتحتاج البيئة الهشة في جنوب المحيط الهادئ للحماية من جميع التصرفات التدميرية، سواء اتخذت شكل تجارب وأسلحة نووية، أو شكل استغلال اقتصادي مفرط. ويسعدنا في هذا الصدد أن نحيط علما بالتزام الرئيس شيراك من فوق هذه المنصة أمس بأن فرنسا ستوقع على بروتوكولات معاهدة راروتونغا في العام القادم. ولكن هذا الالتزام غير كاف بكل أسف. ونحن، ومعنا شعوب المحيط الهادئ نتضرع إلى الله حتى تتوقف فرنسا فورا عن إجراء تجاربها النووية في المنطقة. وما زلنا أيضا ملتزمين بالمساواة بين الرجل والمرأة بما يتواءم مع القيم والتقاليد المحلية. وأود أن أذكر زملائي الأعضاء، ونحن نتطلع إلى المستقبل، بالحاجة إلى تنفيذ برامج للتنمية المستدامة في الدول الصغيرة. ولا بد أن تتوصل الأمم المتحدة إلى سبل تمكنها من الاستفادة من المهارات والمواهب لدى عدد متزايد من مواطني هذه الدول المؤهلين ذوي الخبرة.

وفي هذه المناسبة السعيدة، أرحب بالانتهاء من صياغة مشروع الإعلان الذي أعده فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحقوق الشعوب الأصلية. وهو عمل هام للغاية، وإن جاء متأخرا. ونحن نتطلع إلى اعتماد ذلك الإعلان في وقت مبكر. ولا يمكن الآن اصلاح جميع الاساءات التي أنزلها التاريخ بالشعوب الأصلية. ومع ذلك، هناك مجالات هامة يمكن الاصلاح فيها؛ ولا ينبغي أبدا للأمم المتحدة أن تتردد في توفير العلاج السريع في هذه المجالات.

لقد فرض الأقوياء معاييرهم في الماضي لحرمان الشعوب الأصلية من إرثها. بل أنها تحرم حتى يومنا هذا في بعض المناطق من حقها في تقرير مصيرها السياسي، وهو أساس لتقدمها الاجتماعي والاقتصادي. وينبغي أن تضمن الأمم المتحدة أن تواصل القيم والقوى الخارجية إجبارها على تقديم التنازلات السياسية وقبول الاصلاحات الاقتصادية والتغيرات الاجتماعية التي لا ترغب فيها الشعوب الأصلية ذاتها.

لقد أسهمنا بأفضل قدراتنا في أنشطة الأمم المتحدة المتعددة الجوانب، ومن ذلك حفظ السلام في المناطق المضطربة وتطوير قانون البحار. وسنواصل المساهمة في الجهود التي تقوم بها الأمم المتحدة لتحقيق السلام والأمن بوصفنا عضوا مشاركا في أسرة الأمم. وما زلنا واثقين في أن هذه المنظمة ستظل على اخلاصها لمُثلها، ومن ثم فإنني أؤكد من جديد التزامي الشخصي والتزام بلادي بهذه المُثل.

وأنا أتمنى للأمم المتحدة كل خير وهي تبدأ رحلة نصف القرن الثاني من عمرها.

الرئيس بالنيابة: أشكر نائب رئيس جمهورية فيجي على بيانه.

اصطحب سعادة اللواء سيتيفني ليغامادا رابوكا، رئيس وزراء جمهورية فيجي، من المنصة.

خطاب سعادة الرايت أونورابل سير جيمس فيتس - ألين ميتشيل، عضو المجلس الخاص وعضو البرلمان، رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى خطـــاب يلقيـه سعادة الرايت أونورابل سير جيمس فيتس - ألين ميتشيل، رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين.

اصطحب سعادة الرايت أونورابل سير جيمس فيتس - ألين ميتشيل، عضو المجلس الخاص وعضو البرلمان، رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين، إلى المنصة.

سير جيمس فيتس - ألين ميتشيل (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في البدء كانت الكلمة، والكلمة صار جسدا.

على مر التاريخ، تترجم الأفكار أو تتحول إلى مادة. وبمرور الوقت، تتولد لدى ذوي البصيرة فكرة، فينشئون مؤسسة تستفيد منها البشرية في كل الأزمنة. ومنظمتنا الأمم المتحدة تنتمي إلى هذه الفئة النبيلة التي نال القليل منها الاحترام عبر ٥٠ عاما.

ولكن هذا لا يعني أن بنية الأمم المتحدة مثالية. فالمؤسسات الحية، مثلها مثل أي كائن بيولوجي، بحاجة إلى مغذيات طازجة، إلى أفكار جديدة. فالمادة الحية تتحسن أو تتلف. وإن لم تتواءم مع القانون الأعظم للكون، ألا وهو عالمية التغير المفيد، سيكون مصير هذه الهيئة التي كانت ملهمة في يوم من الأيام أن تصبح بالية بمرور الوقت.

لقد سن المنتصرون في الحرب العالمية الثانية القواعد، كرسوا أهميتهم بمقاعد دائمة في مجلس الأمن. أما شعبا اليابان وألمانيا المهزومان، فقد حولا، في غضون جيل واحد، بلديهما إلى قادة العالم الاقتصادي واكتسبا بذلك حق الانتماء إلى هذه الدائرة الضيقة المغلقة على نفسها وبنفس المنطق يجب أن يكون للمناطق المتطورة الأخرى التي دللت على قدراتها الاقتصادية الحق في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن.

ولكي لا يظن أن الأمم المتحدة ستصبح مجرد محفل للأثرياء، يجب الاعتراف أيضا بقدر المناطق الأخرى، مثل افريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي. ومع ذلك ينبغي إفساح المكان لبعض البلدان كي تحصل على مقعد على أساس فردي.

وما كانت هذه الذكرى السنوية لتستحق أن نحتفل بها لو لم يوضع حد لآثام الشيوعية. وما زلنا ننتظر من أولئك الذين أهدروا حضارتنا إلى هذا الحد أن يكفروا عن ذنبهم. وأنا شخصيا أود أن أستثني السيد غورباتشوف لأنه قاد عملية التخلص من هذا الحمل الثقيل نيابة عنها، وخلق بذلك فرص العبور بشكل رائع إلى القرن الحادي والعشرين.

إن أمام الأمم المتحدة مهام كثيرة لم تنجز. وأود أن أبرز بندا واحدا لم ينجز من جدول أعمالنا، ألا وهو وضع مدينة القدس المقدسة. لقد بدأت بتطور الكلمة والأفكار. والأفكار تتخذ أحيانا شكلا متصلبا، وليس هناك تصلب أكثر مما نجده في أمور الدين.

وحيث أن القدس هي المكان الذي ظهرت فيه المسيحية واليهودية والإسلام، فإن هذه الديانات الثلاث متساوية كلها في حق المطالبة بالسيادة على مهد منشأتها هذا. ويجب أن تصبح القدس مدينة دولية تحت مظلة الأمم المتحدة ويقوم على حماية وضعها هذا المتمتعون بالقوة والسلطة الأدبية لفعل ذلك. وإني لأرى أن ذلك هو أسلوب إقرار السلام بين المؤمنين. وأرى أن هذه الفكرة تقوض دعائم الإرهاب الذي يطارد حياتنا اليومية في كل مكان في العالم. فليس من العدل أن نكرس هذا القدر من الطاقة والوقت والموارد المالية لنتعامل مع هذا الشر من الإرهاب الذي لا ينبغي أن يكون ثمة أساس لوجوده.

وأخيرا، أحث الأمم المتحدة على ألا تغلق بابها. فلا يزال الملايين غير ممثلين بيننا. وعلى هذه الهيئة العالمية أن تجد وسيلة تحتضن بها العالم.

عاد الرئيس إلى مقعده.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين على بيانه.

اصطحب سعادة الرايت أونورابل سير جيمس فيتس - ألين ميتشيل، عضو المجلس الخاص وعضو البرلمان، رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين من المنصة.

خطاب سعادة الأونورابل السيد دنزيل دوغلاس، رئيس وزراء سانت كيتس ونيفيس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستستمع الجمعية الآن إلى بيـــان سعادة الأونورابل السيد نزيل دوغـــلاس، رئيس وزراء سانت كيتس ونيفيس.

اصطحب سعادة السيد دينزيل دوغلاس، رئيس وزراء سانت كيتس ونيفيس، إلى المنصة.

السيد دوغلاس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه لمن دواعي الشرف العظيم لي أن أمثل شعب سانت كيتس ونيفيس في هذا الاحتفال التاريخي بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة.

إن للأمم المتحدة أهمية خاصة بالنسبة لسانت كيتس ونيفيس، حكومة وشعبا. لقد كانت سانت كيتس ونيفيس، قبل حصول بلدي على استقلاله السياسي في عام ١٩٨٣، خط الانتفاع بخدمات وكالات الأمم المتحدة مثل منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، وقد ساعد كل منها على إعداد شعبي للحصول على استقلاله السياسي.

إن هذا اليوبيل الذهبي للأمم المتحدة علامة فاصلة في تاريخ منظمتنا. فقد تغيرت معالم الشؤون العالمية تغيرا كبيرا منذ التوقيع التاريخي على الميثاق في سان فرانسيسكو منذ حوالي ٥٠ عاما. بيد أن العديد من المشاكل القديمة لا يزال مدرجا بشكل بارز على جدول الأعمال الدولي. ولذلك، فإن هذه السنة الفاصلة بمثابة دعوة للأمم لكي تجمع طاقاتها ومواردها حتى نعد مستقبلا جديرا بأن نورثه لأطفالنا.

إننا في مفترق طرق التفاعل الدولي. ونحن هنا اليوم للاحتفال بذكرى ٥٠ عاما من المشاركة والبقاء والانتصار - رغم اخفاقاتنا. إن المهمة التاريخية التي تقع على عاتقنا في هذه اللحظة هي أن نحدد الطريق إلى الأمام برؤية واضحة وبتصميم هادف.

لقد قلت في خطابي أمام الدورة العادية الخمسين للجمعية العامة في الشهر الماضي، إن حكومتي تعتقد أن الأمم المتحدة منظمة شعبية. وحكومة سانت كيتس ونيفيس تدعو إلى القيام بعمل متضافر من أجل التقليل قدر الإمكان من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، واستئصال شأفة العنف الاجتماعي، وحماية البيئة والحفاظ عليها، وانقاذ كوكبنا الأرض، وتقديم بعض الدعم لمواجهة آثار الكوارث الطبيعية، وصنع نشوب الصراعات العرقية التي لا تنفك تتزايد.

إن حكومتي لتفتخر بمساندة الأمم المتحدة في النداءات التي توجهها إلى الأمم المتحدة لاحترام حقوق الإنسان الأساسية، ولتقبل أوجه الاختلاف في الرأي - سواء كانت فردية أو عرقية أو وطنية.

لقد آن الأوان لكي نتصدى بشكل شامل لأوجه التفاوت الاقتصادي السائدة في المنظومة العالمية والتي تسمح لبعض الأفكار والسياسات بأن تسود على غيرها بينما تغفل الآراء والسياسات المحلية الخاصة بمناطق معينة.

إننا نحتفل بنصف قرن كرس للسعي إلى تحقيق السلام العالمي. نعم يجب علينا أن نثني على الذين أنشأوا المنظمة لمنع نشوب حرب عالمية. ومع ذلك فمن المؤسف أن تواصل الأمم حتى اليوم تسليح نفسها بأسلحة الدمار الشامل. وفي الوقت الذي تنمو فيه آلية الحرب، فإن الآلاف من المغلوبين على أمرهم يموتون جوعا في كل عام.

على مدى ٥٠ سنة لم يتغير هيكل الأمم المتحدة تغيرا كثيرا. ومع ذلك تغيرت الظروف التي تغيش الأمم المتحدة في ظلها وتجاوزت كل تقديرات مؤسسيها. وفي هذا العصر الجديد، ونحن على أعتاب ألف عام جديدة، نحتاج إلى تنظيم جديد. فينبغي أن نسعى ليكون مجلس الأمن أكثر تمثيلا واستجابة لمجموع الأعضاء. وحان الوقت ليصبح للعالم النامي أعضاء دائمون في مجلس الأمن. فيجب أن يكون هدف التمثيل المناسب هو الذي يوجه جهودنا حتى نتأكد من أن جميع شعوب العالم التي تلتزم بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة تلقى الترحيب في هذا الملتقى الأخوي للأمم.

عندما نتكلم عن السلام، فإننا نؤكد أيضا على مسألة بالغة الأهمية وهي مسالة أمننا الوطني. إنني أدعو جميع البلدان إلى أن تضم قواها لمكافحة الاتجار الدولي غير المشروع بالمخدرات، ومقاومة الأمراض التي تنشأ عن ذلك، والتي تمثل العقبة الرئيسية في طريق التنمية المستدامة والأمن في الدول الصغيرة. ويجب أن تدرج هذه العقبات على جدول أعمال الأمم المتحدة في السنوات المقبلة. وعندما ننظر إلى المستقبل، علينا أن نواصل الاعتراف بالدور الأساسي الذي تضطلع به المرأة في مجتمعنا. علينا أن نتأكد من أن المرأة تحتل مكانها السليم كشريك في تأمين مستقبل أفضل لنا جميعا. إننا بذلك لا نقدم خدمة للمرأة ولكننا على العكس من ذلك نقدم لها ما هو مستحق لها من الاحترام والحقوق.

وبينما نطأ أعتاب الألفية الجديدة، علينا ألا نفتخر فقط بالمعجزة التكنولوجية الكبيرة التي تتمثل في رحلة الإنسان في عمق الفضاء. بل يجب أن يكون بوسعنا أن نفخر بأن أولادنا لم يموتوا بعد الآن بسبب الجوع، ولن يموتوا بعد الآن بسبب أوبئة يمكن تفاديها أو قابلة للعلاج، ولن يموتوا بعد اليوم في الحروب. إننا في حاجة إلى مشاركة حقيقية وتعاون فيما بين جميع شعوب العالم في تناول مشكلة الفقر المتفاقم.

إن علينا، ونحن نبدأ النصف الثاني من المائة عام الأولى في عمر الأمم المتحدة، أن نستغل هذه المناسبة لكي نطالب أنفسنا وهذه المؤسسة العظيمة بمواجهة تحدي الاستمرار في العمل للقضاء على الحرب والجوع والتمييز والفقر، في هذه القرية العالمية التي نعيش فيها.

عيد ميلاد سعيد لك أيتها الأمم المتحدة، وليبارك الله الأمم المتحدة ليس فقط ٥٠ سنة أخرى، بل لمائة سنة أخرى، وما بعدها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وزراء سانت كيتس ونيفيس على بيانه.

اصطحب سعادة السيد دنزيل دوغلاس، رئيس وزراء سانت كيتس ونيفيس، من المنصة.

خطاب سعادة السيد دانييل كابلان دونكان، رئيس وزراء جمهورية كوت ديفوار

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب سعادة السيد دانييل كابلان دونكان، رئيس وزراء جمهورية كوت ديفوار.

اصطحب سعادة السيد دانييل كابلان دونكان، رئيس وزراء جمهورية كوت ديفوار، إلى المنصة.

السيد دونكان (ترجمة شفوية عن الفرنسية): عندما كلفني فخامة السيد هنري كونان بيدي، رئيس جمهورية كوت ديفوار، بتمثيل بلدي في الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، أوعز إلي أن أقول أنه يأسف لعدم تمكنه من الحضور إلى هنا بسبب الانتخابات العامة التي تجرى في البلاد. وينبع اعتزازي بتمثيله في هذا الاجتماع من أن رئيس جمهورية كوت ديفوار ودولة كوت ديفوار يعلقان أهمية كبيرة على الأمم المتحدة التي تعتبر مثلها الواردة في الميثاق، المبادئ الأساسية لبلدي، وفي هذه المناسبة الرسمية، أود باسم حكومة كوت ديفوار أن أجدد التزامنا الثابت بهذه المبادئ العالمية وتصميمنا على زيادة تعزيز هذه المبادئ مع كل يوم يمر.

وعندما تولى سعادة السيد أمارا إيسي، وزير خارجية كوت ديفوار، رئاسة الجمعية العامة في الدورة التاسعة والأربعين، أرادت كوت ديفوار، عن طريقه، أن تؤكد اهتمامها وإخلاصها لمؤسسة تثق، بدورها، فينا.

وعلى الرغم من بعض الاخفاقات، حققت المنظمة نجاحات جديرة بالثناء. ومن ثم يمكننا أن نفخر، عن حق بمنظمتنا لأنها مؤسسة جعلت من الممكن تحقيق توافق عام بشأن مسائل تتعلق بالسياسة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، فهي الهيكل الوحيد القادر على تطبيق المبادئ الرئيسية للقانون واحترامها، وذلك ببساطة بفضل عالمية الميثاق.

والسؤال الذي يطرح نفسه اليوم هو كيفية إصلاح الأمم المتحدة. ومنظمتنا التي تعتبر مرآة للعالم، يجب أن تظل بعد خمسين سنة من إنشائها قادرة على الاضطلاع بالدور المحدد لها والتكيف في نفس الوقت مع تغيرات عصرنا. ولذلك فإننا نرى أنه من الضروري أن تتكيف هذه المنظمة على نحو أفضل مع السياق الدولي الجديد ولذلك بتعبئة الدول والرأي العام العالمي حول أهداف جديدة على أساس ملاحظة وحيدة هي أن مقاصد المنظمة تطورت واتسعت إلى حد كبير وأن مطالب ملحة كثيرة جديدة قد ظهرت مثل ضرورة إيلاء مزيد من الأهمية للدبلوماسية الوقائية، وضرورة تعزيز العمل بمزيد من القوة من أجل تنمية أكثر البلدان فقرا في العالم.

ولنتساءل عما كان يمكن أن يكون عليه شكل العالم اليوم لو لم تكن الأمم المتحدة موجودة، دعونا إذن نتفق على توطيد قيم السلام والعدالة التي تمثلها منظمتنا كأداة لا بديل لها - ولكن قابلة للإصلاح - حتى يتمكن الضمير العالمي من شق طريق يحقق المصالح المختلفة للدول.

لقد أصبحت القرية العالمية حقيقة واقعة، بحفز من الأمم المتحدة ولكن من المؤسف أننا لا نعيش جميعا في بيت واحد في هذه القرية. فالبلدان الافريقية التي تواجه صعوبات اقتصادية لا مثيل لها، اصبحت مهمشة وتُدفع جانبا مع كل يوم يمر، بينما يتضاءل مفهوم التضامن ويميل الأغنياء إلى أن ينأوا بأنفسهم بعيدا. وفي هذا السياق فإن الفكرة التي وردت مرة أخرى في خطة

للتنمية والخاصة بإقامة مشاركة بين الغني والفقير من أجل تحقيق التنمية، فكرة لها معناها وينبغي تأييدها.

وعلى الرغم من كل هذه البيانات السريعة، يجب أن نلاحظ أننا نحتفل بهذه الذكرى على خلفية أزمة مالية. وعندما نحلل هذه الأزمة، نجد أنها أزمة اشتراكات فالبلدان الغنية بمواردها تتحفظ في الوفاء بالكامل بالتزاماتها وفي الوقت نفسه نرى أن الغالبية العظمى من البلدان الفقيرة تتصرف وفقا لما يمليه الضمير الحي وتسعى دائما بصعوبة إلى توفير هذه المبالغ التي لا تعتبر زهيدة في اقتصاداتها غير المستقرة.

وفي هذه المرحلة الحاسمة من حياة الأمم المتحدة، يجب عليها أن تركز تركيزا خاصا على المساواة والتكامل بين الحقوق المدنية والسياسية من ناحية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من ناحية أخرى. وهكذا، يجب ألا نسمح، حتى في الأمم المتحدة، بالمساس بمفهوم المساواة السيادية بين الدول الأعضاء بسبب المسؤوليات التي تتحملها بعض الدول الكبرى. إن على الأمم المتحدة أن تسهم في ظهور مجتمع مدني دولي.

إن الفقر والعوز وهما اليوم نصيب العديد من البلدان المتخلفة اقتصاديا، هما أكثر العوامل إثارة للقلق في حضارتنا، وهما التربة الحقيقية التي تفرخ التوتر والصراعات في الفترة التالية للحرب الباردة - وأعني بها التصادمات العرقية - الدينية وما يصاحبها من تهريب للمخدرات وللأسلحة، ومن فساد وغسيل للأموال.

بنهاية الحرب الباردة، أتيحت للدول القومية وللمجتمعات المدنية فرصة تاريخية لبدء إصلاح واسع النطاق ولا بد منه لتغيير مصير البشرية كلها. وهذا الإصلاح الكبير هو مفتاح الحفاظ على قيم السلام والعدل والتضامن التي لا تزال حية. وبالنسبة للأمم المتحدة يجب أن يكون هو التحدي الأول، التحدي الذي يواجهنا في القرن المقبل الذي ننتظر قدومه بهذا الأمل.

وفي الختام، أود أن أعرب عن امتنان كوت ديفوار للوكالات المتخصصة الموجودة في بلدنا. إن دعمها وتفانيها يقدرهما أبناء كوت ديفوار جميعا تقديرا عظيما. ونيابة عن رئيس جمهورية كوت ديفوار، فخامة السيد هنري كونان بيدي، أود أن أبلغها هنا مدى الامتنان العميق الذي نشعر به تجاه المهمة الكبيرة التي أنجزتها من أجل تنميتنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وزراء جمهورية كوت ديفوار على بيانه.

اصطحب سعادة السيد دانييل كابلان دونكان، رئيس وزراء جمهورية كوت ديفوار، من المنصة.

بيان سعادة السيد ابراهيم بوبكر كييتا، رئيس وزراء جمهورية مالي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان سعادة السيد ابراهيم بوبكر كييتا، رئيس وزراء جمهورية مالي.

اصطحب سعادة السيد ابراهيم بوبكر كييتا، رئيس وزراء جمهورية مالي، إلى المنصة.

السيد كييتا (ترجمة شفوية عن الفرنسية): من دواعي الشرف البالغ بالنسبة لي أن أتكلم في هذه القاعة أمام ممثلي جميع شعوب العالم لنحتفل معا بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وهذا الشرف غير العادي يوفر لي فرصة جاءت في وقتها لأنقل، نيابة عن شعب جمهورية مالي وعن رئيسها، فخامة السيد ألفا عمر كوناري، رئيس دولتنا، رسالة أمل: أمل في أن نرى الأمم المتحدة وهي ترقى إلى مستوى رغبة إنسان القرن الحادي والعشرين في أن يعيش في سلام وأمن، في عدالة اجتماعية وكرامة إنسانية.

كيف يمكننا ألا نذكر هنا العمل الذي قامت به المنظمة لدفع قضية تقرير مصير الشعوب قدما، ولاستئصال الاستعمار، والقضاء على جميع أشكال التمييز العرقي والقمع؟ لقد فتحت الأمم المتحدة بهذا آفاقا جديدة لبلدان وشعوب عديدة، وممكنة إياها من التعاون ومن العيش في أخوة في إطار من وحدة المصالح والمصائر تحث كل شعب على أن يكرس موارده وطاقاته للتنمية والتقدم والرفاه.

واليوم، بفضل ما حققه الإنسان من إنجازات بذكائه وبفكره، أصبح الشعور بانعدام الأمن في كثير من الأحيان من نتاج شواغل الحياة اليومية أكثر من أن يكون نتاج الخوف من كارثة عالمية عنيفة. ومن هنا تأتي الأهمية التي تعلقها مالي على وضع عهد اجتماعي جديد يولي درجة أعلى من الأولوية للتضامن الدولي، كما قال الرئيس ألفا عمر كوناري في بيانه أمام مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المنعقد في كوبنهاغن.

وتحقيقا لهذه الغاية يجب أن نعدل تفكيرنا بشأن مفهوم التنمية، واضعين تركيزا أكبر على بعدها الإنساني. ولهذا يسرنا أن نثني على الإصلاح الجاري لأجهزة الأمم المتحدة، وبخاصة الأجهزة المسؤولة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وهذه العوامل جميعا تدل على أن الأمم المتحدة مصممة على تشجيع ظهور ثقافة تنمية حقة ينهض بها الجنس البشري لصالح الجنس البشري.

ونحن نعتبر التوسيع الضروري لمجلس الأمن، وترشيد دور الجمعية العامة وتنظيم الأمانة العامة تعبيرا عن إضفاء المزيد من الديمقراطية على الأمم المتحدة والمزيد من الشفافية على هيئاتها.

في نهاية هذا القرن، وفي الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، تواجه المنظمة حالة لم يسبق لها مثيل، لأنها يجب أن تواجه، في وقت واحد، تحديات دقيقة واسعة الانتشار لها آثار عديدة معقدة. وهذه مهمة ملحّة وعاجلة. ويجب أن نعمل بسرعة وفي تضامن. إن مستقبلنا الجماعي يتعرض للخطر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وزراء جمهورية مالي على بيانه.

اصطحب سعادة السيد ابراهيم بوبكر كييتا، رئيس وزراء جمهورية مالي، من المنصة.

خطاب نيافة الكاردينال أنجيلو سودانو، وزير خارجية الكرسي الرسولي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٢١٥/٤٨ باء، أعطي الكلمة الآن للمتكلم التالي، نيافة الكاردينال أنجيلو سودانو، وزير خارجية الكرسي الرسولي.

اصطحب نيافة الكاردينال أنجيلو سودانو، وزير خارجية الكرسي الرسولي، إلى المنصة.

الكاردينال سودانو (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن وجودي في هذه الجمعية بعد أسابيع قليلة من زيارة البابا يوحنا بولس الثاني يشهد على مكانة الكرسي الرسولي عند الأمم المتحدة.

طوال الخمسين سنة الماضية كانت الأمم المتحدة المعمل الذي جرى فيه صقل بعض جوانب القانون الدولي، كما كانت أيضا ساحة لإجراء حوار مستمر متعدد الأطراف. وهي أيضا المركز الذي أعدت واتخذت فيه القرارات لتجنب الصراعات أو لحلها باستخدام وسائل معقولة - أو لكي تفي بمطالب حقوق الإنسان والتضامن. ويجب أن نشيد بكل الذين كرسوا أنفسهم - وضحوا أحيانا بحياتهم - كي ينتصر القانون والعدالة الدولية.

وهكذا أصبحت الأمم المتحدة أداة لا غنى عنها للحوار والتضامن بين الشعوب. والكرسي الرسولي يعتقد أن عمل الأمم المتحدة لا بديل له لمساندة البلدان في جهودها لتعزيز السلام وضمان التقدم الاجتماعي والنهوض بالحرية.

لقد أعرب الأب الأقدس في خطابه يوم ٥ تشرين الأول/اكتوبر عن الرغبة في أن تنمو المنظمة باعتبارها مركزا أخلاقيا، كأسرة دول. وهي لا يمكنها أن تحقق هذه المهمة إلا إذا شعرت كل دوله بأنها مقبولة ومعترف بها بوضعها الذي هي عليه، وراغبة في أن تعطي وتأخذ، وإلا إذا اقتسم الجميع نفس التراث من القيم التي لا تزال أسمى التعبيرات عنها هي المُثل العليا للعدالة والحرية والسلام والتضامن.

ويرغب الكرسي الرسولي بوجوده بينكم في المساعدة على تزويد منظمتكم بالقوة الروحية التي تمكنها من الدفاع عن مبادئ ميثاقها التأسيسي.

وقد أشار قداسته في نفس هذا المكان إلى أننا

"لا نعيش في عالم بلا منطق أو مغزى"

ولكن

"هناك منطق أخلاقي متأصل في الحياة الإنسانية، منطق يجعل من الممكن قيام حوار بين الأفراد والشعوب". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٢٠، ص ٣)

ولهذا يسعى ممثل الكرسي الرسولي الذي يشارك في أعمالكم إلى ضمان أن يكون رائد القرارات التي تتخذونها هو دائما الصالح الموضوعي للجميع، ولا سيما الشعوب الأشد معاناة من الفقر أو الظلم أو الحرب، بدلا من أن

تمليها الشواغل القومية الأنانية أو المصالح الاقتصادية وحدها.

إن الأمم المتحدة مطالبة، بعد ٥٠ سنة من وجودها، بأن تجدد التزاماتها إزاء المجتمع الدولي. ويجب عليها أن تجد سبلا جديدة للاستجابة لتحديات اليوم، وموقفا أخلاقيا قوامه التضامن، وتوقا إلى السلام، وتعزيز احترام الخلافات.

وفي الختام، أود أن أشكركم باسم البابا يوحنا بولس الثاني على الترحيب الحار الذي استقبلتموني به وعلى الاهتمام الذي تولونه لبعثتنا المراقبة. إن صوت الأب الرسولي وأصوات ممثليه ليس لها إلا غرض واحد هو تذكير كل فرد بأن مستقبل الإنسانية يعتمد في التحليل الأخير على استعدادهم للعيش معا. وهذا هو معنى التضامن الذي لا غنى عنه فيما بين الأشقاء والشقيقات، الذين خلقوا جميعا في صورة الله وعلى شاكلته.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير خارجية الكرسي الرسولي على بيانه.

اصطحب نيافة الكردينال أنجيلو سودانو، وزير خارجية الكرسي الرسولي، من المنصة.

خطاب صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد، نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس وزراء عمان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد، نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس وزراء عمان.

اصطحب صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد، نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس وزراء عمان، إلى المنصة.

صاحب السمو فهد بن محمود آل سعيد: في هذه اللحظات الخالدة التي نحتفل فيها بمناسبة مرور خمسين عاما على إنشاء منظمة الأمم المتحدة يسعدني أن أحييكم وجميع المشاركين في هذه الذكرى التاريخية المجيدة.

إن سلطنة عمان بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله - قد أدركت ومنذ البداية الدور الكبير الذي تضطلع به الأمم المتحدة، والمبادئ القيِّمة النبيلة التي تعمل على أساسها من أجل عالم تسوده العدالة والمساواة والأمن والاستقرار، وتتحقق فيه التنمية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

لقد تجسدت تلك المفاهيم وبشكل واضح في السياسة التي انتهجتها سلطنة عمان على كافة الأصعدة. فعلى الصعيد المحلي شهدت البلاد خلال خمسة وعشرين عاما معدلات قياسية في النمو الاقتصادي والاجتماعي. وقد كان التركيز في التنمية خلال تلك الحقبة على الانسان العماني، وذلك عن طريق العناية بصقل مواهبه الفكرية والإبداعية وإشراكه في مسيرة البناء الشامل للبلاد، من منطلق أن المواطن هو هدف التنمية وصانعها. كما التزمت السلطنة على الصعيد الدولي بميثاق الأمم المتحدة وبالقوانين والأعراف الدولية وتعاونت مع المنظمة الدولية في دعم توجهاتها الرامية إلى استتباب الأمن والسلام ونشر الرخاء والاستقرار في ربوع العالم.

إن العلاقات الدولية للسلطنة تقوم على ثوابت سياسية تمليها قناعاتها النابعة من تاريخها وتراثها وتقاليدها وما تستهدفه من المصلحة الدولية العليا. وعلى هذا الأساس استطاعت أن تحل جميع القضايا مع جيرانها من منطلق "لا ضرر ولا ضرار"، وهو أسلوب حضاري في التعامل مع الآخرين يراعي مبدأ هاما يتمثل في محافظة كل دولة على حقوقها مع احترامها في نفس الوقت لحقوق الغير.

لقد ساهمت السلطنة بشكل فعال في معالجة الأمور المطروحة على الساحتين الاقليمية والدولية، وشاركت في مختلف اللقاءات والمؤتمرات والاجتماعات التي تعقد من أجل التوصل إلى فهم مشترك للعديد من القضايا الدولية، وكان وجود سلطنة عمان كعضو في مجلس الأمن وتعاونها مع باقي الأعضاء في مواجهة التحديات والمستجدات المتلاحقة التي تشهدها الساحة الدولية فرصة سانحة أتاحت للسلطنة مجالا رحبا كي تقوم بدورها في حمل تلك الأمانة وإبداء مرئياتها النابعة من رغبتها الصادقة في الوصول إلى حلول سليمة لمعالجة مختلف التطورات والأحداث المؤسفة التي يرزح تحت وطأتها عديد من مناطق العالم.

لقد تميزت الحقبة الماضية من عمر المنظمة الدولية بالكثير من الانجازات الإيجابية التي تحققت بفضل العمل الجماعي المتعدد الأطراف، رغم الصعوبات الجمة التي واجهتها المنظمة خلال مسيرتها الماضية، مما يعتبر دليلا على نجاح الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها. إلا أن تحقيق الأمن والسلم والرفاهية الاقتصادية

والاجتماعية في ظل العدالة والمساواة لن يتم التوصل إليه إلا بتعزيز الجهود المشتركة وإعطاء الأولوية لخطط التنمية الذاتية والجماعية.

إنه في ظل تغير الاهتمامات والأولويات الدولية قامت المنظمة بعقد عديد من المؤتمرات العالمية لمجابهة المشاكل التي تتصل بالبشرية، وأهمها تلك المتعلقة بالبيئة والسكان والتنمية ومشاكل التصحر والجفاف وغيرها، وهي مشاكل إن لم تواجه بجدية في وضع الحلول لها فسوف يكون لها نفس تأثير الحروب العالمية.

إن النظام الدولي الجديد يجب أن يتسم بالتعاون الجماعي وأن يعطى الاهتمام الكافي لإيجاد الحلول للمشكلات الاقتصادية التي تواجه بعض البلدان، ولذا فإنه من المناسب القيام بجهد أكبر لتمكين العديد من دول العالم من استخدام التكنولوجيا في تطوير مواردها وتنمية اقتصادياتها من أجل رقي شعوبها.

إنه لشرف لي أن أنوب عن حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم في المشاركة في هذا الحدث التاريخي الكبير الذي نفتتح به صفحة جديدة في مسيرة الأمم المتحدة نحو مستقبل أفضل لجميع شعوب العالم.

وفي الختام، أود أن أذكر بالتقدير والعرفان جهود الأمناء العامين الذين تعاقبوا على الأمم المتحدة والعاملين فيها منذ إنشائها في عام ١٩٤٥ حتى يومنا هذا .. تلك الجهود الرائدة التي كان لها الدور الكبير في إنجاح مهمتها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء في عـُمان على بيانه.

اصطحب صاحب السمو فهد بن محمود آل سعيد، نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء في عـُمان، من المنصة.

خطاب سعادة الأونورابل البروفيسور غويدو دو ماركو، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية مالطة، ورئيس الجمعية العامة سابقا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة الأونورابل البروفيسور غويدو دو ماركو، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية مالطة، ورئيس الجمعية العامة سابقا.

اصطحب سعادة الأونورابل البروفيسور غويدو دو ماركو، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية مالطة ورئيس الجمعية العامة سابقا، إلى المنصة.

السيد دو ماركو (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الأمم المتحدة هي المحصلة المباشرة لأكثر تجارب البشرية مرارة ووحشية: ألا وهي الحرب العالمية الثانية. وبإنشاء الأمم المتحدة، سعت البشرية إلى أن تنأى بنفسها عن المخاطر الكامنة في القومية المتطرفة من أجل الاتجاه صوب مستوى أرفع من مستويات العمل الدولي. فالأمم المتحدة التي هي أكثر من مؤسسة، ينبغي النظر إليها على أنها عملية تتضمن أعمق تطلعات البشرية إلى تحقيق السلام العالمي، وإعمال حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية.

لقد كانت الخمسون سنة الماضية اختبارا للأمم المتحدة وإنعاشا لها. فعلى المستوى المؤسسي، ربما تكون قطاعات بعينها قد تأثرت، لكن منظمتنا قاومت من حيث المضمون الآثار المترتبة على الأحداث وتجاوزت تحديات التغيير. وعلى المستوى التنفيذي لا تزال المنظمة تناضل لكي تؤكد مصداقيتها في الوفاء بتطلعات الشعوب والأمم.

وبقدر ما يعتبر حدوث اليوم احتفالا تذكاريا بما مضى، فإنه عهد للمستقبل.

إن البشرية تتمتع اليوم بالقدرة على السيطرة على البيئة الخارجية والتحكم فيها. ولكن لا يزال يتعين عليها أن تصقل القيم التي تحدد وجه استخدام هذه القوة.

ويتسم عصرنا بتناقضات فاجعة. فعندما تكون قدرتنا على إنتاج الغذاء غير محدودة تقريبا، ما زال الملايين يعانون من سوء التغذية؛ ويموت يوميا آلاف الأطفال من الجوع. وبينما يمكن للطب أن يجترح المعجزات في إنقاذ حياة البشر وأن يطيل توقعات الحياة إلى حد كبير، يسقط الملايين بدون داع ضحايا لأمراض يمكن الشفاء منها نظرا لحرمانهم من الرعاية الصحية الأساسية. وبينما يرتاد جزء متزايد العدد من البشرية الطرق الالكترونية السريعة لتداول المعلومات،

لا يزال الحقد والخوف يشكلان حاجزا فاصلا بين المجتمعات ويذبح الآلاف في الصراعات العرقية. وبينما يمكن النظر إلى روعة كرتنا الأرضية كاملة والاعجاب بها في الفضاء الخارجي، لا تزال التنمية غير المسؤولة تهاجم الطبيعة وتعيث فيها فسادا وفي إطار هذا المنظور، لا يعود هناك أي معنى للمشاحنات المؤسسية.

وفي نهاية المطاف، فإن تأييدنا الموحد والتزامنا السياسي بالمبادئ والمثل المجسدة في الميثاق هما اللذان يحددان أهمية وصلاحية وفعالية منظمتنا.

لقد أصبح انتشار ستار الفقر الذي حذرنا منه منذ خمس سنوات، أشد وطأة وقسوة. ولا يزال الجهد الذي نبذله لتعزيز الكرامة الإنسانية يتعرض لطعنات ثقافة الموت التي يبثها تجار المخدرات. وما فتئ عزمنا على دعم سيادة القانون تقوضه الجريمة الدولية.

إن العالمية هي حجر الزاوية للأمم المتحدة. ولا يزال مفهوم العالمية يوجه عمل مالطة في هذه المنظمة. إنها تلهم دورنا في السعي لتحقيق السلام والتعاون على الصعيدين العالمي والإقليمي. وكانت في أساس جهدنا لترويج وتطوير مفهوم التراث المشترك للإنسانية في إطار قانون البحار والشواغل المتعلقة بتغير المناخ. وما زالت تشكل دافعا لنا في دورنا كحراس وأمناء على حقوق ومصالح الأجيال القادمة بتكليف مجلس الوصاية بدور تنسيق الجهود الدولية للمحافظة على تراثها.

وفي جهودنا الرامية لاستعراض الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة، لا بد من أن نضع نصب أعيننا تساوي الدول في الحقوق، كبيرها وصغيرها.

لقد قلنا دائما وما زلنا نعتقد أنه ينبغي تنشيط دور الجمعية العامة، وهي الهيئة الوحيدة التي نتمتع فيها جميعا بالعضوية الدائمة. ولدى إعادة تنظيم هيكل مجلس الأمن، من الأساسي أن تقوم علاقة تكافلية بين المجلس والجمعية العامة.

وقد أظهرت هذه الخمسين سنة الأولى أن الأسس الأخلاقية والسياسية للأمم المتحدة تستمد جذورها من مُثل وتطلعات تتجاوز المجموع البسيط لعدد الأعضاء والسعي لإيجاد حلول عملية لمشكلات محددة ومباشرة. فالكل أكثر من مجموع أجزائه.

وإن الآباء المؤسسين للأمم المتحدة قد شدوا عربتهم بنجم لدى تحديد مسار المستقبل. وهذه الرؤية العالمية تقوم وتعتمد على الاعتراف بحقوق وحريات وكرامة كل كائن بشري واحترامها.

عندما نبني جيلا ثانيا من الأمم المتحدة، ستظل العناصر الرئيسية للبناء هي إرادتنا والتزامنا. وتتطلب هذه العملية تعهدنا لضمان الدعم السياسي والمالي للمنظمة لكي تعمل على بناء عالم خال من العوز وضمان السلام والحرية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية مالطة، والرئيس السابق للجمعية العامة للأمم المتحدة على بيانه.

اصطحب سعادة الأونورابل البروفيسور غويدو دو ماركو، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية مالطة ورئيس الجمعية العامة سابقا، من المنصة.

خطاب سعادة السيد فاروق الشرع، وزير خارجية الجمهورية العربية السورية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد فاروق الشرع، وزير الخارجية في الجمهورية العربية السورية.

اصطحب سعادة السيد فاروق الشرع، وزير الخارجية في الجمهورية العربية السورية، إلى المنصة.

السيد الشرع (الجمهورية العربية السورية): تحل الذكرى الخمسون لتأسيس الأمم المتحدة، لتطرح سؤالا مشروعا، لا يدور حول ما حققته هذه المنظمة العالمية من إنجازات حتى الآن - رغم أهميتها - بل ماذا سنفعل في إطارها من أجل بناء مستقبل أفضل للإنسانية، لا مكان فيه للعدوان والاحتلال والظلم والفقر والتخلف؟

اليوم، ومنذ انتهاء الحرب الباردة، ما زال الوضع الدولي يمر في مرحلة انتقالية، لا أحد يستطيع أن يتكهن متى ستنتهي، وكيف ستتبلور، لشدة ما يميزها من غموض وعدم استقرار.

إنها مرحلة انتقالية بين نظام عالمي خلف تداعيه كثيرا من الركام والحروب المتنوعة والأسئلة الجوهرية، ونظام بديل ما زال يجهد للنهوض من تحت الركام، وما زال يبحث عن سبيل لإطفاء الحرائق المنتشرة في

أكثر من مكان، والرد على التساؤلات العديدة التي ظلت دون جواب.

إنها مهمة خطيرة ومسؤولية جسيمة لا تستطيع دولة بمفردها التصدي لها بنجاح مهما بلغت من القوة والحكمة؛ بل تحتاج إلى جهود جماعية تساهم فيها الدول الأعضاء بصدق وحرص، بعيدا عن روح الحرب الباردة ومحاولات الهيمنة.

لذلك نرى أن الأمم المتحدة تبقى الإطار الأفضل لحشد هذه الجهود والمساهمات في مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل. ويخطئ من يعتقد أن نظاما عالميا جديدا قد قام وأصبح أمرا واقعا، وأنه لا خيار لنا إلا الصعود إلى القطار قبل فوات الأوان. إن سورية، كما قال السيد الرئيس حافظ الأسد، شأنها شأن دول عديدة في العالم لن تدعم نظاما دوليا لا دور ولا مصلحة لها فيه. إن من تابع مناقشات قمة عدم الانحياز التي انعقدت الأسبوع الماضي في كولومبيا يصل بوضوح إلى هذه النتيجة.

وفي ضوء ذلك، سنظل نسعى مع البلدان النامية وغيرها للمساهمة في إقامة نظام دولي عادل، نظام يعترف بالمساواة بين الدول والشعوب، وحقها في الكرامة والحرية والتنمية، نظام يؤمن بالتعاون الدولي القائم على الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

إن هذا التجمع لعدد كبير من رؤساء الدول والحكومات في الذكرى الخمسين، يعكس حقيقتين هامتين:

الحقيقة الأولى هي أن هناك حالة من القلق العام يشترك فيها الرابحون والخاسرون من نتائج انتهاء الحرب الباردة.

والحقيقة الثانية هي أن إجماعا ظهر مؤخرا بين دول العالم حول الحاجة لإصلاح الأمم المتحدة، لتصبح أكثر فعالية في مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية.

إن تحسين أداء الأمم المتحدة ودمقرطة صنع القرارات فيها، لا يتحقق إذا غلّبت الدول الأقوى والأغنى مصالحها الأنانية على حساب مصالح الغالبية الساحقة من دول العالم، وهذا التوجه هو مصدر قلق حقيقي في ضوء بعض الممارسات والتجارب السابقة.

إن قرار التمديد اللا نهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في (أيار/مايو) الماضي، وما رافقه من استثناءات كرست احتكار أولئك الذين يملكون الأسلحة النووية، وضغوط مورست على الذين لا يملكونها، ويريدون صادقين تخليص البشرية من السلاح النووي، أبرز دليل على هذا التوجه الذي يؤكد خطورة الإزدواجية في المعايير والمفاهيم، التي تسود العلاقات الدولية الراهنة.

لقد ساهمت الأمم المتحدة منذ تأسيسها بدور هام في تصفية الاستعمار والعنصرية، وحققت نجاحات كبيرة في هذا الشأن، كان آخرها الإنجاز المضيء في جنوب افريقيا. لكن إسرائيل في منطقتنا - رغم حديثها الكثير عن السلام - ما زالت تحتل الأرض العربية وتقيم المستوطنات فيها، وتزرع بذور الحقد والكراهية في كافة أرجاء المنطقة.

وليس سرا أن إسرائيل لا تريد الأمم المتحدة وترفض إعطاء دور لها في إحلال السلام في الشرق الأوسط. من هنا كانت مبادرة السلام الأمريكية المخرج الممكن لإقناع إسرائيل بالانسحاب من جميع الأراضي العربية التي احتلتها في عام ١٩٦٧، لتحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة، وفق قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، وصيغة الأرض مقابل السلام.

ولكن بعد أربع سنوات من المفاوضات، تبين بوضوح أن إسرائيل استخدمت المبادرة الأمريكية أولا للتخلص من الأمم المتحدة، وثانيا، لتعطيل المبادرة الأمريكية نفسها، ولمنع تحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة.

واليوم، تحاول حكومة إسرائيل إيهام العالم بأنها حققت الكثير من السلام والعلاقات في منطقتنا، في حين تدرك شعوب المنطقة، عربا وإسرائيليين على حد سواء، أن السلام ما زال بعيد المنال. إن أعداء السلام الحقيقيين هم أولئك الذين ضموا القدس والجولان، وشجعوا استمرار الاحتلال والاستيطان والتطرف الأعمى، وما زالوا يرفضون الانسحاب الكامل مقابل السلام الكامل والشامل، الذي طرحته سورية وحظي بتأييد عربي وعالمي.

إذا ضاعت هذه الفرصة المتاحة للسلام - ونأمل أن لا تضيع - فإن مسؤولية تاريخية ستقع على إسرائيل أمام العالم الذي عبر في الذكرى الخمسين لتأسيس الأمم

المتحدة، عن توقه الشديد لتحقيق السلام الشامل القائم على العدل والمساواة، وبناء مستقبل أفضل لشعوب منطقتنا وللعالم بأسره.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير خارجية الجمهورية العربية السورية على بيانه.

اصطحب سعادة السيد فاروق الشرع، وزير خارجية الجمهورية العربية السورية، من المنصة.

خطاب سعادة السيد الحبيب بن يحيى، وزير خارجية تونس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الكلمة الآن لسعادة السيد الحبيب بن يحيى، وزير خارجية تونس.

اصطحب سعادة السيد الحبيب بن يحيى، وزير خارجية تونس، إلى المنصة.

السيد بن يحيى (تونس): شرفني سيادة الرئيس زين العابدين بن علي، رئيس الجمهورية التونسية، فكلفني بأن ألقي، باسمه، كلمة تونس في هذه المناسبة التاريخية:

"يطيب لي - ومنظمة الأمم المتحدة تحتفل بالذكرى الخمسين لانبعاثها - أن أحيي، باسم تونس، جمعكم الموقر، راجيا لكم مزيد التوفيق فيما أنتم آخذون فيه من عمل، به يقوي صرح منظمتنا، لتكون - باجتماع كلمتنا وتضافر مساعينا - أقدر على تلبية طموحات الإنسانية لمُثل الخير والسلم والعدل، في عالم أملنا الكبير أن تنتصر فيه أسباب التضامن والتقارب على عوامل الفرقة والنزاع.

"لقد عملت منظمة الأمم المتحدة الكثير من أجل السلام منذ نشأتها في ظروف حرجة، فوقت الإنسان شر الدمار، وساهمت في فتح الطريق أمام قوى التحرر الوطني في مختلف أرجاء المعمورة، وانتصرت لدعاة الاخاء والمساواة على قوى الظلم وكل أشكال التمييز.

وكانت خير مجسم لما يمكن أن تكون عليه الحكمة الإنسانية من جمع بين سلامة الأساس ونبل الغاية، سواء من خلال المواثيق والعهود والنصوص والآليات الأممية، أو بفضل ما قامت به من جهود وأعمال في مختلف الميادين.

لقد قدرت تونس منذ الاستقلال تلك الرسالة حق قدرها، فأولت المبادئ الواردة بميثاق الأمم المتحدة مكانة متميزة في سلم قيمها، يحدوها عزم أكيد على النهوض في نطاق العمل الأممي بواجب الدفاع عن قضايا الحق والعدل.

لذلك كانت بلادنا سباقة الى الاستجابة الى دعوة الأمين العام، الفقيد داغ همرشولد للمشاركة في أول عملية حفظ للسلام تتبناها الأمم المتحدة في الكونغو، آنذاك. ولم تكد تنقضي خمس سنوات على استقلال تونس حتى تولى المرحول المنجي سليم، أحد رموزنا اللامعة في ميدان السياسة والدبلوماسية، رئاسة الدورة السادسة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة، فكان بذلك أو افريقي يتبوأ هذا المنصب.

ومن موقع الوفاء لاختيارات شعبنا الأساسية، طورنا منذ تحملنا أمانة مصير بلادنا في السابع من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ تلك الاختيارات، في اتجاه الارتقاء بها الى مستوى الطموح المتزايد للبشرية نحو توسيع الحريات في أشمل معانيها، وأنبل مقاصدها، تقديرا منا أن "الأصل في الإنسان الحرية" كما علمنا ذلك رواد الإصلاح في حضارتنا الممتدة عبر التاريخ. ففي الوقت ذاته الذي انصرفنا فيه الى توطيد أركان الديمقراطية في الداخل وكرسنا حقوق الإنسان في التشريع والممارسة، وعملنا على أن تنتشر ثقافة التسامح والتآخي البشري في صفوف أبنائنا ذكورا وإناثا، بذلنا ما استطعنا من جهد لمعاضدة مساعي منظمة الأمم المتحدة الهادفة الى نشر تلك القيم، وعزمنا راسخ على مواصلة البذل في هذا الاتجاه الخير، تجسيما لإيماننا أن خير مساعي الإنسان إنما هو سعيه من أجل أخيه الإنسان.

يقيننا أن الإنسانية أقبلت على مرحلة من تاريخها أتيحت لها فيها فرص الارتقاء الى مستوى من التعاون البناء لم تعهده من قبل، لا سيما بعد زوال الاستقطاب الثنائي، وتزايد نجاعة تقنيات الاتصال، مما يعين على دعم الحوار والتفاهم والتعاون بين الحضارات والشعوب، بما يكفل تنامي حظوظ تحقيق السلام في العالم.

والواجب يدعو المجموعة الدولية الى تحويل تلك العوامل الى وسائل ناجعة، تستعين بها على بناء نظام عالمي قوامه السلم والعدل والإنصاف، ومنهجه الاحتكام الى الشرعية الدولية والقانون، على نحو ما دعونا إليه في كل المحافل الدولية، ووفقا للاتجاه الذي كرسته الرزنامتان من أجل السلم والتنمية للسيد الأمين العام.

ونحن في تونس نعي حق الوعي ذلك التلازم بين السلم والتنمية، باعتبار أن مآل قيم السلم والديمقراطية مرتبط - سواء داخل المجتمع الواحد أو بين الشعوب - بمدى توفقنا في الاستجابة الملائمة لضرورات التنمية الشاملة المستديمة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

واعتقادنا أن تحقيق السلام لا ينحصر في الحيلولة دون اندلاع النزاع المسلح ومعالجة الأزمات الطارئة، بقدر ما يتطلب العمل على إزالة أسبابها، وأنجع السبل الى ذلك هو الربط المتين بين جهد التنمية وتنوير العقول وترسيخ قيم حقوق الإنسان والتربية على الديمقراطية وفضائل التسامح والاعتدال.

إن تونس إذ تدرك عميق الإدراك ما يهدد سلامة المجتمعات من أخطار يتجاوز ضررها حدود البلد الواحد سواء تعلق الأمر بالإرهاب أو بالجريمة المنظمة أو بالاتجار بالمخدرات أو بتلوث البيئة وانتشار عديد الأمراض، فإنها لم تدخر جهدا، خاصة أثناء رئاستها لمنظمة الوحدة الأفريقية، للعمل على التبصير بما يترتب عن تلك الآفات من ويلات، والدعوة الى انتهاج سياسات مشتركة على الصعيد الإقليمي، للوقاية منها والحد من انتشارها، كما سعت ضمن الهيئات الدولية الى بلورة جهود التنسيق والتعاون على المستوى العالمي لمعالجة أسبابها واستئصال جذورها.

تلك مهام جليلة ومتأكدة لا يمكن لأية دولة أن تضطلع بها بمفردها، بل هي من مسؤوليات المجتمع الدولي بأسره. فلا مناص له اليوم من جمع كل قواه للاضطلاع بها بالسرعة المرجوة والنجاعة اللازمة.

ولا ريب أن منظمة الأمم المتحدة أنسب فضاء يمكن أن تتجمع فيه قوى التضامن الإنساني في إطار "عقد شامل للسلام والتنمية" وهو ما نادينا به، خاصة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٨٩، إيمانا منا بضرورة وضع خطة تضامنية دولية لمعالجة معضلة الفقر والخصاصة في العالم.

ولا يخفي على أحد أن ما نعلقه على منظمتنا من آمال وما نحمله إياها من مسؤوليات، يلقي على الجميع واجب التمسك بمبادئها، ومؤازرة جهودها، وتعزيز وسائل عملها. وإن تونس العهد الجديد لمؤمنة أن منظمة الأمم المتحدة تظل في النهاية الإطار الأمثل لمعالجة القضايا الدولية، وصيانة السلم والاستقرار في العالم، والنهوض بالتعاون بين الأمم لما فيه خير الجميع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير خارجية تونس على بيانه.

اصطحب سعادة السيد الحبيب بن يحيي، وزير الشؤون الخارجية لتونس، من المنصة.

خطاب سعادة الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، وزير خارجية البحرين والمبعوث الخاص لصاحب السمو أمير دولة البحرين

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، وزير خارجية البحرين والمبعوث الخاص لصاحب السمو أمير دولة البحرين.

اصطحب سعادة الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، وزير خارجية البحرين والمبعوث الخاص لصاحب السمو أمير دولة البحرين، الى المنصة.

يشرفني أن أتحدث إليكم اليوم ممثلا لحضرة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين وأن أنقل إليكم وإلى جميع المشاركين في هذا التجمع الدولي الهام تحيات سمو الأمير وتمنياته الصادقة لاحتفالنا هذا وللأمم المتحدة بالتوفيق والنجاح.

تحتفل منظمتنا الدولية اليوم ونحتفل معها بمناسبة الذكرى الخمسين لإنشائها الذي جاء في أعقاب الحرب العالمية الثانية التي قرر المجتمع الدولي والقوى المحبة للسلام أن يجعلوا منها آخر الحروب المدمرة في تاريخ البشرية، وأن يمحوا من خلال ميثاقها ومبادئها السامية آثار ما جلبته تلك الحروب من ويلات ودمار نحاول تجاوز تداعياتها وآثارها.

وفي هذه المناسبة التي نعتز بها جميعا، وفي ظل هذا الحضور الدولي الرفيع والمكثف فإنه لا بد لنا من تقديم الشكر والعرفان لأولئك الذين أسهموا في إنشاء هذا الصرح الدولي بفكرهم وعطائهم المتميز، وإلى الذين حملوا الراية من بعدهم وقدموا الكثير من التضحيات وأغلاها من أجل خدمة قضايا الأمن والسلم وترسيخ دعائم العدل والرخاء والاستقرار بين شعوب الأرض، وإلى يومنا هذا.

تولى الرئاسة نائب رئيس الجمعية العامة السيد فيغويريس أولسن (رئيس جمهورية كوستاريكا).

إن تزامن هذه الذكرى المتميزة مع تطلع الإنسانية الى قرن جديد في مسيرتها الحضارية يزيد من المغزى التاريخي لهذه الذكرى ويجعلنا - دولا وشعوبا - أمام مسؤوليات كبرى لمواجهة هذا المنعطف المشترك بما يعلو لمستوى التحديات التي تواجهنا، والتطلعات التي تحملها شعوبنا كافة.

وفي غمار هذه الفترة الحافلة بالتطورات والمتغيرات السريعة والمتلاحقة، تأتي هذه الذكرى لتشكل مناسبة ملائمة لكافة حكومات وشعوب الأرض كي تتأمل مسيرة نصف قرن من أداء هذه المنظمة بما فيها من إنجازات وإخفاقات. ولكي تطرح أيضا تصوراتها وأفكارها حول تطوير المنظمة بما يتلاءم مع ما يشهده العالم من أحداث ومتغيرات هائلة، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، مع الاستفادة من مزالق الماضي وكبواته وذلك بالسعي نحو العمل على إعادة هيكلة الأمم المتحدة وجعلها مواكبة للعصر.

وتحقيقا لذلك فإنه ينبغي العمل على إعادة تنشيط الجمعية العامة، وهي التي تضم كافة الأعضاء في منظمتنا، وكذلك زيادة فعالية مجلس الأمن بتوسيع عضويته والاستمرار في انتهاج السبل الكفيلة بالنهوض به وتعزيز كفاءته.

وضمن هذا الإطار، تبرز أيضا أهمية تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي سعيا لتمكينه من أداء مهامه بفعالية فيما يتعلق برفاه الشعوب جميعا. إذ ليس من المعقول أو المقبول أن يعيش خمس سكان العالم المكون اليوم من ما يقارب ٦ بلايين من البشر في فقر مدقع يتطلب تكاتف كافة الجهود لمعالجته. فالرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والتحرر من الجوع والمرض والأمية والبطالة من الضرورات الأساسية لبلوغ الرخاء.

لقد مرت الأمم المتحدة ومنذ إنشائها باختبارات عدة أثبتت مدى قدرتها على اجتياز الأزمات ومواجهة التحديات التي تتنافى مع مواد ميثاقها وأهدافها النبيلة. ولقد كان من أهم منجزاتها تصفية الاستعمار والقضاء على الفصل العنصري.

كما أن أنشطة الأمم المتحدة المتصلة بصيانة السلم والأمن في العالم قد ازدادت، ويبدو أن هناك دعما عاما للتوصيات التي تقدم بها الأمين العام في تقريره "خطة للسلام" ويتضح ذلك من خلال ما دار من مناقشات حولها سواء في الجمعية العامة أو في مجلس الأمن أو في غيرهما من المحافل، وبخاصة ما يتعلق بتشجيع العمل بأساليب وطرق التسوية السلمية للمنازعات ومنع نشوبها وذلك ضمن إطار الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وبناء صرحه، فالعالم يرنو اليوم الى العيش في عصر جديد يسوده السلم وتعمه التنمية الشاملة.

إن البحرين، التي ترتبط ذكرى استقلالها الوطني بالدور الإيجابي للأمم المتحدة في تمكين الشعوب من تحقيق إرادتها، وإن منطقة الخليج التي شهدت قبل سنوات قليلة أكبر تحالف دولي في التاريخ لردع العدوان وتثبيت الشرعية الدولية، ليمثلان نموذجا لنجاح منظمتنا الدولية في تحقيق الاستقرار والسلام في منطقة حيوية من مناطق العالم يتطلب أمنها دائما احترام الحدود القائمة والالتزام بأصول ومبادئ الشرعية الدولية على كافة المستويات.

ولا شك، فإن التوصل الى سلام عادل وشامل ودائم في منطقة الشرق الأوسط بمشاركة كافة الأطراف سيكون إنجازا كبيرا في مسيرة الأمم المتحدة.

إن مستقبل الأمم المتحدة يتوقف اليوم، أكثر من أي وقت مضى، على مدى قدرتها على التأثير في الأحداث من حولها، وعلى مدى تمكنها من صنع أحداث الغد، في عصر تتسارع فيه المتغيرات والتطورات وتؤثر في سرعتها ثورة الاتصالات العالمية المذهلة.

وإننا، إذا ما أردنا لهذه المنظمة الاستمرار في صنع السلام ونشر العدل، فما علينا شعوبا وحكومات إلا أن نهدي القرن الحادي والعشرين أمما متحدة قادرة على خدمة قضايا العدل والتنمية والمساواة لكافة البشر.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر وزير خارجية البحرين والمبعوث الخاص لصاحب السمو أمير دولة البحرين على بيانه.

اصطحب سعادة الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، وزير خارجية البحرين والمبعوث الخاص لصاحب السمو أمير دولة البحرين، من المنصة.

خطاب سعادة السيد داوا تسيرينغ، وزير خارجية بوتان

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): والآن أعطي الكلمة لسعادة السيد داوا تسيرينغ، وزير خارجية بوتان.

اصطحب سعادة السيد داوا تسيرينغ، وزير خارجية بوتان، الى المنصة.

السيد تسيرينغ (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أتشرف بأن أنقل الى رئيس الجمعية العامة، ومن خلاله الى جميع الممثلين، التحيات الحارة لصاحب الجلالة جيغمي سينغي وانغتشوك، ملك بوتان، وتمنياته الطيبة بنجاح الاحتفال التذكاري الخاص للأمم المتحدة.

وإن وفدي ليفخر بأن ينضم الى سائر دول العالم في الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وإن حضور هذا العدد الكبير من رؤساء الدول والحكومات هنا اليوم لشهادة بليغة على أهمية الأمم المتحدة في حياة المجتمع الدولي.

لقد ظلت مملكة بوتان دائما دولة مستقلة ذات سيادة طوال تاريخها الطويل، على الرغم من أننا أيضا عانينا على أيدى دولة كبرى إمبريالية. إن حضارة مهايانا البوذية الفريدة التي إزدهرت في جبال الهمالايا ابتداء من القرن السابع بعد الميلاد، وبوتان هي آخر معقل لها، أثرت حياة شعبنا وأعطت قوة وصلابة لمجتمعنا على مدى العصور. إن كل بوتاني يعتز بتراثة الثقافي الثري وبيئته الطبيعية التي حافظت على نقائها الأصلي. وبالرغم من أن بوتان بلد صغير متخلف، يصعب الوصول اليه، غير ساحلي وجبلي، فإن لدينا مبادئ روحية عميقة ومعرفة تقليدية في مجال الطب البديل نود أن نتشاطرها مع بقية العالم. كما أننا حريصون على الإسهام بنصيب متواضع في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتعزيز وحدة وصداقة ورفاه الأسرة البشرية بأسرها.

إن الأمم المتحدة تعني أشياء مختلفة بالنسبة للأمم المختلفة في العالم. ومن الطبيعي تماما أن ننظر الى العالم بمنظورنا الخاص المتأثر بخبرتنا التاريخية وظرفياتنا الجغرافية وتقاليدنا ونسق قيمنا والبواعث الضاغطة النابعة من تطلعات شعبنا الى البقاء سياسيا وثقافيا. وبالنسبة لدولة صغيرة مثل بوتان، فإن تسمح لنا عضويتنا في الأمم المتحدة بالاشتراك في تشكيل جدول الأعمال الدولي بشأن مسائل عديدة لها أهمية بالنسبة لشعبنا، ابتداء بمسائل السكان والبيئة والفقر ونزع السلاح والتنمية الاجتماعية وانتهاء بحماية التراث الثقافي. ونحن نستفيد من أنشطة أسرة المنظمات التابعة للأمم المتحدة التي أدت مساعداتها لنا إلى تحسين حقيقي في الحياة العادية اليومية لشعبنا.

إن الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة فرصة ليس فحسب للغبطة والاحتفال، بل أيضا للتفكير والتأمل. إن منجزات الأمم المتحدة عديدة جدا، ولا يمكن التقليل من أهميتها. إن منجزات الأمم المتحدة رائعة بأي مقياس، سواء باعتبارها أداة للتغيير السلمي في الإيديولوجيات والأنظمة السياسية خلال الخمسين سنة الماضية أو باعتبارها واضعا للمبادئ والمعايير الدولية، والميثاق هو زينتها، بشأن طائفة واسعة من المسائل. لقد ساعدت في تشكيل جدول الأعمال الدولي بشأن مسائل عديدة وأعطت شرعية للعديد من النظريات والأفكار الجديدة. ونهاية الحرب الباردة تعطينا الأمل في أن يتسنى لنا أن نبني على أساس المعايير والقيم المشتركة للأمم المتحدة وأن نسعى جاهدين من أجل التوصل الى معايير أكثر رفعة في العلاقات الدولية، بغية تحقيق الأمن الجماعي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في عالم أكثر تنظيما.

وفي هذه المناسبة التاريخية، مناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، وبينما يستعرض العالم نصف القرن الماضي ويتطلع إلى المستقبل، من المناسب النظر في قضية إصلاح الأمم المتحدة وإعادة هيكلتها. إن هيكلها الحالي وتوزيع القوى فيها قد وضعا قبل ٥٠ عاما عندما لم تكن عضويتها تضم سوى نحو ٥٠ بلدا. ومنذ ذلك الحين، زاد عدد الأعضاء إلى أربعة أمثال ما كان تقريبا. ومع ذلك، فإن مصالح الأغلبية العريضة من الأعضاء غير ممثلة في مجلس الأمن الذي هو الهيئة الوحيدة التي تملك سلطة حقيقية داخل المنظومة. ونحن نرى أن إصلاح الأمم المتحدة يجب أن يبدأ بتوسيع مجلس الأمن حتى يمثل مصالح جميع البلدان بالتساوي، وليس مصالح القلة المتميزة فحسب. ومن الإنصاف والعدل أن يهيأ الآن تمثيل أكثر عدلا للبلدان النامية وللمرشحين الذي يستحقون ذلك والذين برزوا منذ عام ١٩٤٥.

وتعتقد بوتان بأنه استنادا إلى أية معايير موضوعية، فإن اليابان، وهي إحدى القوى الاقتصادية الطليعية في العالم اليوم، مؤهلة للعضوية الدائمة، وان ترشيح الهند للعضوية الدائمة من بين البلدان النامية يستحق أن ينظر فيه على نحو مماثل. وبصرف النظر عن أن سكان الهند يشكلون سدس البشر، وأن اقتصادها كبير ويتصف بإمكانية هائلة للنمو السريع، ولديها سجل

مؤثر من الإسهامات القيمة في تشكيل جدول أعمال الأمم المتحدة بشأن مسائل حيوية والمشاركة في العمليات الرئيسية للأمم المتحدة لحفظ السلام، وقدرتها على الوفاء الكامل بالالتزامات الناجمة عن العضوية الدائمة، فإن قضيتها تستحق النظر الجاد على أساس التمثيل الجغرافي المتوازن والتمثيل العادل للبلدان النامية.

ونحن نرى أن الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة هي أيضا فرصة مناسبة لنا للإقرار بفضل أجهزتها الأخرى، ولا سيما الجمعية العامة ولجانها، من أجل التغلب على جوانب عدم الكفاية ومواطن الضعف الحالية من خلال عملية إعادة هيكلتها وإعادة تنشيطها، حتى تستطيع منظمتنا أن تصبح أكثر كفاءة وتوجها صوب تحقيق نتائج للتصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر وزير خارجية بوتان على بيانه.

اصطحب سعادة السيد داوا تسيرينغ، وزير خارجية بوتان، من المنصة.

خطاب سعادة الأونورابل ستيفن كالونزو موسيوكا، عضو البرلمان ووزير الخارجية والتعاون الدولي لكينيا

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة الأونورابل ستيفن كالونزو موسيوكا، وزير الخارجية والتعاون الدولي لكينيا.

اصطحب سعادة الأونورابل ستيفن كالونزو موسيوكا، عضو البرلمان ووزير الخارجية والتعاون الدولي لكينيا، إلى المنصة.

السيد موسيوكا (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): كان مؤسسو الأمم المتحدة، بدافع من تصميمهم القوي على التغلب على التجربتين المؤلمتين للحربين العالميتين، موفقين في إنشاء منظمة عالمية تكفل عدم تكرار مثل هاتين التجربتين. وهداهم إحساسهم المرهف بالمعاناة الإنسانية الناجمة عن الدمار الذي خلفته الحربان، إلى الإقدام على تنفيذ برامج تعمير طموحة قلبت رأسا على عقب آفاق أوروبا في ١٠ سنوات قصيرة.

ووفقوا بالمثل إلى اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والإعلان المناهض للاستعمار دعما لحق الشعوب في الأقاليم المستعمرة في تقرير المصير.

وفي هذه المناسبة، يسعنا أن نذكر بثقة أن المنظمة نجحت في منع اندلاع حرب عالمية ثالثة؛ وإنها خفضت بدرجة كبيرة الصراعات المسلحة فيما بين الدول؛ وحققت تقدما كبيرا في تدوين القانون الدولي؛ وهيأت مناخا وإمكانيات أفضت إلى تعمير أوروبا؛ وأنهت تقريبا مهمة إنهاء الاستعمار؛ وصمدت في وجه الحرب الباردة. كما أحسنت المنظمة بتنسيق العمل الدولي بغية التصدي للكوارث، واستئصال الأمراض واحتوائها، وإعادة توطين اللاجئين والمشردين.

غير أن نهاية الحرب الباردة أعقبها اندلاع صراعات داخلية لا مثيل لها بفعل تنامي الشعور العرقي والديني. وقد أفضى حجم وتعقد بعض هذه الصراعات إلى تفكك بعض الدول الأعضاء في هذه المنظمة. وغياب وفد الصومال شاهد بليغ على ذلك.

وقد تصدت الأمم المتحدة للصراعات بعمليات لحفظ السلام في جميع مناطق العالم تقريبا. وكشفت التجارب الأخيرة جوانب القوة والضعف للمنظمة في هذا المجال الدقيق.

والأمر الذي يدعو أيضا إلى القلق هو الاتجاه الحالي نحو التخلي عن دعم برامج التنمية الثنائية الأطراف والمتعددة الأطراف معا. وكان من المنتظر أن تسفر نهاية الحرب الباردة عن تحقيق وفورات هائلة من ميزانيات الدفاع ليجري استعمالها في تمويل التنمية. إلا أن ما نشهده الآن، بعد خمس سنوات من انهيار جدار برلين، هو إقدام البلدان المتقدمة النمو على سحب المساعدة الإنمائية بصورة لا مثيل لها.

وقد تصدت المنظمة للتحديات الاجتماعية الاقتصادية من خلال جملة أمور، منها عقد مؤتمرات بشأن: السكان، والتنمية الاجتماعية، والطفل والمرأة، وحقوق الإنسان والبيئة، والمستوطنات البشرية. غير أن برامج العمل التي اعتمدتها هذه المؤتمرات مقوضة على نحو خطير بفعل إقدام البلدان المتقدمة النمو على سحب الدعم الفعال لها.

وعلى غرار مؤسسي الأمم المتحدة، يجب علينا، باعتبارنا القادة اليوم، أن ندرك تماما العلاقة التي

لا تنفصم بين السلام والتنمية. وعلينا أن نعطي زخما لمنظمتنا بغية تعزيز قدراتها في عدة ميادين منها: أولا الحل السلمي للصراعات؛ وثانيا، تعبئة الدعم الدولي للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية والقضاء على الفقر على النطاق العالمي؛ وثالثا، تعزيز القدرة الانتاجية والتنافسية للبلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، وأخيرا، التطوير المرحلي للقانون الدولي وتطبيقه.

والأمم المتحدة، مثلها مثل أي منظمة دولية أخرى، بحاجة إلى قاعدة مالية سليمة حتى تضطلع بولايتها على نحو فعال. وفي هذا الصدد، نحث الدول الأعضاء على أن تحترم التزاماتها بموجب الميثاق، عن طريق دفع اشتراكاتها المقررة بالكامل، وفي الوقت المحدد إن أمكن ذلك.

واسمحوا لي أن أردد كلمات قالها قداسة البابا يوحنا بولس الثاني من على هذه المنصة بالتحديد وهي كما يلي:

"إن الأمم المتحدة لا بد أن تسمو أكثر فأكثر عن مركز المؤسسة الإدارية التي لا تتحرك لها المشاعر لتصبح مركزا أخلاقيا ترتاح إليه جميع أمم العالم وتنمي فيه وعيا مشتركا بكونها، إذا جاز لي القول، أسرة للأمم ... وفي العائلة الصحيحة لا يسيطر القوي على الضعيف..." (المحاضر الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٢٠، الصفحة ٥)

وفيما ننتقل إلى الألفية القادمة، ينبغي أن تهتدي أسرة الأمم المتحدة بروح ميثاقها. فلا يجوز التخلي عن أي عضو في الأسرة، شريطة أن ندرك جميعا احتياجات وحساسيات بعضنا البعض.

وكنت أود أن أختتم كلامي عند هذا الحد، ولكن نظرا لما جاء في خطاب أدلي به هذا الصباح، أجدني مضطرا لممارسة حقي في الرد. إن الرئيس بيزيمونغو استغل هذه المناسبة المهيبة لإقحام كينيا في مشاكل رواندا، فشن هجوما بلا استفزاز على رئيس دولة كينيا. وترفض كينيا رفضا قاطعا أن تقحم في المشاكل الرواندية. وقد ذكرنا مرارا وتكرارا إن كينيا ستتعاون مع المحكمة المعنية برواندا بغية كفالة تطبيق العدالة على الجميع. وفي هذا الصدد، ترى كينيا دوما أنه يتعين التصدي للأسباب الجذرية لمشاكل رواندا بصورة شاملة. ومن المهم للغاية التحقيق في الأحداث التي سبقت الإبادة الجماعية، ولا سيما إسقاط الطائرة التي أودت بحياة رئيسي رواندا وبوروندي معا في نيسان/أبريل ١٩٩٤ مما فجر الإبادة الجماعية، ومعاقبة المذنبين على الجرائم التي ارتكبوها.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أشكر السيد وزير الخارجية والتعاون الدولي لكينيا على بيانه.

أصطحب معالي السيد ستيفن كالونزو موسيوكا وزير الخارجية والتعاون الدولي لكينيا، من المنصة.

خطاب معالي السيد ميزوار عبد الله، وزير الخارجية والتعاون لجزر القمر

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن إلى معالي السيد ميزوار عبد الله، وزير الخارجية والتعاون لجزر القمر.

اصطحب معالي السيد ميزوار عبدالله، وزير الخارجية والتعاون لجزر القمر، إلى المنصة.

السيد عبد الله (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود في البداية أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين الذين سبقوني في تهنئة السيد ديوغو فريتاس دو أمارال على انتخابه بجدارة لرئاسة هذه الدورة التاريخية احتفالا بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظمتنا.

إن الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة مناسبة تاريخية، نود أن نعرب فيها عن ارتياحنا للدور الذي لا غنى عنه الذي تلعبه المنظمة في جميع مجالات العلاقات الدولية اليوم.

ونشيد إشادة عالية بالأمم الحرة التي أسست الأمم المتحدة، تلك المنظمة التي أصبحت، طوال السنوات الماضية، ساحة سياسية عالمية لازمة لتقارب الشعوب.

إن دور منظمة الأمم المتحدة في تصفية الاستعمار، وتقدم القانون الدولي، واحترام حقوق الإنسان واستبانة بضع المشاكل الكبرى مثل المشاكل المتصلة بالسكان والبيئة، يوضح الإنجازات المتنامية لمنظمتنا والتقدم الذي حققته.

ولن ينسى شعب جزر القمر أنه، بفضل الأمم المتحدة، كسب المعركة القانونية المتصلة بحدود جمهورية القمر في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٥، أي بعد استقلالنا بأربعة أشهر.

وفيما يتعلق بالسلام، والتضامن وحق الشعوب في العيش بكرامة ورخاء، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله.

وفيما يتعلق بتنفيذ استراتيجيات إنمائية جديدة لإقامة نظام اقتصادي دولي أكثر عدالة وأكثر إنصافا، يجب علينا أن نلاحظ أن الهوة لا تزال تتسع بين البلدان الغنية والفقيرة. ونلاحظ أيضا بأسف أنه رغم الجهود المبذولة من أجل التكيف، والإنعاش الاقتصادي والمالي، فإن عبء الدين وصرامة إجراءاته تثقل كاهل بلداننا بشدة.

فينبغي السعي من أجل إيجاد نهج جديد لسداد هذا الدين، حرصا على اعتباري الإنسانية والملاءة. ويجب أن تسعى الأمم المتحدة إلى هذا، وإلا فيحتمل أن تستبعد البلدان الصغيرة مثل بلدي استبعادا كاملا من الحركة العريضة المتسمة بالأمل والمسؤولية والابتكار التي تتشكل الآن والتي نؤمن بها إيمانا راسخا.

إن العمل العدواني الذي ارتكب ضد جمهورية جزر القمر في ليلة ٢٧ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر جرح بلدي وجعله في مأتم، ومن ثم زاد من خطورة حالة اجتماعية واقتصادية غير مستقرة بالفعل. وأناشد بصفة عاجلة من هذه المنصة الرفيعة، أن يبذل كل جهد من أجل إنهاء أعمال الدمار الإجرامية التي يرتكبها المرتزقة، من خلال تشريع دولي حازم وصارم لا يقبل الحلول التوفيقية.

وأود أن أقتنص هذه الفرصة الرسمية لأنقل امتنان حكومة الاتحاد الوطني الانتقالي، برئاسة سعادة السيد كعبي إيلياشروتو، وامتنان شعب جزر القمر للمجتمع الدولي لدعمه لبلدى وتعاطفه معه خلال هذه المحنة المأساوية والأليمة.

والآن، أود أن أكرر مرة أخرى امتناننا المخلص لحكومة وشعب فرنسا. واسمحوا لي أيضا بأن أنقل إلى فخامة السيد جاك شيراك، رئيس جمهورية فرنسا، التقدير السامي من جانب شعب جزر القمر للاهتمام الذي أبداه بتنمية علاقات الصداقة التي تربط بلدينا.

لقد مكن التدخل الحازم من جانب وحدة المغاوير في الجيش الفرنسي خلال أمسية ٣ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، تنفيذا لاتفاقات الدفاع التي تربط جزر القمر وفرنسا وبناء على طلب من رئيس الوزراء كعبي الياشروتو، من استعادة النظام الدستوري.

وأخيرا، أود أن أشيد من كل قلبي بالأمين العام للأمم المتحدة، السيد بطرس بطرس غالى، للعمل الحاسم الذي اتخذه بناء على طلب منظمة الوحدة الافريقية والبلدان الصديقة لجزر القمر، ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية، في نفس الساعات الأولى من العدوان المرتكب ضد بلدي. ولن ينسى شعب جزر القمر هذا.

وفي عشية الألفية الثالثة يعرب بلدي عن الأمل في أن تصبح الأمم المتحدة محفلا للتلاقي والتحكيم في عالم يحتاج إلى استعادة ثروته ونشاطه، على أساس القيم العالمية للكرم، والتضامن والسلام، التي تعتبر ضامنا قيما وشرعيا لها.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر وزير خارجية جزر القمر على بيانه.

اصطحب معالي السيد ميزوار عبد الله، وزير خارجية جزر القمر، من المنصة.

خطاب معالي السيد نجيب الله لفراي، وزير الدولة للشؤون الخارجية في أفغانستان

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد نجيب الله لفراي، وزير الدولة للشؤون الخارجية في أفغانستان.

اصطحب سعادة السيد نجيب الله لفراي، وزير الدولة للشؤون الخارجية في أفغانستان، إلى المنصة.

السيد لفراي (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني بصفة خاصة أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن فخامة السيد برهان الدين رباني، رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية.

إن الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، إذ يذكر الأسرة العالمية بالجهود التي بذلت طوال خمسين سنة مضت لتحقيق السلام والاستقرار العالميين وضمان حقوق الإنسان والتقدم الاقتصادي - الاجتماعي، يتيح لنا أيضا فرصة لإعادة تقييم دقيقة لمدى ما أنجزناه نحن شعوب الأمم المتحدة، من التزاماتنا لضمان احترام أحكام الميثاق.

وتعتبر الأهداف والغايات الواردة في الميثاق مؤشرا على الاهتمام المشترك بالسلام، والاستقرار،

والديمقراطية وحقوق الإنسان، بدلا من الأهداف الاستراتيجية غير المشروعة لأولئك الذين يتمتعون بقدرات اقتصادية وعسكرية أفضل.

الواقع إن جميع الدول الأعضاء مسؤولة معا عن المبادئ السابق ذكرها. ومع ذلك، تتيح الآلية الدولية السائدة وضعا أفضل للدول الكبرى بالمقارنة بالدول الأخرى. ومن ثم، فإن تصميمها على أن تظل على ولائها للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وخدمة السلام والاستقرار الدوليين والتنمية الاقتصادية، قد يكون أكثر أهمية بكثير.

وقد أصبحت أفغانستان، وهي عضو سابق في عصبة الأمم، عضوا في الأمم المتحدة في عام ١٩٤٦. وظلت دائما مخلصة لمبادئ الأمم المتحدة وملتزمة بها. ومع ذلك، عندما غزا الجيش الأحمر للاتحاد السوفياتي السابق، أفغانستان في عام ١٩٧٩، لم تفعل الأمم المتحدة إلا القليل جدا لردع العدوان. ونحن نعرب عن امتناننا للجمعية العامة للأمم المتحدة لإدانتها العدوان بأغلبية كاسحة. ومع ذلك، ظل مجلس الأمن ساكنا تماما. وكان سبب ذلك أن الاتحاد السوفياتي، وهو عضو دائم في مجلس الأمن، كان يمكنه استخدام حق النقض ضد أي قرار يتخذه المجلس.

وهذا هو السبب في أننا باعتبارنا بلدا غير منحاز نشاطر الدول الأعضاء الأخرى آراءها مع التشديد على ضرورة انتهاج الديمقراطية والشفافية والاصلاح في مجلس الأمن، ويشمل ذلك إعادة النظر في حق النقض الذي نعتبره طغيانا من الأقلية على الأغلبية. وبالامكان أن يستعاض عن قاعدة الرفض باشتراط أغلبية الثلثين.

ونحن ندرك تماما ضخامة المعاناة التي تعرض لها الشعب الأفغاني خلال سنوات الاحتلال السوفياتي. والسؤال المطروح الآن هو لماذا تتعرض أفغانستان التي أنهكتها الحرب لمؤامرات ومخططات أجنبية جديدة تثير الكراهية الوطنية والإثنية في صفوف شعبها. أليست هذه جريمة ضد الإنسانية؟ ألا تشكل مثالا صارخا لانتهاك مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين؟ وهل تعلم دوائر البلد المجاور الذي يمول ويسلح ويدرب العصابة المسماة بالطالبان ماذا تمثل هذه العصابة؟ إن من الواجب أن تعلم تلك الدوائر أنهم لا يمثلون سوى التطرف والابهام. فتلك العصابة تؤمن بالعنف وترفض أي مبدأ من مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان. وهذا مخالف لما عليه دولة أفغانستان الإسلامية التي أثبتت دائما التزامها بالديمقراطية وحقوق الإنسان والتعايش السلمي مع الآخرين ولا سيما الجيران، والتي قادت حملة ضد الارهاب - والتطرف والمخدرات.

وأود أن أسترعي انتباه المجتمع العالمي إلى أن مؤامرة أجنبية تحاك في هذه اللحظة من جديد يقودها المرتزقة الطالبان إلى بوابات العاصمة كابول. والغرض منها هو أن يفرضوا بالقوة والعنف طغمة عميلة ضد إرادة شعبنا. ومن المؤسف للغاية أن يقف العالم موقف المتفرج الصامت وهو يشهد اكتساح الغزو لأفغانستان التي مزقتها الحرب.

ولسوف تواصل دولة أفغانستان الإسلامية الدفاع عن سيادتها الوطنية وسلامة أراضيها وحق شعبها في تقرير مستقبله. ونعتبر أن الحوار والمفاوضات في إطار جهود السلام التي تبذلها الأمم المتحدة والتي يقودها المبعوث الخاص للأمين العام أفضل وسيلة لبلوغ السلام الدائم في البلد.

ونحن ننتظر بفارغ الصبر أن يقدم المجتمع الدولي دعمه لقضية السلام ومنع تزايد القتل والتدمير في أفغانستان.

إن جميع وثائق الأمم المتحدة تتحدث عن احترام الحق في الحياة والحرية والأمن وإرادة الشعوب. وفي هذا الاجتماع التذكاري الخاص ألقى قادة العالم خطبا عن مستقبل العالم وسبل ووسائل تنفيذ أحكام ميثاق الأمم المتحدة تظل جميعها مجرد تعبيرات جميلة ما لم تترجم إلى أفعال. غير أننا يجب ألا ننسى أن ملايين البشر يعيشون في هذه اللحظة في فقر وجوع وحرمان ولا تصلهم أي رعاية صحية أولية ولا حتى التعليم الأساسي.

ورغم هذه المآسي جميعها التي تصاب بها أغلبية أسرتنا الانسانية تنفق آلاف الملايين من الدولارات في كل عام على إنتاج أسلحة جديدة ومتقدمة لإزهاق أرواحنا.

وبما أن نهاية الاستقطاب والحرب الباردة ينبغي أن تستتبعها تخفيضات كبيرة في المنحى العسكري، فهل آن الأوان في هذه المناسبة المجيدة أن نلزم أنفسنا بأن نهب جزءا ضئيلا من هذا الانفاق غير الضروري، لأشد البلدان فقرا في أسرتنا العالمية؟

وأخيرا، فلنصل لله القادر أن يكلل بالنجاح مساعينا المشتركة كيما نرى الأمم المتحدة منظمة عالمية أكثر عدلا وشعلة أمل للأسرة العالمية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر وزير خارجية أفغانستان على بيانه.

اصطحب سعادة السيد نجيب الله لافراي، وزير الدولة للشؤون الخارجية في أفغانستان، من المنصة.

خطاب سعادة السيد داودي نغيلاوتوا مواكاواغو، رئيس وفد جمهورية تنزانيا المتحدة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد دوادي نغيلاوتوا مواكاواغو، رئيس وفد جمهورية تنزانيا المتحدة.

اصطحب سعادة السيد داودي نغيلاوتوا مواكاواغو، رئيس وفد جمهورية تنزانيا المتحدة

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

السيد مواكاواغو (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لي الشرف العظيم أن أوجّه خطاب في هذا الاجتماع التذكاري الخاص للجمعية العامة، نيابة عن رئيس الدولة والحكومة في بلدي. وأنوه في البداية بكم، سيدي، لانتخابكم لرئاسة الدورة الخمسين للجمعية العامة. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقدير وفدي الخالص للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالى، لتفانيه في خدمة العالم.

إن جمهورية تنزانيا المتحدة، بشكل أو بآخر، نتاج الأعمال الطيبة للأمم المتحدة. فالمنطقة الرئيسية في بلدي، تنجانيقا، كانت خاضعة للوصاية في الفترة من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٦١، بعد أن حصلت على هذا المركز بعد انهيار عصبة الأمم. ولكن حتى زنزبار، وهي الجزء الآخر من الاتحاد، حظيت بدعم المنظمة في سعيها إلى التحرر عندما كانت محمية لبريطانيا.

ومن ثم فاحتفالاتنا هذه احتفالات لتنزانيا. ونحن ننضم إلى الدول المماثلة لنا في الإشادة بالأمم المتحدة لعملها الممتاز في مجال تصفية الاستعمار.

ولقد تجاوزت الأمم المتحدة العمل على تصفية الاستعمار. فأعمالها في كثير من بلدان العالم، ولا سيما في الجنوب، تشاهد عبر وكالاتها المختلفة.

واليوم ونحن نلتقي نمد بصرنا إلى خمسين عاما مضت من التاريخ الحافل. غير أن الغاية الأساسية هي التركيز على المستقبل. فالمنظمة في حاجة إلى إنعاش ومن مجالات ذلك تطبيق الديمقراطية في هياكلها وخاصة في مجلس الأمن؛ بحيث تعكس الواقع الراهن سواء من حيث العضوية أو من حيث نطاق القضايا المعروضة على الهيئة العالمية. ومن الأمور الحتمية أن يكون في صلب الاصلاح المساواة في التمثيل الجغرافي.

والمجال الثاني الذي يشغلنا هو التنمية. فلقد استمعت الجمعية إلى خطب ألقاها زعماء كثيرون. وثمة نداء يتردد عاليا بزيادة الموارد والانقضاض على الفقر. فالحرب الجديدة التي تواجه الأمم المتحدة هي ويلات الفقر وتردي البيئة. وليس بوسعنا أن نغض الطرف عنها أو أن نترك للبلدان النامية عملية المكافحة. فهي عملية تتطلب جهودا وتضامنا من المجتمع الدولي عبر قيادة الأمم المتحدة.

والأمر الحتمي الثالث في وقتنا هو التعاون بين الجنوب والجنوب. فلئن كان الحديث قد طال عن عولمة الاقتصاد، فلن يفيد الجنوب من فوائد العولمة شيئا ما لم يحصل على حظه منها. فهناك بعض البلدان في الجنوب، وخاصة في آسيا وأمريكا اللاتينية، حققت تقدما كبيرا. وخبراتها وتجاربها ليست مهمة هنا فحسب بل يمكن أن تساعد في انطلاق التنمية في الجنوب بسرعة تتناسب وتقاليد أبنائه وقيمهم. وللأمم المتحدة دورها في تيسير ذلك التعاون. ولا أحسبني بحاجة إلى التأكيد على أن تنمية الجنوب تتأثر سلبيا بأعباء الديون الثقيلة؛ وهذه مسألة تتطلب استجابة عاجلة من الدول والمؤسسات الدائنة.

وقد تابعت تنزانيا عملية حفظ السلام باهتمام كبير. ونرى أن قصص النجاح ماثلة أمام كل ذي عينين. ومع ذلك يرى وفدي أن ولايات عمليات حفظ السلام تستحق الدراسة. فقد حدثت في السنوات الأخيرة تناقضات كثيرة شوهت صورة الأمم المتحدة.

وأخيرا، فإن التطورات التي حدثت في رواندا وبوروندي كانت محل مناقشة هنا باستفاضة. ولكن من الواضح جدا لوفد بلدي أنه أيا كانت الخطوات التي ستتخذ لمعالجة هذا الصراع، فإن من الضروري للغاية أن

نتصدى لمسألة عودة اللاجئين إلى بلدي المنشأ. والاخفاق في ذلك لن يؤدي إلا إلى نشوب المزيد من الصراعات في المستقبل. وهناك أكثر من مليون من اللاجئين في تنزانيا من البلدين المجاورين. وهذا يشكل عبئا ضخما على بلد هو من البلدان الفقيرة الأقل نموا.

وختاما، نؤكد من جديد إيماننا بالأمم المتحدة فهي المؤسسة العالمية الوحيدة التي ننتمي إليها جميعا، سواء كنا من الدول الكبيرة أو الصغيرة، الغنية أو الفقيرة. الأمم المتحدة هي نحن، أعضاؤها. ولا وجود لها بدوننا. يمكننا أن نجعلها قوية، ويمكننا أن نضعفها بما نقدمه لها أو نمنعه عنها.

ويرى وفد بلدي أن الهدية المناسبة لهذه المنظمة في هذه المناسبة هي أن يحترم كل أعضائها مبادئ الميثاق.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وفد جمهورية تنزانيا المتحدة.

اصطحب سعادة السيد داودي نغيلاوتوا مواكاواغو، رئيس وفد جمهورية تنزانيا المتحدة، من المنصة.

خطاب سعادة السيد روبرت ميليت، رئيس وفد غرينادا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد روبرت ميليت، رئيس وفد غرينادا.

اصطحب سعادة السيد روبرت ميليت، رئيس وفد غرينادا، إلى المنصة.

السيد ميليت (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ونحن نحتفل بالسنوات الذهبية للأمم المتحدة، ترد على خاطري كلمات الفيلسوف الصيني لاو - تزو: "رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة".

إن العديد من الاجتماعات والمؤتمرات والمناقشات الهامة سبقت الإعلان الرسمي لميلاد الأمم المتحدة في ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٤٥ في سان فرانسيسكو.

والاجتماع الذي عقد في مكان ما بالمحيط الأطلسي بين روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وتشرتشل رئيس وزراء المملكة المتحدة في ١٤ آب/أغسطس ١٩٤١، تمخض عن إعلان مبادئ عرف باسم ميثاق الأطلسي، وقد أعرب ذلك الميثاق عن الأمل:

"في رؤية سلم قائم يوفر لجميع الأمم سبل العيش في أمن داخل حدودها، ويوفر الضمان للبشر كافة في كل أنحاء المعمورة بأن يعيشوا دون خوف أو عوز".

فلقد كان للدمار البشري تأثير بالغ اقتضى طمأنة الأمم إلى أن البحث جار عن نهج بديلة لحل الصراعات وصنع السلام، وإلى وجود التزام قاطع بصيانة السلم والأمن العالميين.

وفي ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٤٣ في موسكو أعلن وزراء خارجية الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفياتي والصين أن حكوماتهم تعترف بالحاجة إلى إنشاء منظمة دولية عامة تكون قائمة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول المحبة للسلام، ومفتوحة لعضوية جميع هذه الدول، كبيرها وصغيرها، وذلك لصيانة السلم والأمن الدوليين.

ويصف البعض الأمم المتحدة بأنها أكبر جمعية للمناظرات في العالم، جمعية يسود فيها التصور على المضمون، وتطمس فيها البلاغة الواقع - وكأنها برج بابل تجرى فيه المناقشات كطقوس عجيبة تردد فيها أقوال معادة مكررة لا يعتد بها.

وحقيقة الأمر أن الأمم المتحدة، بصفتها مؤسسة حديثة العهد نسبيا، هي النموذج الخالص لنضال البشرية في سبيل السلام بين الدول وفي داخل الدول. فهي تحمل علامات انتصار البشرية وفشلها. على أن الأمم المتحدة في سعيها لإرساء السلام، تواصل كما قال إشعياء، "الركض بلا تعب والمشي بلا إعياء". فمنذ الجلسة الأولى للجمعية العامة في لندن في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦ حين كان عدد الدول الأعضاء ٥١ دولة، إلى الاحتفال التذكاري بمقر الأمم المتحدة اليوم، حيث بلغ عدد الأعضاء ١٨٥، والأمم المتحدة تواصل الإعلان بصوت جهوري عن رسالتها المتمثلة في مبادرات السلام في مجالات الصحة العالمية وحقوق الإنسان والتعليم والبيئة.

ومنذ انتهاء الحرب الباردة، ظهرت عدة ديمقراطيات، مما أدى إلى وجود عالم أكثر ديمقراطية. ومن المؤكد أن علينا أن ندعم تلك الديمقراطيات، ونساعد البلدان التي تمر بمرحلة بناء الهياكل الديمقراطية، ونشجع من ينوون اعتناق المبادئ الديمقراطية.

وإذ نحيي مكاسب الخمسين سنة الأخيرة، نحن نلتمس كذلك الحلول لمشاكل الاتجار غير المشروع في المخدرات، والصراعات الإقليمية والإثنية، وأعباء الديون، والحواجز المقامة في وجه التجارة، والإرهاب الدولي، والتهديدات المحيقة بالبيئة. فماذا يعني هذا كله بالنسبة للدول الصغيرة مثل غرينادا؟ وما هي عواقب تلك التحديات على بقاء الدول الصغيرة وأمنها؟

يجب ألا يصيبنا احباط. بل علينا أن نساعد الأمم المتحدة في استجابتها للواقع الاقتصادي والسياسي الجديد للسلام العالمي والتنمية الدولية.

وفي سعينا إلى إعادة هيكلة الأمم المتحدة ووضعها في الموضع الصحيح في القرن الحادي والعشرين، يجب أن نستخدم تكنولوجيا جديدة لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول كبيرها وصغيرها. إن الدول الصغيرة تتطلع إلى الأمم المتحدة من أجل المساعدة في مجال تكنولوجيا الإعلام وتنمية الموارد البشرية. وستتمخض هذه المساعدة عن تقدم اقتصادي واجتماعي فتمكننا نحن - الدول الصغيرة - من اجتذاب رؤوس الأموال والاستثمارات.

وينبغي لمجلس الأمن أن يصور الواقع الاقتصادي والسياسي الجديد. فيجب إيلاء اهتمام أكبر لتحسين فعالية عمل الأمم المتحدة في صنع السلام وحفظ السلام، ولا سيما للجهود الموجهة إلى حفظ السلام الإقليمي.

ونحن ننظر إلى الأمم المتحدة على أنها محفل لتنسيق القضايا المتعلقة بالسلام العالمي. ولهذا الغرض نود أن نرى وكالات الأمم المتحدة تعمل في تعاون وثيق مع مؤسسات بريتون وودز ومع الوكالات الحكومية الدولية الأخرى في تنفيذ برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

إن الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة وقت للتأمل في مبادئ ميثاقها. وينبغي أن نسأل أنفسنا هل التزمنا بمبادئ الميثاق؟ وهل امتثلنا بحق لمبدأ العالمية؟

السيد الرئيس، تتفق غرينادا مع موقفكم بشأن مبدأ العالمية الوارد في ميثاق الأمم المتحدة. وفي ضوء ذلك، نجذب انتباه المجتمع الدولي مرة أخرى إلى استبعاد جمهورية الصين من هذه المنظمة العالمية منذ عام ١٩٧١. ونحن نرى أن هذه خسارة كبيرة للأمم المتحدة ونحث على بدء حوار كخطوة أولى في سبيل ايجاد حل لهذه المشكلة.

ونحن نظل على ثقتنا بأن الأمم المتحدة الجديدة ستعمل بدأب لتحقيق الأهداف المرسومة، ولتنجز المهام الماثلة أمامها. ونحن، الدول الأعضاء، ملتزمون بالأمم المتحدة فيما هي تواصل جهودها لضمان السلام والأمن للعالم الذي نقطنه.

وباسم رئيس وزراء بلدي، غرينادا، وباسم شعب بلدي، أشكركم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وفد غرينادا على بيانه.

اصطحب سعادة السيد روبرت ميليت، رئيس وفد غرينادا، من المنصة.

اعتماد مشروع القرار (A/50/48، الفقرة ٢)

تقرير اللجنة التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة (A/50/48)

مشروع القرار (A/50/48، الفقرة ٢)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، سننظر أولا في مشروع القرار الوارد في الفقرة ٢ من تقرير اللجنة التحضيرية للذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة الذي يتضمن الإعلان الذي يصدر بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة (الوثيقة A/50/48).

وأود أن أخبر الأعضاء أنه بعد البت في الإعلان سنستمع إلى الأحد عشر متكلما المتبقين في قائمة المتكلمين في الاجتماع التذكاري الخاص. وبعد ذلك سيلقي الأمين العام وأنا بيانين ختاميين.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ريتشارد بتلر، الممثل الدائم لاستراليا لدى الأمم المتحدة ورئيس اللجنة التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة لكي يعرض تقرير اللجنة التحضيرية.

السيد بتلر (استراليا)، رئيس اللجنة التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة

(ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني، سيدي أن أعمل تحت رئاستكم.

والآن أعرض على الجمعية العامة، بصفتي رئيسا للجنة التحضيرية للاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، تقرير اللجنة. وبما أني أحد الذين اقترحوا قاعدة تحديد الكلام بخمس دقائق للمتكلم، فسوف أكون موجزا وسأتناول خمس نقاط فقط.

أولا، حصلت في كل ما قمنا به من عمل على كل المساعدة من أمانة للأمم المتحدة رائعة للغاية، وأريد أن يُسمع هذا، خصوصا خارج هذه القاعة. أقول هذا وفي ذهني بصفة خاصة السيدة سورنسن وفريق الأمانة الذي يعمل معها في التحضير للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. ثانيا، وافق هذا المجتمع الدولي على نص إعلان بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. ويرد هذا النص في الوثيقة A/50/48. ثالثا، لقد أوفينا بمسؤوليتنا، ووضعنا إعلانا يؤكد من جديد مقاصد وأهداف ميثاق الأمم المتحدة والتزامنا بها. وضعنا إعلانا يمثل نصا بشأن المستقبل سيكون له معنى لشعوب هذا العالم. رابعا، هذه وثيقة ستخدمنا جميعا بشكل طيب، خصوصا من خلال مبادئها التوجيهية بالنسبة للتعاون في المستقبل فيما بين جميع الأمم. وخامسا، يمثل هذا الإعلان في حد ذاته فعلا كبيرا من أفعال التعاون. وسوف أظل ممتنا دائما للفرصة التي أتيحت لي للاشتراك في وضعه، وأشكركم جميعا على العمل الشاق الذي قمتم به وعلى صداقتكم.

وأزكي للجمعية العامة هذا الإعلان لتصدره في مناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس اللجنة التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة.

هل لي أن أعتبر أن الأعضاء يرغبون في أن تعتمد الجمعية العامة، في اجتماعها التذكاري الخاص، بالموافقة الإجماعية التامة ودون تصويت، الإعلان الذي تم إعداده للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة والوارد في مشروع القرار الذي يظهر في الفقرة ٢ من تقرير اللجنة التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة.

بما أن هذا هو الحال، فإنني أدعو ممثلي الدول الى الوقوف اعتمادا للإعلان بالموافقة الإجماعية العامة.

اعتمد الإعلان بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة بالموافقة الإجماعية العامة دون تصويت.

مواصلة إلقاء البيانات

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن الى بقية المتكلمين.

خطاب السيد نيكينيكي فوروبارافو، نائب الأمين العام لمحفل جنوب المحيط الهادئ

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ١٢/٤٩ ألف، أعطي الكلمة للسيد نيكينيكي فوروبارافو، نائب الأمين العام لمحفل جنوب المحيط الهادئ.

اصطحب السيد نيكينيكي فوروباراغوف، نائب الأمين العام لمحفل جنوب المحيط الهادئ الى المنصة.

السيد فوروبارافو (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من دواعي الشرف العظيم والسعادة البالغة لي أن أتكلم باسم محفل جنوب المحيط الهادئ في هذا الاجتماع التذكاري للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. إن محفلنا مستجد في الأمم المتحدة إذ أنه قُبل كمراقب في العام الماضي فقط، ولكني - كغيري من العديد من المتكلمين الموقرين الذين سبقوني - أؤكد التزامنا العميق بالمثل والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

لقد وصف المتكلمون الذين سبقوني ببلاغة أكبر مما أستطيع سجل إنجازات الأمم المتحدة منذ إنشائها قبل ٥٠ عاما. إن الرؤية التي بنيت على أساسها الأمم المتحدة - السلام، والكرامة الإنسانية، والعدالة، والرقي الاقتصادي والاجتماعي - ستبقى صالحة في الـ ٥٠ عاما القادمة كما كانت في الخمسين عاما الماضية. وفي عالم يزدادا تشابكا وترابطا، تزداد أهمية دور الأمم المتحدة في السعي الى تحقيق هذه الرؤية بالنسبة للبلدان الصغيرة مثل بلدان محفل جنوب المحيط الهادئ. ويساعد وجود الأمم المتحدة وبرامجها في ضمان السلام والأمن، وتعزيز

تنميتنا الاقتصادية والاجتماعية بسبل بلداننا أصغر من أن تستطيع أن تطرقها بمفردها.

لذلك، فإننا نعرب عن سرورنا للدور الموسع والمعاد تنشيطه الذي تضطلع به الأمم المتحدة في عالم ما بعد فترة الحرب الباردة. وفي حين أن منطقة جنوب المحيط الهادئ التي ننتمي إليها خالية بحمد الله من ضروب الصراعات المحلية التي لا تزال سائدة في بعض البقاع الأخرى من العالم، فإننا نؤيد تمام التأييد تنمية دور الأمم المتحدة في حفظ السلام وبناء السلام. ويرحب المحفل بصفة خاصة بالتقدم صوب نزع السلاح النووي الحقيقي الذي أمكن إحرازه في البيئة الدولية. وقد كان تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الى أجل غير مسمى قبل بضعة شهور خطوة كبرى الى الأمام. بل أن الأهم من ذلك هو التوقع بأن يتم في العام القادم إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب التي يتم بها حظر جميع التجارب النووية في كل البيئات والى الأبد. ومن الأمور الحيوية، إذا أريد للعالم أن يحقق هدفي السلام والأمن المكرسين في ميثاق الأمم المتحدة، عدم تفويت هذه الفرصة لإبرام تلك المعاهدة.

ولكن عليّ في هذا السياق، أن أكرر ما يشعر به المحفل من خيبة أمل شديدة وقلق عميق إزاء استئناف التجارب النووية في المحيط الهادئ في هذا العام. وهذه التجارب تشكل تهديدا خطيرا للتطورات الإيجابية الجديرة بالترحيب والتي أشرت إليها في ميدان نزع السلاح النووي، كما تهدد بيئتنا في المحيط الهادئ وصحة الشعوب هناك، كذلك تهدد مثل الأمم المتحدة التي جئنا جميعا لكي نقدم لها تأييدنا التام في هذا الأسبوع. ولذلك، يرحب المحفل بإعلان الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا مؤخرا عن نيتهم في تأييد معاهدة منطقة جنوب المحيط الهادئ الخالية من الأسلحة النووية، ونتطلع الى توقيعهم على بروتوكولاتها في وقت قريب.

ويسلم ميثاق الأمم المتحدة أيضا بأن تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في الحفاظ على السلام والأمن يقتضي معالجة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية العميقة الجذور الكامنة وراء عدم الاستقرار الدولي. ويولي الممثل أهمية عليا للتنمية الاقتصادية لدول المحفل الجذرية الصغيرة. والأمر يتطلب تزايد الاهتمام بالاستدامة البيئية في عملية التنمية، نظرا لاشتداد الضغوط التي تتعرض لها نظمنا الايكولوجية الصغيرة الهشة، البحرية والبرية، من مشاكل ليس أقلها مشكلة تغير المناخ التي تتطلب من المجتمع الدولي اتباع نهج متضافر.

وكان العنصر الرئيسي في قرار المحفل بالسعي الى الحصول على مركز المراقب في الجمعية العامة هو تعاظم الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في التصدي لمشاكل التنمية المستدامة. وقد شاركت بلدان المحفل بنشاط في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو ومتابعته، وفي اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، وفي المفاوضات الخاصة بتغير المناخ وغير ذلك من الأنشطة. وهي مجالات نتطلع الى الاستمرار في تزايد دور الأمم المتحدة فيها.

ومن هذا المنطلق، اسمحوا لي أن أختتم كلمتي بأن أضم صوتي الى من سبقوني في الكلام في تهنئة الأمم المتحدة على إنجازاتها، وبأن أعلن أن بلدان محفل المحيط الهادئ تقف صفا واحدا في تأييدها لمثل الأمم المتحدة وأنشطتها. ونحن نتطلع الى الـ ٥٠ عاما القادمة من عمرها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر نائب الأمين العام لمحفل المحيط الهادئ على بيانه.

اصطحب السيد نيكينيكي فوروبارافو، نائب الأمين العام لمحفل المحيط الهادئ من المنصة.

خطاب سعادة السيد أدوين كارينغتون، الأمين العام للجماعة الكاريبية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ١٢/٤٩ ألف، أعطي الكلمة للمتحدث التالي، سعادة السيد أدوين كارينغتون، الأمين العام للجماعة الكاريبية.

اصطحب سعادة السيد أدوين كارينغتون، الأمين العام للجماعة الكاريبية الى المنصة.

السيد كارينغتون (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني بالغ الشرف أن تتاح لي هذه الفرصة بصفتي الأمين العام للجماعة الكاريبية لكي أخاطب هذه الهيئة في هذه المناسبة التاريخية، مناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وأود أن أعرب عن تقديري للأمين العام السيد بطرس بطرس غالى، وللأمم المتحدة عن طريقه، لتمكيني من هذا الشرف.

واليوم، وبعد ٥٠ سنة من التوقيع على الميثاق الذي أنشئت بموجبه الأمم المتحدة، ما زالت المنظمة تمثل

الأمل الأكبر للجنس البشري في السلام والتنمية والتعاون الدولي. والواقع، أن الأمم المتحدة وهي تحتفل بهذه الذكرى الكبرى في حياتها لديها الكثير مما يحق لها أن تفخر به، وخاصة في مجال النهوض بالسلام والأمن، والديمقراطية وحقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحقوق المرأة وحقوق الطفل، ونشر العدالة في مختلف ربوع العالم.

ففي مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كانت الأمم المتحدة، مصدر جانب كبير من الرؤية والإلهام في إقامة الترتيبات المؤسسية وإيجاد الآليات التي تيسر تنمية الأمم البازغة في حقبة ما بعد الحرب. والجماعة الكاريبية هي عبارة عن تجمع يضم عددا من هذه الدول. وعلى الرغم من أنها لا تمثل سوى ١٣ عضوا من بين أعضاء الأمم المتحدة الـ ١٨٥ وجزءا صغيرا من تعداد شعوبها، فإنها مساهم نشط في تحقيق مُثل المنظمة. والجماعة الكاريبية بموقعها الاستراتيجي بين شمال امريكا وجنوبها وبارتباطها التاريخي بأوروبا وافريقيا وآسيا، هما في الواقع نموذج مصغر للمجتمع العالمي. وأن الأهداف الأساسية التي تسعى الجماعة الكاريبية لتحقيقها والمتمثلة في تعزيز التنمية الاقتصادية والثقافية لشعوبها عن طريق التعاون الإقليمي والتشاور والتنسيق في بيئة تتسم بالممارسة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، تجعل رسالتها جزءا لا يتجزأ من المقصد العام للأمم المتحدة.

ومما يكتسي أهمية خاصة لدى الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية إسهام الأمم المتحدة في إقرار مبدأ المساواة في السيادة بين الأمم، مع النهوض في الوقت ذاته بتلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا والبلدان الصغيرة. وعلى سبيل المثال، كان انتخاب أحد مواطنينا بالإجماع لكي يترأس لأول مرة دورة للجمعية العامة، هي دورتها الثامنة والأربعين، كما كان عقد مؤتمر بالغ الأهمية للأمم المتحدة في إحدى دولنا الأعضاء، وهو مؤتمر الأمم المتحدة العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجذرية الصغيرة النامية، مثلين من أحدث الأمثلة القيمة على هذا الاعتراف، وقد أعطيا الجماعة الكاريبية كذلك فرصة طيبة للاستمرار في وضع نفسها في خدمة المجتمع الدولي.

وبينما تُعد الأمم المتحدة العدة للمستقبل ونحن على مشارف قرن جديد، بل في الواقع ألفية جديدة، يكون التحدي الماثل أمامها هو القيام بدور أكثر حسما على ساحتنا السياسية والاقتصادية والثقافية السريعة التغير. ولا شك أن الأمم المتحدة تحتاج لذلك الى إصلاح يوفر لها على الأخص تمثيلا أصح ومشاركة أكثر إنصافا في صنع القرار. واقتراحات الأمين العام الواردة في "خطة للسلام" و "خطة للتنمية" توفر منهاج عمل مشجعا، يمكن أن تنطلق منه جهود الأمم المتحدة لمواجهة تحديات المستقبل والوفاء بأسمى أماني أعضائها.

ونحن في الجماعة الكاريبية نقف على أهبة الاستعداد للقيام بدورنا، ولا سيما عن طريق التعاون المكثف مع الأمم المتحدة، وذلك لتقديرنا لأهمية إسهامها في تحسين الأوضاع الإنسانية في جماعتنا، وهي أوضاع مهددة بعوامل الفقر، والبطالة؛ وتدهور البيئة، والاتجار غير المشروع في المخدرات، وتقلبات الطبيعة.

وما برحت الجماعة الكاريبية تعتقد اعتقادا جازما منذ أمد طويل بأن مواجهة هذه التحديات تتوقف الى حد كبير على التعاون الإقليمي والدولي. ولهذا سعت الدول الأعضاء في جماعتنا على مدى الـ ٢٢ سنة الماضية الى طرق هذا السبيل لترقية وتحسين مستويات معيشة الشعوب التي تعيش في مجتمعاتنا واقتصاداتنا الضعيفة والصغيرة. وعلى الرغم من أن التجربة التي اكتسبناها كانت مثبطة للهمم في بعض الأحيان، فإنها وطدت مع ذلك اقتناعنا بضرورة تكثيف جهودنا من أجل تأمين هذا التعاون وتصميمنا على ذلك.

وهذا الاقتناع هو الذي دفعنا مؤخرا الى توسيع عضوية الجماعة الكاريبية التي كانت الى ذلك الحين ناطقة بالانكليزية بحيث تشمل سورينام التي هي بلد ناطق بالهولندية. وهذا الاقتناع هو الذي دفعنا الى توسيع آفاق التعاون الإقليمي بإنشائنا مؤخرا لرابطة الدول الكاريبية المفتوحة العضوية لجميع الدول والبلدان والأقاليم الواقعة في حوض الكاريبي.

ونفس الاقتناع هو الذي دفعنا الى أن نسعى للحصول ونحصل فعلا على تعهد من الأمم المتحدة بإقامة تعاون أوثق بيننا، كما تجلى مؤخرا في اعتماد قرار الجمعية العامة ٨/٤٦، المؤرخ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، بمنح الجماعة الكاريبية مركز المراقب؛ وهذا الاقتناع نفسه بقيمة وفاعلية التعاون الإقليمي والدولي هو الذي يعزز إيمان الجماعة الكاريبية خاصة بوصفها مجمعا لدول صغيرة بالأمم المتحدة وبمستقبلها.

ولذلك فإننا نفخر في الجماعة الكاريبية بضم صوتنا الى صوت المجتمع الدولي في تهنئة الأمم المتحدة

بمناسبة احتفالها بالذكرى الخمسين لإنشائها، ونحن إذ نهنئها بهذه المناسبة، نتعهد بتقديم دعمنا القوي لمبادئ وتطلعات الأمم المتحدة في السنوات القادمة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر الأمين العام للجماعة الكاريبية على بيانه.

اصطحب من المنصة سعادة السيد إدوين كاريغنتون، الأمين العام للجماعة الكاريبية.

خطاب صاحب سعادة السيد سالم أحمد سالم، الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ١٢/٤٩ ألف، أعطي الكلمة للمتحدث التالي، سعادة السيد سالم أحمد سالم، الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية.

اصطحب الى المنصة سعادة السيد سالم أحمد سالم، الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية.

السيد سالم (ترجمة شفوية عن الانكليزية): منذ خمسين عاما خرج العالم من رماد حرب مدمرة ليؤسس الأمم المتحدة. وقد كان عالما يعيد اكتشاف انسانيته الواحدة ومصيره المشترك بعد الفرقة والكراهية والدمار في فترة الحرب. وفي المنظمة الجديدة، وجد العالم فرصة لإعادة إقامة المجتمع، وإعادة بناء أواصر التضامن الانساني، وللعمل معا، وتعزيز التفاهم والتعاون، وتصحيح أخطاء الماضي، وإيجاد نظام عالمي جديد يقوم على الحرية والعدالة ويمكن للإنسانية أن تعيش فيه في سلام مع نفسها وأن تنبذ فيه الحرب.

وعلى الرغم من تصميم الأمم المتحدة وجهودها التي بذلتها في الـ ٥٠ عاما الماضية، فإن العالم لم يخل من الصراع والحرب، ولا مما يتولد عنهما أحيانا من الظلم والقمع والريبة. ففيما يجتاز العالم تحولاته الدورية، تشهد الأمم المتحدة العنف، والمعاناة البشرية، والظلم، والفقر، والعنصرية، والحروب. وفي محاولتها للاستجابة لرسالتها العالمية، رسالة السلام والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، تجد الأمم المتحدة في العمل وتحدث فارقا ملموسا في حياة الكثيرين. فبانخراطها في صيانة السلم والأمن الدوليين، وفي تشجيع التنمية الاجتماعية الاقتصادية، وفي تعزيز حقوق الانسان، تترك المنظمة بصماتها على المجتمع العالمي.

إن عمل وكالاتها وبرامجها المتخصصة يجلب لمن هم أشد المحتاجين في العالم، التنمية والمساعدة الانسانية. نعم، إن الأمم المتحدة كان لها نصيبها من الصعوبات وأوجه القصور. ومع ذلك، وبالرغم من أوجه القصور هذه، وخاصة منها ما سببته لها قيود وتصرفات آتية من دولها الأعضاء، فإنها لا تزال منظمة تمثل بطابعها العالمي شعوب العالم التواقة الى أن يحتضن كل منها الآخر في ظل مشاركة أساسها التفاهم والتعاون. فبفضل الأمم المتحدة شهدنا ما يفوق الحرمان الانساني والمعاناة والحروب؛ شهدنا السخاء البشري والتعاطف والشجاعة والشهامة والتضحية.

قبل خمسين عاما، كانت افريقيا الحرة التي تتخلص من الاستعمار والتعصب العنصري، في أذهان الكثيرين مجرد فكرة وحلما بعيد المنال، وكان ذلك يصدق حتى بالنسبة للمتفائلين المؤمنين بالدعوة الدولية من بين الذين اجتمعوا في سان فرانسيسكو لصياغة ميثاق الأمم المتحدة. إن منظمة الوحدة الافريقية وافريقيا برمتها تعتبر الأمم المتحدة أداة تحرير. فاليوم أصبحت افريقيا حرة وتوارى الفصل العنصري في طيات التاريخ، وذلك الى حد بعيد بفضل الكفاح المشترك النابع من داخل الأمم المتحدة. ففي الأمم المتحدة، وجدت المعارضة العالمية للاستعمار والعنصرية نقطة تجمع والتقاء وتعبيرا ملموسا عن مشاركة عالمية من أجل التغيير. وهذه المشاركة هي التي أحدثت الفارق المطلوب فأصبح تحرير افريقيا حقيقة نعيشها اليوم.

وافريقيا إذ تواجه الآن المستقبل، وهو مستقبل يشتد فيه باستمرار الطابع الملح لتحدي التنمية البشرية، لا نزال بحاجة الى تضامن الأمم المتحدة ودعمها. واستبقاء لروح التضامن البشري العالمي المتأصلة في منظومة الأمم المتحدة، علينا أن نجدد ثقتنا في هذه المنظمة، وأن نتغلب على شكوكنا ونقهر مشاعر العزلة التي تساور بعض الدول الأعضاء، والتي تقوض الآن بالتدريج فيما يبدو والدعوة الدولية المجسدة في الأمم المتحدة.

وحيث أن افريقيا قارة تتألف أساسا من بلدان صغيرة ونامية، فإننا إذ نواجه المستقبل ننظر كذلك الى قارتنا ككيان متضامن مع الأمم المتحدة في السعي العالمي الى تحقيق المساواة والسلام والنهوض بالتنمية البشرية. وفي هذا العالم الذي ينزع في أكثر الأحيان الى الانجذاب نحو أحادية الأقوى، لا مناص لافريقيا من المضي في توخي الأمن في كنف جماعي، كنف الأمم المتحدة.

إن التغيرات الجديدة التي طرأت على النظام العالمي تمثل تحديات جديدة. والأمم المتحدة توضع الآن في محك الاختبار وعليها أن تتكيف. ولكن حتى يتسنى لها القيام بذلك بفعالية، لا بد لدولها الأعضاء أن تجدد إيمانها بإنسانيتنا المشتركة. ولتدعيم الأمم المتحدة، يجب إقامة جسور التعاون والتفاهم على اتساع العالم كله. وعلينا أن نحيي روح الآباء المؤسسين.

إن هذا احتفال بالتضامن والتعاون العالميين. إنه احتفال بنصف قرن من المشاركة بين شعوب العالم. ولذلك، ينبغي أن نستعرض ما حدث في الخمسين عاما الماضية، وأن نقيم إنجازاتنا، وأن تزن أوجه قصورنا، ونفكر مليا حتى يتسنى لنا أن نشق طريقنا الى الأمام. إن هذه فرصة أيضا لنكرس أنفسنا من جديد لتحقيق المثل العليا للأمم المتحدة، ولنجدد إيماننا بالمنظمة، ولنتعهد لها بدعمنا السياسي الكامل وبتقديم الموارد اللازمة لها حتى يمكن لها أن تواجه التحديات الهائلة للسلام والتنمية البشرية ونحن ندخل في الألفية القادمة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية على بيانه.

اصطحب سعادة السيد سالم أحمد سالم، الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية من المنصة.

خطاب سعادة السيد فيلهلم هوينك، الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا لقرار الأمم المتحدة ١٢/٤٩ ألف، أعطي الكلمة الآن للمتحدث التالي، سعادة السيد فيلهلم هوينك، الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

اصطحب سعادة السيد فيلهلم هوينك، الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الى المنصة.

السيد هوينك (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا قد قبلت بسرور الدعوة الى المشاركة في هذه الاحتفالات، وإنه لمن عظيم الشرف لي أن أتحدث باسمها.

إن خمسة عقود تمثل حياة طويلة بالنسبة لمنظمة دولية. واحتفالنا اليوم بهذه الذكرى السنوية هو دليل في حد ذاته على قوة الأمم المتحدة.

وإذ ننظر الى المستقبل، فإننا نحتاج الى الأمم المتحدة اليوم بأكثر مما كنا نحتاج اليها في الماضي. وعلى الرغم من النكسات وخيبة الأمل وأوجه القصور، فإن هناك علامات مشجعة بل ملهمة تشير الى المزيد من التقدم نحو تحقيق أمن تعاوني وشامل على نطاق العالم.

ولا سبيل الى تحقيق هذا التقدم بدون الأمم المتحدة. إننا نحتاج الى أمم متحدة قادرة على الوفاء بالمهام المنوطة بها في الميثاق، كنا نفهم الميثاق اليوم استنادا الى ٥٠ عاما من الخبرة.

إن قدرة الأمم المتحدة على حل المشاكل تتوقف كليا تقريبا على الدعم الذي تلقاه من دولها الأعضاء. إن إسهامات الدول الأعضاء هي التي تجعل الأمم المتحدة ذات مصداقية وقوية وفعالة.

إننا نعيش في عالم واحد، مترابط أكثر من ذي قبل بحكم مصائرنا التي لا تتجزأ. إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من المنظمات الموجودة في منطقتها تعتزم تقديم إسهامها لإقرار نظام سلمي دائم من فانكوفر حتى فلاديفوستوك. وحينما تتمكن المنظمات الاقليمية من الاضطلاع بالمهام المنوطة بها في الميثاق، ستصبح الأمم المتحدة أقوى. والأعمال الاقليمية ستخفف العبء الذي تبين أنه أثقل من أن تتحمله الأمم المتحدة. وبذلك يمكن أيضا "المساهمة في زيادة تعميق الإحساس بالمشاركة وتوافق الآراء وإضفاء الطابع الديمقراطي في الشؤون الدولية". (A/47/277، الفقرة ٦٤).

نحن جميعا متفقون على هذا، ولكن لا يزال علينا أن نبحث عن وسائل أفضل للتعاون الذي يشد به كل منا أزر الآخر. ويجب أن نحسن من قدرتنا على توزيع المهام على أساس المزايا النسبية المتوفرة لدى كل منا.

فالحالة في العالم اليوم تتطلب شبكة متلاحمة من المنظمات الدولية، أكثر تواصلا من أي وقت مضى، شبكة تشغل فيها للأمم المتحدة مكانة خاصة، وبمثل هذه الشبكة فقط سنتمكن من التغلب على التحديات التي تواجهنا. وينبغي أن نفكر كثيرا في كيفية إدماج المنظمات غير الحكومية في هذه الشبكة بطريقة أكثر فعالية. فعن طريق المنظمات غير الحكومية يستطيع المواطنون المسؤولون، وبصفة خاصة الشباب، أن يشاركوا في المهمة الصعبة مهمة بناء السلام. دعونا نستخدم القدرات التشغيلية المتميزة لدى هذه المنظمات ونستفيد من تفانيها.

إن الجهود الرامية الى تعزيز إدارة هياكل الأمم المتحدة وتحديث هذه الهياكل ليست سوى عنصر واحد من المهام التي تواجه مجتمع الأمم. ولن تنجح هذه الجهود إلا اذا تأصلت في إيماننا بحقوق الانسان والحريات الأساسية وبكرامة الجنس البشري. لقد كانت هذه القيم المشتركة منارة الأمل التي أراد الآباء المؤسسون للأمم المتحدة أن يقيموها في أعقاب الجرائم التي ارتكبت ضد الانسانية والحرب المدمرة. وكما نعرف اليوم، فإن شعاع هذه المنارة على الرغم من جميع الجهود التي بذلت، لم يكن قويا بما يكفي لاضاءة مناطق متسعة من الظلمة.

ولم يكن هذا خطأ أولئك الذين خدموا الأمم المتحدة في الخمسين سنة من وجودها. فقد كان لديها رجال ونساء كرسوا أنفسهم لخدمتها، وقدم البعض منهم حياته من أجلها. وكان داغ همرشولد واحدا منهم. فقد عاش وعمل ومات في خدمة السلام. ولو أنه كان بوسع ذلك الأميـــن العام البارز أن يحدثنا اليوم، لأعاد على أسماعنا ما قاله منذ ٣٥ سنة مضت:

"إن العمل على حافة تطور المجتمع الانساني هـــو عمـــل على حافة المجهول. وسيتبين في يوم ما أن الكثير مما نفعله قليل الجدوى، وهذا ليس مبررا للتقاعس عن العمل في ضوء أحسن فهم للأمور لدينا مع الاعتراف بأن لهذا العمل حدودا، ولكن مع الإيمان بأن التطور الخلاق الذي لنا شرف التعاون في إيجاده سيأتي بنتيجة في نهاية المطاف".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على بيانه.

اصطحب سعادة السيد فيلهلم هوينك، الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، من المنصة.

خطاب سعادة السيد كارلوس مونيتا، الأمين الدائم للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ١٢/٤٩ ألف، أعطي الكلمة الآن للمتكلم التالي سعادة السيد كارولس مونيتا، الأمين الدائم للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية.

اصطحب سعادة السيد كارلوس مونيتا، الأمين الدائم للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، الى المنصة.

السيد مونيتا (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرف المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية أن تشارك في هذا الاجتماع الخاص للجمعية العامة، من خلال الأمين الدائم للمنظومة.

من الواضح أن كشف الحساب عن أنشطة الأمم المتحدة في هذه الخمسين سنة، ينتهي الى نتيجة إيجابية فيما يتعلق بهدف صون السلم والأمن الدوليين. ولكن لا تزال هناك مجالات خطيرة، للتوتر والصراع تتطلب عملا أكثر حسما من جانب المنظمة. وبالاضافة الى ذلك يجب أن تتسم عملية صنع القرار داخل مجلس الأمن بقدر أكبر من الديمقراطية.

ولسوء الطالع، لا نجد أن كشف الحساب ينتهي الى نتيجة مرضية مماثلة في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إن فاعلية المجلس الاقتصادي والاجتماعي تتضاءل باستمرار. وفي الوقت الذي تقدم فيه الوكالات المتخصصة إسهاما هاما في مجالات قطاعية معينة، فإن الأمم المتحدة لم تنجح حتى الآن في الحصول على التأييد الكافي الذي يمكنها من الاتفاق على سياسات فعالة تربط المجتمع الدولي كله في جهد جاد من أجل التنمية. وبدلا من ذلك نشهد تضاؤلا في التعاون الدولي ونقصا متزايدا في حضور الأمم المتحدة في المناقشات التي تدور، وفي القرارات التي تتخذ، بشأن العلاقات الاقتصادية الدولية وبشأن تعزيز التنمية المستدامة في ظل عدالة اجتماعية.

وتتفاقم عملية الإقصاء هذه من جراء بعض السياسات التي ترقى الى عزل الأمم المتحدة عن مسائل اقتصادية معينة. وقد أشار مجلس أمريكا اللاتينية التابع للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في اجتماعه الأخير الى أن أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي لا توافقان على هذا المنحى لأن فيه حدا بالغا من الأهداف التي أنشئت المنظمة من أجلها. وبالاضافة الى ذلك، فإن هذا المنحى يزيل الدعائم التي لا غنى عنها للعمل في ميدان السلم والأمن الدوليين. فالسلام والتنمية مرتبطان، وأي محاولة للفصل بينهما ستقود العالم الى صراع أكثر خطورة.

وبالاضافة الى هذا، فإن عملية العولمة المتزايدة للاقتصاد العالمي وعملية تأسيس النهج الاقليمي المحاذية لها تتطلبان من البلدان النامية أن تبذل جهودا أكبر للمشاركة في السوق العالمية بفعالية. وكما بين مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد مؤخرا، يجب على بلداننا أن تستجيب لتحدي ذي وجهين، فعليها أن

تنمو وأن تتبنى الطرائق العصرية، وعليها في نفس الوقت أن تجد حلا لدين اجتماعي خطير وقابل للتفجر، يتمثل في التوسع الكبير للفقر والتهميش.

وفي هذا السياق ما فتئت أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي تبذلان جهودا كبيرة لتحقيق تغير انتاجي في ظل الانصاف. وبالمثل فإنهما ينويان بحزم أن يؤكدا من جديد هويتهما وتنوعهما في النظام الدولي الجديد البازغ. ولذلك فإننا نطور عملياتنا الاقليمية المتعلقة بالتشاور والتعاون والاندماج المنفتح. إن العولمة وتأسيس النهج الاقليمي لا يعنيان بأن هناك من الأحوال أن نقبل دون مناقشة نموذجا واحدا متجانسا ولكن بالأحرى يجب أن نكتشف بدائل صحيحة يمكننا بها، في نطاق هويتنا الثقافية الخاصة، أن ندمج التجارب القيمة لدولنا الأعضاء مع تجارب الدول الأخرى في أجزاء أخرى من العالم. والأمم المتحدة أفضل مكان لتبادل وجهات النظر التي تؤدي الى نظام عالمي جديد يحترم هذا التنوع في إطار ما يسمى بالقرية العالمية.

ونحن نتطلع الى المفاوضات الخاصة بوضع خطة للتنمية في إطار الأمم المتحدة. ونعتقد أن خطة التنمية تتيح، الى جانب اعتماد تدابير فعالة للتعاون الدولي لتنفيذ الالتزامات التي أقرت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، فرصة نادرة لاضطلاع الأمم المتحدة بدورها المركزي في تفصيل رؤية عالمية للعلاقات الاقتصادية الدولية وللتنمية العالمية. ومن الطبيعي أن تتضمن هذه الرؤية على سبيل الأولوية وجهات نظر البلدان النامية. ويمكن أن تؤدي هذه المفاوضات الى اتفاق بشأن مبادئ توجيهية للسياسة العامة والتزامات محددة في ميدان التعاون الدولي الذي تكمن المسؤولية عنه اليوم، أساسا في المؤسسات المالية والنقدية الدولية.

أود أن أعرب عن التقدير العظيم الذي تكنه المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية للأمم المتحدة ولوكالاتها المتخصصة لتعاونها معنا. ولا يفوتني بصفة خاصة أن أنوه بالدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأنشطة التي يضطلع بها الأمين الدائم للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية لصالح الدول الأعضاء في المنظومة البالغ عددها ٢٧ دولة، وهو الدعم الذي يقوم من خلال البرنامج الاقليمي ووحدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاصة المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

قال فيلسوف فرنسي معاصر إن بعض الناس يحولون العمل الى أفكار، بينما يحول آخرون الأفكار الى عمل. فلنضافر جهودنا حتى نتمكن، عن طريق الأمم المتحدة، ووفقا لما ذكره الاعلان بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة من القيام بهذه المهمة معا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر الأمين الدائم للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية على بيانه.

اصطحب سعادة السيد كارلوس مونيتا، الأمين الدائم للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية من المنصة.

بيان سعادة السيد سيزار غافيريا، الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ١٢/٤٩ ألف، أعطي الكلمة لسعادة السيد سيزار غافيريا، الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية.

اصطحب سعادة السيد سيزار غافيريا، الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية الى المنصة.

السيد غافيريا (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة قد عبأ العالم كله. لقد جاء زعماء من كل ركن من أركان الأرض الى هذا المحفل ليعربوا عن التحية لخمسة عقود من الإنجاز لفائدة السلم والتنمية والرفاه العام. ونصف الكرة الأمريكي لم يكن ليغيب عن هذه التحية، ولهذا أود، بصفتي أمينا عاما لمنظمة الدول الأمريكية، أن أعرب للسيد بطرس بطرس غالى، ومن خلاله للأمم المتحدة عن تأييد شعوب الأمريكيتين.

إن قارتنا، التي توحدها اليوم قيم الديمقراطية والحرية، تعتبر الأمم المتحدة الأداة الأنسب والأكثر فعالية للنهوض بالتطلعات الجماعية للجنس البشري. خلال هذه الأيام الثلاثة ذكر كثيرون نجاحات الماضي. ونحن نود أن نشارك في هذا الاعتراف بنصف قرن من النشاط والنجاح. وإذ ننظر الى المنظمة من هذا المنظور، نبدي إعجابنا بمدى الإنجازات التي تحققت، لكن الطريق لم يكن طريقا سهلا بالنسبة للأمم المتحدة. وربما تمثل الإسهام الرئيسي للمنظمة في أنها أبقت حياة مثل أعلى هو الإيمان بمصير مشترك في عالم تقسمه كراهية تبدو مستعصية.

والجنس البشري، رغم وقوفه مرارا على شفا الهاوية قد تمكن، بفضل الأمم المتحدة، من الاحتفاظ بإيمانه ببعض المثل العليا التي يتقاسمها. وهذه الجدران، كانت ملاذا، حتى في أحلك اللحظات، للحلم بتحقيق عالم متحد يعيش في سلام.

ذكر كثيرون أيضا أن هذا وقت مناسب للتوقف والتطلع الى المستقبل. ومن الضروري أن نفعل هذا، ليس فقط لأن هذا الاحتفال فرصة مناسبة لذلك، وإنما أيضا لأنه لم يحدث من قبل أن توفر وقت أنسب لتعزيز العمل الجماعي والتعددية. والتحديات الرئيسية التي تؤثر على المجتمع العالمي اليوم لن يمكن التغلب عليها ما لم نحشد الإصرار اللازم على ذلك من قبل جميع الدول. إن الفقر والجوع، والتدهور البيئي، والجريمة الدولية المنظمة، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، وانتهاك حقوق الانسان، والإرهاب، وتكديس الأسلحة، والانتشار النووي، كلها أمثلة على التحديات التي تتخطى الحدود.

وفي عام خال من تهديد الحرب الباردة، لم تعد صيانة السلم والأمن الجماعي مسؤولية قلة وإنما أصبحت التزاما على الجميع. ولن يتسنى إيجاد الحلول التي يتطلبها جدول الأعمال العالمي إلا بالمشاركة القوية والالتزام من جانب الدول في الأمم المتحدة وسائر المؤسسات الاقليمية والعالمية المتعددة الأطراف. وأولئك الذين يؤيدون سياسة العزلة وعدم الاشتراك في الشؤون العالمية بسبب مفهوم قصير النظر للمصالح الوطنية، إنما يزرعون بذور فقدان الطمأنينة الى الاستقرار والسلم العالميين. وإذ يتشبث البعض بإحساس خاطئ بضرورة التقشف المالي، فإنهم يؤثرون إدخار قروش قليلة على حساب التضحية بصحة نظام دولي جديد وقدرته على البقاء.

وإذ أقول هذا، لا أعني أنه ليس ضروريا القيام باستعراض وإصلاح كبيرين للأمم المتحدة وجميع المنظمات الدولية الأخرى للقضاء على عدم الكفاءة فيها والتخلص من كل ما هو غير ضروري، وتنظيم أنشطتها بحيث تتفق مع أولويات البلدان الأعضاء. ونحن في منظمة الدول الأمريكية، كما في الأمم المتحدة، نقوم بهذا بالفعل. لكننا لا يمكن أن نسمح للذين تحملوا، في كثير من الأحيان بمفردهم، المثل الأعلى لعالم يسوده السلام بأن يتواروا من الوجود وبالذات لانعدام الدعم اللازم لهم في الوقت الذي يكون فيه تحقيق الحلم قد أصبح آخر الأمر قريب المنال.

هناك من يعمدون بأنانية الى القول بأنه في عالم أصبحت فيه المواجهة الاستراتيجية غير قائمة، يمكن للأغنياء أن ينسوا من يموتون في أماكن أخرى. ويقولون، إنه ما دام لم يعد هناك عدو، فإنه لا توجد أي تهديدات. وهم في ذلك مخطئون. فالتهديد لم يعد يتمثل في الشيوعية وإنما، بالأحرى في شبح حروب الماضي، التي أطلقت فيها الكراهيات القديمة، والمطامع الإقليمية، والمخاوف المتوارثة، العنان لكوارث لا حدود لها. والتهديد لم يعد هو الرأسمالية، وإنما هو بالأحرى جدول أعمال مؤلف من مشاكل عالمية عاجلة لم تحل.

ولهذا السبب، نحن مدينون بتهنئة للرئيسين كلينتون ويلتسن، اللذين، وقد استلهما روح الأمم المتحدة وهذا الاحتفال، ارتفعا فوق ما يوصف في بلديهما بأنه ضيق التفكير أو الروح القومية توخيا منهما للإمكانية الهائلة التي ينطوي عليها التعاون المتعدد الأطراف من أجل الرفاه والسلم.

أود أن أختتم بياني بتوجيه نداء. فلنكفل للروح البناءة التي بخس بها في هذا المناخ الدولي اليوم أن تظل باقية بعد أن تخبو فرحة هذه الاحتفالات وذلك حتى تصبح الأمم المتحدة مكانا يتحقق فيه الأمل من أجل عالم أفضل. ولنعمل على أن تخلد ذكرى هذا الاحتفال - بعد مرور خمسين عاما حين تكون كلماتنا هذه قد أصبحت مجرد سجل تاريخي بعيد - باعتباره بداية لعصر جديد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية على بيانه.

اصطحب سعادة السيد سيزار غافيريا، الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية من المنصة.

بيان سعادة السيد تانغ تشينغيوان، الأمين العام للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ١٢/٤٩ ألف، أعطي الكلمة للمتكلم التالي، سعادة السيد تانغ تشينغيوان، الأمين العام للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية.

اصطحب سعادة السيد تانغ تشينغيوان، الأمين العام للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية، الى المنصة.

السيد تانغ تشينغيوان (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية، من دواعي الشرف والفخر بالنسبة لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، بمناسبة انتخابكم للمنصب السامي، منصب رئيس هذه الجمعية، وأن أعرب عن امتناننا الكبير للطريقة التي تترأسون بها جلسات هذا الاجتماع التذكاري الخاص.

ومن دواعي الشرف والفخر بالنسبة لي، نيابة عن اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية، أن أخاطب الأشخاص الموقرين البارزين المجتمعين هنا للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وأود أن أشارك المتكلمين الذين هنأوا بالفعل الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالى، وهنأوك، سيدي الرئيس، بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة.

إن الذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة ليست مجرد ذكرى مرادفة للذكرى الخمسين لنهاية الحرب العالمية الثانية، بل هي بالفعل أكثر من ذلك.

وعندما ننظر الى الوراء ونتأمل الأعوام الخمسين من وجود الأمم المتحدة فإننا ننظر في عملية إضفاء الصبغة المؤسسية على التعاون الدولي في نظامنا الذي تترابط فيه العمليات الجغرافية والفيزيائية والبيولوجية والاقتصادية. وعمل الأمم المتحدة حتى الآن لم يثبت لنا فحسب أن التعاون المؤسسي ممكن وعملي، بل أثبت أيضا بجلاء أن التعاون، في بيئة المجتمع الدولي المعاصر المترابطة وإن كانت هشة، أصبح لازما بأكثر من أي وقت مضى، حيث أن كثيرا من العوامل الديمقراطية والاقتصادية والبيئية والسياسية والتكنولوجية والاجرامية أصبحت تؤثر تأثيرا بالغا على صانعي القرار في الدول.

إن النظرة العامة الى التعاون المؤسسي الذي أوجدته هذه المؤسسة العالمية تكشف عن مجالات للتقدم وأعمال تعاونية فعالة تحققت من خلال المنظمة، بقدر يفوق بكثير ما قد يبدو لنا من الانطباع العام السائد. وعلى مدى السنين، فإن شعوب الأمم المتحدة، التي اعتزمت:

"أن تأخذ أنفسها بالتسامح، وأن تعيش معا في سلام وحسن جوار"

قد أكدت من جديد، في جملة أمور، على إيمانها بحقوق الانسان الأساسية. وسلمت بأن المناخ من الاهتمامات المشتركة للبشرية، وأعلنت قاع البحار والمحيطات الواقع خارج حدود الولاية القومية للدول تراثا مشتركا للبشرية، وعقدت العزم على استخدام الفضاء الخارجي لما فيه المنفعة المشتركة للبشرية.

كما أن النتائج الباهرة المحرزة في التعجيل بحصول الأقاليم المشمولة بالوصاية والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على مركز الدولة، والعضوية التي تكاد أن تكون عالمية للمنظمة، تمثل إنجازا آخر لهذه المؤسسة. وهذه هي بعض العناصر البارزة التي تؤكد، في جملة أمور، على التزام المؤسسة بقضية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وتوصيات الأمين العام الواردة في تقريره "خطة للسلام" تعزز مبدأي عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وانتهاء الحرب الباردة وتلاشي الصراع بين الشرق والغرب الذي كانت هذه الحرب تعبيرا عنه قد أذنا ببدء عصر جديد من السلام والتنمية.

إن إنجازات ونجاحات الأمم المتحدة وهيئاتها نابعة جزئيا من إيلاء الاحترام الواجب للالتزامات الناشئة عن القانون الدولي. وقد اتخذت المنظمة الخطوات الملائمة لكفالة احترام حكم القانون في العلاقات الدولية والتطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه من خلال مختلف القرارات والاعلانات ومؤتمرات التدوين. وبناء توافق الآراء في تدوين القانون الدولية عملية معقدة بطبيعتها وتستغرق وقتا طويلا، ولكن روح التعاون التي بثتها المنظمة قد أبقت واضعي مسودات التشريعات الدولية وفقهاء القانون منخرطين في عملهم انخراطا كاملا، وعلى الأخص أثناء عقد الأمم المتحدة الحالي للقانون الدولي.

لقد قدمت اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية عبر السنين إسهامها المتواضع من أجل تحقيق الأغراض والمبادئ المتصلة بمجال اختصاصها. وأود، باسم اللجنة، أن أؤكد للجمعية العامة أن اللجنة ستواصل العمل دعما لأنشطة الأمم المتحدة والتعاون من أجل سيادة حكم القانون في العلاقات الدولية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر الأمين العام للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية على بيانه.

اصطحب سعادة السيد تانغ تشينغوان، الأمين العام للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية، من المنصة.

خطاب سعادة السيد شمشد أحمد، الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا لقرار الجمعية ١٢/٤٩ ألف، أعطي الكلمة لسعادة السيد شمشد أحمد، الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي.

اصطحب سعادة السيد شمشد أحمد، الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي الى المنصة.

السيد أحمد (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه لفخر كبير ولشرف عظيم لي أن أمثل منظمة التعاون الاقتصادي في هذه المناسبة التاريخية. وكما ذكر معظم المتكلمين على مدى الأيام الثلاثة الماضية، فهذه بالفعل فرصة تستحق الترحيب بها لا للنظر الى الوراء وتأمل السنوات الخمسين من عمر الأمم المتحدة فحسب، ولكن كذلك للتفكير في مستقبلها في ضوء الديناميات الجديدة التي تدفع الى الأمام بعالم اليوم المتغير تغيرا جذريا.

فبنهاية الحرب الباردة يواجه المجتمع الدولي واقعا جديدا بدل أسس العلاقات العالمية، فأصبح الوضع يتطلب نهجا جسورة وإبداعية في العمل على الوفاء بالمثل التي ألهمت إنشاء الأمم المتحدة. وفي هذه المهمة، بدأت الترتيبات الاقليمية، السياسية والاقتصادية، تلعب دورا حاسما باعتبارها وسائل لتحقيق السلم والتنمية. ومنظمة التعاون الاقتصادي هي إحدى هذه المنظمات الاقليمية الكبرى، وهي تتكون من عشر دول أعضاء تتشاطر أواصر تاريخية مشتركة ورؤية جماعية لمستقبل يسوده التقدم والازدهار. وإذ تكرس منظمة التعاون الاقتصادي جهودها لتحقيق الرفاهية الاجتماعية الاقتصادية للدول الأعضاء فيها، فإنها تضطلع بدور حيوي في تحقيق الاستقرار في رقعة شاسعة من قلب القارة الآسيوية.

وبصفتي الرئيس التنفيذي لهذه المنظمة، أغتنم هذه الفرصة لكي أجدد لكم، نيابة عن الدول الأعضاء فيها، التزامها ودعمها التامين للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. ومنظمة التعاون الاقتصادي تتطلع دوما الى العالم الذي يحيط بها، وهي على استعداد للعمل والتعاون مع جميع البلدان والمنظمات الاقليمية والدولية، سعيا الى تحقيق السلم والوئام والتنمية الاقتصادية المستدامة على الصعيد العالمي. ونؤيد جهود الأمم المتحدة وأمينها العام للقضاء على أسباب الصراعات والمحن في جميع أنحاء العالم.

لقد سقط "الستار الحديدي" اليوم، ولكن "ستار الفقر" ما زال يقسم المجتمع الدولي الى عالمين غير متساويين، أحدهما ثري بطريقة تبعث على الحرج والآخر فقير بصورة تدفع الى اليأس. ومن المؤكد أننا بحاجة الى نظام اقتصادي عادل ومنصف ونزيه خال من الأسوار التمييزية والحمائية. وفي هذا الاتجاه بالذات ينبغي أن تركز الأمم المتحدة انتباهها في السنوات المقبلة.

يجب على المجتمع الدولي أن يطور أنماطا جديدة من التعاون على أساس المساواة والمشاركة والتكافل والمنفعة المشتركة. فلنعمل جميعا معا لجعل الأمم المتحدة تتماشى والدور المطلوب منها أن تضطلع به لتقود خطانا وخطى الأجيال المقبلة الى الألفية الجديدة بسلام وبكرامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي على بيانه.

اصطحب سعادة السيد شمشد أحمد، الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي، من المنصة.

خطاب سعادة السيد إنريك رومان - موري، الأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ١٢/٤٩ ألف، أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد إنريك رومان - موري، الأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

اصطحب سعادة السيد إنريك رومان - موري، الأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى المنصة.

السيد رومان - موري (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة قبل خمسين سنة في سان فرانسيسكو كان بالتأكيد أهم حدث بالنسبة للبشرية

في هذا القرن. فقد مثل رغبة المجتمع الدولي المستمرة في وضع حد للحرب.

ويجب أن نعترف بأن ميثاق الأمم المتحدة لم يكن المحاولة العالمية الأولى لتحقيق سلم دائم. ومع ذلك، فقد كان أكمل المحاولات في حينه. إن المنظمة مثل جميع الأنشطة البشرية، تخضع للتحسين. ولم تلبث أن اصطبغت بعد إنشائها بصبغة التنازع بين مصالح الدول الكبرى واحتياجات الدول الصغرى. طوال عقود قبل سان فرانسيسكو وبعدها، كان منظرو العلاقات الدولية ينظرون إلى السياسة العالمية من زاوية الصراع. فالإطار المرجعي الإيديولوجي خلال ذلك الوقت كان يمكّن الأقوياء من القيام بأي شيء يحلو لهم ويفرض على الضعفاء أن يقنعوا بعمل ما في مستطاعهم.

وفي شباط/فبراير ١٩٦٧، بعد ٢٢ عاما من توقيع ميثاق الأمم المتحدة، فإن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي شرعتا في قلب الحرب الباردة التي لم تكونا جزءا منها، تضربان للبشرية مثالا يحتذى وذلك بمعاهدة تلاتيلولكو لحظر الأسلحة النووية، التي أنشأت المنظمة الحكومية الدولية التي يشرفني أن أمثلها والتي هي وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم، تمشيا مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

وإن معاهدة تلاتيلولكو معاهدة فريدة، لا نظير لها في العديد من الجوانب، إلا أنها، قبل كل شيء، أقدم معاهدة من نوعها لأنها تسبق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتتجاوزها في إقامتها حظرا على الأسلحة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها أول معاهدة لنزع السلاح وقعت وصادقت عليها خمس دول نووية معروفة، محترمة بذلك رغبات شعوب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وضامنة لها مركزها. وينبغي أيضا التأكيد على أن معاهدة تلاتيلولكو تعترف بأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية ليست غاية في حد ذاتها، وإنما هي وسيلة لتحقيق التوصل إلى مرحلة تالية - أي نزع السلاح العام والشامل.

واسمحوا لي أن أعيد إلى الأذهان ما قاله الأمين العام يوثانت "إن من السهل أن نرى حجم العقبات التي تقف في وجه التقدم في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة، الذي هو مجال متسم بتعقيد بالغ يبعث على الإحباط. إلا أن هذه الصعاب نفسها تعزز ميزة ودلالة ما حققتموه. ففي عالم كثيرا ما يبدو محفوفا بالغموض منذرا بالشر، ستشع معاهدة تلاتيلولكو مثل المنارة".

ولم يكن الأمين العام يوثانت على خطأ. ففي هذا العام، أي في ١٩٩٥، وبعد مرور ٢٨ عاما على فتح باب التوقيع عليها، أصبحت معاهدة تلاتيلولكو معاهدة عامة، إذ وقعت عليها كل الدول الـ ٣٣ الأعضاء في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - باعتبار ذلك أفضل هوية عيد ميلاد تقدم للأمم المتحدة في الذكرى السنوية الخمسين لإنشائها.

وإن منطقتنا إدراكا منها لوجود طريقين فقط لإنشاء وإنفاذ نظام قانوني في العلاقات الدولية، وهما القوة أو توافق الآراء، قد اختارت الطريق الثاني من خلال المفاوضات والتوفيق بين المواقف - ولم يكن هذا بالأمر السهل. فتوافق الآراء هو المواءمة بين الرغبات، وفي المجال السياسي فإن مواءمة الرغبات تعني تحقيق توازن بين الأطراف، قائم على عدم الإكراه، والمساواة القانونية بين الدول، والتقرير الحر للشعوب، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام المعاهدات التي يتم الاتفاق عليها بحرية، والتسوية السلمية للمنازعات، والتعاون من أجل المنفعة المشتركة. وكل هذا يعني بدوره التخلي الواضح والحاسم عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. وفي حين أن هذه المبادئ لم تحترم كلها دوما فإنها قد أعلت شأن الأمم المتحدة بأن جعلت منها ضرورة لصون السلم العالمي والنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للشعوب.

إن الحاجة لإيلاء احترام حقيقي لهذه المبادئ، وكلها مجسدة في ميثاق الأمم المتحدة، وفي معاهدة تلاتيلولكو، وفي معظم الصكوك الدولية الأخرى الناظمة لحياتنا، تشدد على أهمية إعطاء الأسبقية للتعددية كعنصر أساسي في العلاقات بين أمم العالم. ولكن دعونا نذكر بأن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الإرادة السياسية الحازمة للدول الأطراف على الاتفاق المبني على التمسك بالالتزامات التي قطعتها على نفسها. وبعبارة أخرى، هناك التزام قانوني يلزم الأطراف بنص الاتفاق، والتزام أخلاقي يلزمها بروحه.

ومن حسُن الطالع، فإن النقد القاسي لم يوجه للأمم المتحدة إلا نادرا؛ فقد وجّه إليها النقد أحيانا لأنها لم تكن فعالة في معالجة المشكلات التي تجلت فيها المواجهات الإيديولوجية أو التنازع في المصالح. كما أن الثناء على الأمم المتحدة بسبب الفوائد الجمة التي جناها المجتمع

الدولي تحت قيادتها، مثل عمليات صون السلم والأموال العديدة التي خصصت للدول الأعضاء التي تحتاج إلى مساعدة تقنية واقتصادية، كان بدوره ثناء نادرا. ولهذا تُعد الأزمة المالية الحالية التي تعانيها المنظمات الدولية، وكذلك منظمات أخرى بطبيعة الحال، مثل وكالتنا أمرا مؤسفا وغير مفهوم وغير مقبول، فلنتذكر أن التزام الأطراف ليس قانونيا فقط وإنما هو أخلاقي أيضا، وإن الأطراف في المعاهدات الدولية هي وحدها التي تستطيع تحديد قوة هذه المعاهدات وصمودها وحُسن إدارتها. ونعتقد أن الوقت قد حان للتفكير جديا في هذا الجانب الأخير قبل أن يؤدي انعدام السيولة النقدية إلى تقويض أسس فكرة من أعظم الأفكار التي انتجتها البشرية. أي قيام عالم خال من التجارب النووية وخال من الأسلحة النووية. من على هذا المنبر، وكأمين عام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أود أن أتوجه بالتهنئة للأمم المتحدة. وإنني أشيد بمواطني العالم الذين يعملون على تعزيزها. وباسم المنظمة الإقليمية التي أمثلها، أتمنى للأمم المتحدة كل نجاح في جهودها القيمة. وهذا النجاح لن يتحقق إلا بجهود أعضائها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر الأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على بيانه.

اصطحب سعادة السيد إنريك رومان - موري، الأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من المنصة.

خطاب سعادة السناتور همبرتو تشيللي غيرباسي، رئيس برلمان أمريكا اللاتينية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ١٢/٤٩ ألف، أعطي الكلمة الآن لسعادة السناتور همبرتو تشيللي غيرباسي، رئيس برلمان أمريكا اللاتينية.

اصطحب سعادة السناتور همبرتو تشيللي غيرباسي، رئيس برلمان أمريكا اللاتينية، إلى المنصة.

السيد تشيللي غيرباسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إننا نحتفل بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة - وهي هيئة اضطلعت بعمل هام يعود بالفائدة على المجتمع الدولي، وعلى مكونه الأساسي، وهو الفرد. وعندما أنشئت الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو، في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٤٥، رأى العالم التحديات والأهداف التي كان يتعين على المنظمة الفتية مواجهتها - أي حماية العالم من الحرب وتعزيز السلم والأمن؛ والنهوض بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي؛ وتحديد وحماية الحقوق والحريات لكل إنسان دون تمييز على أساس من العرق أو اللغة أو الدين.

وبذلت الأمم المتحدة جهدا كبيرا لتحقيق هذه الأهداف. ومع ذلك، فقد شهدنا اندلاع صراعات مسلحة في العديد من أجزاء العالم. وهذه الصراعات لم تقض فقط على ملايين الأرواح البشرية، وإنما أدت كذلك إلى عواقب اقتصادية واجتماعية بالغة الخطورة.

ولقد حدد برلمان أمريكا اللاتينية موقفه بناء على انتشار الأسلحة النووية وما تسببه للناس وللبيئة من أضرار لا علاج لها، ولكننا رأينا لتونا كيف قام بلدان عضوان دائمان في مجلس الأمن التابع لهذه المنظمة هما الصين وفرنسا، بتفجير أجهزة فتاكة، في تجاهل تام لصرخات شعوب العالم المطالبة بوقف هذه التجارب، وتجاهل تام للإنسان وموئل الإنسان، وكذلك لمعاهدة عدم الانتشار.

وما زالت مشكلة الديون الخارجية تخنق البلدان النامية، وتتطلب من مواطني تلك البلدان بذل المزيد والمزيد من التضحيات. وعلى مدى ٢٠ سنة، ما فتئت بلدان أمريكا اللاتينية وعدد كبير من البلدان النامية في افريقيا وآسيا تصدر مدخراتها لخدمة ديونها الخارجية. وهذا الوضع نجمت عنه مشاكل مثل تفاقم الفقر، وأدى إلى المصاعب التي تواجهها هذه البلدان في تشغيل وتحديث أجهزتها الإنتاجية وهيكلها الأساسي الاجتماعي.

وقد وصل إجمالي الديون الخارجية للبلدان النامية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ إلى ١,٦ تريليون دولار. وبالتالي، أصبح من الأهمية بمكان، خدمة للتنمية السلمية للعلاقات الدولية تحديد الإطار القانوني الذي ينظم المبادئ العامة للقانون العادي من حيث الالتزامات، وينظم مبادئ القانون الدولي المعاصر، والهيئة المختصة في هذا الصدد هي محكمة العدل الدولية في لاهاي. وهذه فرصة طيبة للتأكيد على أهمية أن تطلب الجمعية العامة للأمم المتحدة من محكمة العدل الدولية في لاهاي، ممارسة لاختصاصها في مجال الإفتاء، أن تحدد في مجال الديون الخارجية ماهية المبادئ القانونية اللازمة التي تعد

أساسية لتحقيق العدالة والحفاظ على السلام فيما بين الشعوب.

ولا بد من وضع أسس جديدة للتفاهم، وإرساء قواعد للسلوك. وكتدبير مؤقت وفوري، ينبغي التوصية - وهذا أمر يمكن لهذه المنظمة أن تتعاون بصدده - بأن تحسب الفائدة على الديون الخارجية على أساس قيمتها الحقيقية التي هي أدنى بنسبة ٤٠ في المائة في الأسواق الثانوية.

وثمة عنصر آخر بالغ الأهمية يؤثر على المصالح العامة لبلادنا هو مسألة الفساد. ومن الضروري إذن أن نبرز أن المؤتمر التاسع والأربعين للاتحاد البرلماني الدولي، الذي انعقد في بوخارست برومانيا في الفترة من ٤ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام اعتمد بموافقة إجماعية عامة قرارا بشأن العمل البرلماني لمكافحة الفساد، كما أكد على الحاجة إلى التعاون الدولي. وهذه الوثيقة تنص على الخطوات الوطنية والدولية التي ينبغي اتخاذها للقضاء على هذه الآفة العالمية.

وإذ نقترب من نهاية القرن العشرين، لا نرى أن الآفاق المتاحة للبلدان النامية تبعث على التشجيع. ونعتقد أنه ينبغي أن يكون هناك التزام أخلاقي بتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية لكل الأمم، وبألا يكون هناك مستغِلون ومستغَلون، وبأن تسود الحرية والسلام والوئام والعدالة الاجتماعية.

نود أن نبدأ القرن الحادي والعشرين بفرص واضحة ومفتوحة ومنصفة للجميع. ونؤمن بأن أحفادنا في الألف سنة المقبلة سيرثون كوكبا مضيافا قادرا على إدامة الجنس البشري في كرامة وشرف.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس برلمان أمريكا اللاتينية على بيانه.

اصطحب سعادة السيد همبرتو تشيللي غيرباسي، رئيس برلمان أمريكا اللاتينية، من المنصة.

خطاب سعادة السيد خوليو إيكازا غولارد، مدير التكامل الوظيفي بالأمانة العامة لمنظومة تكامل أمريكا الوسطى

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ١٢/٤٩ ألف، أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد خوليو إيكازا غولارد، مدير التكامل الوظيفي بالأمانة العامة لمنظومة تكامل أمريكا الوسطى.

اصطحب سعادة السيد خوليو إيكازا غولارد، مدير التكامل الوظيفي بالأمانة العامة لمنظومة تكامل أمريكا الوسطى، إلى المنصة.

السيد إيكازا غولارد (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن منظومة تكامل أمريكا الوسطى تهنئ الأمم المتحدة في هذه المناسبة التاريخية التي جاءت متزامنة تماما مع منح منظمتنا مركز المراقب.

إن منظمتنا التي تضم الدول الست في برزخ أمريكا الوسطى تعتبر إحدى دعاماتها الأساسية احترام مبادئ ومعايير ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، مما يوضح أن طبيعتنا دون الإقليمية، على صعيد المنظومة، تربطنا ربطا وثيقا بالنظام الإقليمي وبالنظام العالمي الذي تمثله الأمم المتحدة.

وعليه، فإن العهد الجديد الذي يستهله هذا الاحتفال - هذا العهد الجديد من السلام والديمقراطية والتعاون، والذي يجب أن تتكيف معه الأمم المتحدة - هو بالنسبة لمنظومة تكامل أمريكا الوسطى نموذج عالمي بدأنا نتبعه، بوصفنا منظمة لأمريكا الوسطى، بتنسيق كل ما لدينا من أجهزة ومؤسسات التكامل الإقليمي بغية جعل منطقتنا منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية.

وتتشاطر منظومتنا الاعتراف السائد حاليا في الأمم المتحدة بأنه لا يمكن تحقيق السلام والأمن والاستقرار في العالم أجمع إلا بتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للشعوب. ومفهومنا للتنمية مفهوم متكامل، بمعني أننا نعالج في آن واحد وبطريقة متسقة ومتوازنة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. والتجربة التاريخية في أمريكا الوسطى توضح العلاقة الوثيقة بين كل هذه الجوانب القطاعية للتنمية. ومن الضروري إذن أن ينظر إلى جداول أعمال هذه الجوانب باعتبارها أجزاء متناسقة لا تتجزأ من كل واحد.

وهذا هو السبب في أن نموذجنا الجديد للأمن الديمقراطي في أمريكا الوسطى، والذي بدأنا نعطيه مضمونا ملموسا من خلال التفاوض على معاهدة بشأن هذا الموضوع الهام، يسعى تحديدا إلى حماية وتعزيز هذا النوع من التنمية المتكاملة المتمركزة حول البشر، حول الرجال والنساء الذين يعيشون في أمريكا الوسطى.

ونرحب أيضا بتوافق الآراء الذي بدأ يظهر، نتيجة لأنشطة الأمم المتحدة، حول مفهومي النمو الاقتصادي المتواصل والتنمية المستدامة. وقد قامت أمريكا الوسطى، من جانبها، بتعريف مفهومها للتنمية المستدامة على أنها عملية تغير تدريجي في نوعية حياة البشر، عملية تركز على الفرد بوصفه محور التنمية، من خلال النمو الاقتصادي المقترن بالإنصاف الاجتماعي، ومن خلال تغيير أساليب الإنتاج وأنماط الاستهلاك، عملية تقوم على التوازن الإيكولوجي وتوفر الدعم اللازم من المنطقة. وهذه العملية تتطلب احترام التنوع الإثني والثقافي على المستوى الإقليمي والوطني والمحلي، وكذلك تعزيز التعايش السلمي بالمشاركة الكاملة لكافة المواطنين في وئام تام مع الطبيعة، ودون الإضرار بها، لضمان نوعية الحياة للأجيال المقبلة.

وفي أمريكا الوسطى، تمثل التنمية المستدامة نهجا متكاملا إزاء التنمية يتطلب بذل جهود متزامنة، ويستلزم إحراز تقدم على الطريق صوب الديمقراطية، والتنمية الاجتماعية والثقافية، والتنمية الاقتصادية المستدامة، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وإدخال تحسينات على نوعية البيئة.

ومن الواضح أن التغييرات الموحى بها هنا في هذه الذكرى في الدول الـ ١٨٥ الأعضاء اليوم في الأمم المتحدة، قد بدأ الإحساس بها يمتد الى برزخ أمريكا الوسطى في إطار منظومة تكامل أمريكا الوسطى، التي هي منظمتنا لأمريكا الوسطى، بحيث أن هذا القرار التاريخي لرؤساء الدول والحكومات ورؤساء وفود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بإعادة توجيه الأمم المتحدة كيما تقوم بخدمة البشرية بصورة أفضل، وخاصة خدمة الذين يعانون ويفتقرون الى الحاجيات الأساسية، هو قرار سيحظى بالتأييد والمتابعة باهتمام خاص من جانب منظمتنا، حيث أن الرغبة عامة في أن تكون الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين مجهزة ومهيأة لخدمة قضية السلم والتنمية والمساواة والعدالة بصورة فعالة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر مدير التكامل الوظيفي بالأمانة العامة لمنظومة تكامل أمريكا الوسطى على بيانه.

اصطحب سعادة السيد خوليو إيكازا غولارد، مدير التكامل الوظيفي بالأمانة العامة لمنظومة تكامل أمريكا الوسطى، من المنصة.

الرئيس: لقد استمعنا الى آخر المتكلمين في هذا الاجتماع. وأعطي الكلمة الآن للأمين العام.

الأمين العام: تحية لكم في نهاية هذا الاجتماع التاريخي. تحية الى قيادات وزعامات العالم.

(تكلم بالانكليزية)

أيها السيدات والسادة، أنتم تشكلون أكبر تجمع لزعماء العالم في التاريخ. وحضوركم يفصح، كما عبرتم أنتم ببلاغة، عن الثقة في مستقبل الأمم المتحدة.

لقد حضر مائة وتسعة وعشرون رئيس دولة وحكومة الى الأمم المتحدة للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها. وقد استمعنا الى الأقوال الحكيمة لهؤلاء الزعماء. لقد قدموا معا للعالم خطة للغد. وجاءت الخطة شاملة لكافة جوانب المجتمع البشري.

إن الذين أتاحوا هذا الحدث الجليل يستحقون أعمق شكرنا. وأقول للسفير بتلر وللجنة التحضيرية: أرسى عملكم الأساس لهذا المجتمع الناجح. فمن خلال عملكم، يتوج هذا الاجتماع باعتماد اعلان تاريخي. لقد أكدت دول العالم اليوم من جديد على مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والتزامها بها. وأعلنت تصميمها على إعادة توجيه الأمم المتحدة كيما تواصل عطاءها المتزايد في خدمة الانسانية وبخاصة لمن يعانون من الحرمان الشديد.

وإلى الآلاف من المنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء العالم أقول: لقد أقمتم شراكة عالمية جديدة مع الأمم المتحدة من خلال اسهامكم في هذا الجهد. وسيسفر جهدكم عن قيام رابطات جديدة ومشاريع تعليمية ستسهم اسهاما هائلا في تعزيز عملنا المشترك في المستقبل.

كما نعرب عن شكرنا للمراقبين عن الدول غير الأعضاء وعن المنظمات الأخرى؛ ونعرب عن شكرنا لرؤساء الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة؛ ولأعضاء الفريق الاستشاري الذي عمل معي في مناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين، ولإدارة المراسم؛ وللجهات العالمية الكثيرة التي قامت برعاية هذا الحدث؛ ولمدينة نيويورك، المضيفة الدائمة للمنظمة.

وبالنيابة عن الأمم المتحدة، أعرب عن تقديرنا للمحافظ جولياني، وللمفوض سيلفا، ولإدارة شرطة

نيويورك، ولسكان مدينة نيويورك لما أبدوه من صبر وتعاون وترحيب حار.

وما كان لشيء من هذا أن يتحقق لولا التفاني والجهود التي لا تعرف الكلل من جانب موظفي الأمم المتحدة: أمانة الذكرى السنوية الخمسين؛ وموظفو خدمات المؤتمرات، وشؤون الجمعية العامة، وخدمات الترجمة الشفوية والتحريرية، وأفراد الأمن، وغيرهم كثيرون. كلهم أمثلة حية مشرقة للأمم المتحدة ومثُلها - هم من شعوب العالم ويتفانون في خدمة شعوب العالم.

إن كل هذا الحضور وهذا التفاني وهذا العمل الجاد لدليل على أن الأمم المتحدة تحظى بتأييد مواطني العالم وزعمائه. ونحن على اقتناع بأننا نستطيع معا أن نجعل الأمم المتحدة قادرة على خدمة عالم المستقبل.

(تكلم بالفرنسية)

وفي هذه الأيام الثلاثة الأخيرة، اجتمع شمل أسرة الأمم في بيت الأمم، في مركز العالم الأدبي. وفي هذه الأيام الثلاثة الأخيرة، تواصل حوار الأمم الذي توخاه الآباء المؤسسون في وئام وأخوة.

وفي هذه الأيام الثلاثة الأخيرة، شهدنا انبعاث روح مؤتمر سان فرانسيسكو. فعسى أن تكون هذه الروح نور يضيء لنا السبيل في السنوات الـ ٥٠ المقبلة حتى نصل الى "المدينة الفاضلة" التي وصفها الفيلسوف العربي الفارابي قبل عدة قرون.

(تكلم بالعربية)

تحيا الأمم المتحدة

(تكلم بالفرنسية)

تحيا الأمم المتحدة

(تكلم بالانكليزية)

تحيا الأمم المتحدة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

لقد وصلنا الى نهاية هذا الاجتماع التذكاري الخاص للجمعية العامة بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. ولا بد لي أن أعرب عن ارتياحي الكبير لكونه نجاحا عظيما، يبين للعالم أن الأمم المتحدة قادرة على أن تنظم اجتماعا بهذا الحجم والأهمية وبهذا القدر من الاتقان.

وعلى هذا النجاح أود أن أشكر كافة المتكلمين على محاولتهم التزام الوقت المحدد. وبالإضافة الى ذلك، أشكر الأمين العام وجميع الموظفين ووحدات الدعم، والسيدة جيليان سورنسن، الذين لولاهم ما كنا لنستطيع أن نجتمع على الإطلاق.

وأتوجه بامتناني أيضا وبشكل خاص لموظفي الجمعية العامة.

وأخيرا وليس آخرا، أود أن أشكر اللجنة التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين ورئيسها، السفير ريتشارد بتلر، الذي أتاح لنا عمله الشاق تحقيق كل ذلك.

(تكلم بالفرنسية)

أية شهادة أبلغ على مزايا منظمتنا من حضور هذا العدد الكبير من رؤساء الدول والحكومات هنا في نيويورك؟ حضروا للاحتفال لكنهم حضروا أيضا للإلتقاء وتبادل الآراء فيما بينهم حول مستقبل الأمم المتحدة، لأن هذا المحفل الدولي لا يزال الاطار الرئيسي للعلاقات الدولية. ولا يزال منبعا للمبادئ الأساسية للسلوك الاجتماعي والاقتصادي. إن الجمعية العامة هي التي تجمع دول العالم. والآن وفي المستقبل، يجب أن تواصل وظيفتها بوصفها عاملا حفازا لتقدم البشرية.

إن عدد البلدان الأعضاء في منظمتنا زاد وبلغ أكثر من ثلاثة أمثال ما كان عليه عند إنشائها قبل ٥٠ سنة. إن جميع بلدان كوكبنا تقريبا طلبت العضوية وقبلت. وعلى مبلغ علمنا، لا أحد يريد أن يتركها. ماذا نريد أكثر من هذا دليلا على قيمة الأمم المتحدة؟

(تكلم بالإسبانية)

إن البيانات العديدة التي أدلي بها من على هذا المنبر أشارت مرارا وتكرارا إلى المثل العليا للأمم المتحدة - السلام والتنمية وحقوق الإنسان والتعاون الدولي. ولم أسمع أحدا يدافع عن ممارسة الحرب أو رفض

مساعدة الشعوب الأقل حظا. كذلك لم أسمع أحدا يمتدح محاسن الدكتاتورية أو مزايا العزلة.

وبالطبع إن المناداة بالمثل العليا لا تكفي. إن المثل العليا ينبغي أن توضع موضع التطبيق، بيد أن كون جميع الدول الأعضاء توافق على القيم المشتركة للأمم المتحدة يعني أن جزءا من العمل قد أنجز فعلا. والآن ينبغي أن نعمل معا للموافقة على أساليب تحقيق هذه المثل العليا.

إن هذه الأيام الثلاثة لم تكن أياما لمجرد الكلام. لقد رأينا زعماء حرب سابقين تحولوا الآن إلى زعماء سلام، ورأينا دولا كانت في الماضي تئن تحت وطأة الدكتاتورية فأصبحت الآن دولا ديمقراطية، ورأينا بلدانا كانت معزولة في السابق وقد برزت بوصفها أعضاء في منظمات إقليمية هامة ملتزمة بتعددية الأطراف.

(تكلم بالانكليزية)

أصحاب الفخامة، إن جميع الدول الأعضاء أقرت الحاجة إلى إجراء إصلاح جريء. فلتواصلوا الالتزام السياسي الذي تجلى هنا على مدى الأيام الثلاثة في عملكم في الأمم المتحدة. لنتقدم الآن ولنعزز منظمتنا.

إن عملنا قد بدأ فعلا. فالاقتراحات العديدة التي قُدمت في هذا الاجتماع التذكاري الخاص تعد جزءا من عملية الاصلاح. لنواصل العمل معا صوب أمم متحدة أفضل. ولنواجه الأزمة المالية الملحة التي تواجهنا، ولنضع دعائم منظمة قوية فعالة وإبداعية من أجل المستقبل.

استمعنا ليلة البارحة إلى سمفونية بتهوفن التاسعة وخاتمتها "أنشودة الفرح". تقول تلك القطعة الفنية الرائعة إن الفرح يستند إلى الحرية والأخوة. لنواصل إذن العمل معا من أجل السلام والتقدم، على أمل أن نجد يوما الفرح في ظلال الحرية والأخوة.

وأعلن اختتام الاجتماع التذكاري الخاص للجمعية العامة بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة.

وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٢٩ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ٢٣/٣٥